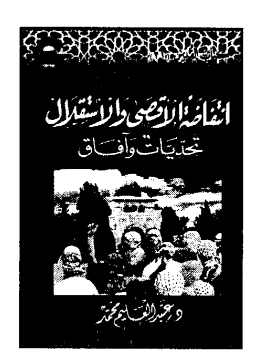
د. عبد العليم محمد

انتفاضة الأقصى والاستقلال
تحديات وآفاق

سلسلة كتاب
القدس (21)





تصميم الغلاف:
إيهاب عبد الله

• الطبعة الأولى
صفر ١٤٢٤هـ
إبريل ٢٠٠٣م



• الكتاب: انتفاضة الأقصى والاستقلال
تحديات وآفاق
• المؤلف: د. عبد العليم محمد
• السلسلة: كتاب القدس
• قياس الصفحة: ١٤×٢٠
• رقم الإيداع: ٢٩٥٨ / ٢٠٠٣

مركز الإعلام العربي

ص. ب ٩٣ الهرم - الجيزة - مصر
• هاتف: ٣٨٣٣٣٦١ / ٠٠٢٠٢
• فاكس: ٣٨٥١٧٥١ / ٠٠٢٠٢
• الموقع على شبكة الإنترنت:
Home Page:www.Resalah4u.com.
• البريد الإليكتروني:
E .Mail:media-c@ie-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

لاشك أن الانتفاضة في تاريخ كفاح الشعب الفلسطيني، هي إبداع فلسطيني خالص، وتعبير عن استيعاب الشعب الفلسطيني لخبرات الماضي واختزانها وتراكمها وتحولها النوعي، في ظل مقاومة الصهيونية والاحتلال، حتى مسمى الانتفاضة ذاته يأبى الترجمة إلى اللغات اللاتينية، ويستعصي على الانتقال إلى اللغات الأخرى وفضائها الدلالي والرمزي؛ فالانتفاضة ليست مجرد تمرد أو عصيان مدني أو مقاومة سلبية أو مقاومة مسلحة، فهي في المحصلة النهائية شيئا من ذلك كله مجتمعًا في مزيج فريد من الأدوات والأساليب القابلة للتطور والتكيف، مع معطيات المواجهة مع قوات الاحتلال..

ونتيجة لذلك فقد صمدت كلمة

"الانتفاضــة" فى وجه الترجمة والنقل، وبقيت كـما هى فى اللغات الأجنبية وعلى نحو خاص اللغة الفرنسية.

عمدت إسرائيل إن فى عهد شامير ورابين خلال الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ - ١٩٩٣، وإن فى عهد باراك وشـارون خلال الانتفاضة الثانية فى ٢٨ من سـبتمبر عام ٢٠٠٠، والمستـمرة حتى الآن - إلى اللجوء إلى القوة من أجل سحق الانتفاضة وإنهائها، بمستويات فاقت أى توقع فى عهد شارون.

بيد أن استخدام القوة فى وجه شعب يتطلع إلى الحرية والكرامة، وبهذا المستوى من الهمجية والبربرية، ليس مؤشرًا أو دالة فى قوة من يستخدمهـا، ويلجأ إليها فى العديد من الأحيان، ولأنهـا قوة همجية وبربرية فهى غير مـرتبطة. بإطار أو مرجعية حضارية أو سـياسية أو أخلاقية أو قانونية، ولا تحمل أى أفق إنـسانى، فهى قوة متحررة من العقل والحكمة والقانون قانون البشر بدلا من قانون الغابة.

ولم ينس التاريخ هذه التـفرقة بين القـوة الغاشمـة المدمرة التى لا تقف عند حد، ولا تسـتند إلى أية مرجـعية حـضارية أو أخلاقـية، وتلك القوة المرتبطة بمرجعية حضـارية وإنسانية؛ فالأولى لا تترك غير ذكرى الدمـار والخراب والحالة الدنيـا للبشر، بـينما أن الثانيـة تترك إسهامات نيرة فى مسيـرة الحضارة والإنسانية، حكم التاريخ على قوة المغول والتتار بسوء الذكر والذكرى؛ حيث كانوا قوة غاشمة وباطشة،

لا هدف لها إلا القتل والتدمير وبث الرعب فى القلوب والعقول، ولا تستند إلى أية مرجعية تشجع البناء والاستقرار، غاب عنها العقل والهدف والغاية؛ يذكرنا التاريخ بما آلت إليه بغداد عاصمة الرشيد وحاضرة الخلافة العباسية، وما آلت إليه مكتبتها، والتى ألقى ما فيها من كتب ومعارف فى مياه النهر على أيدى التتار.

فى الوقت ذاته يذكر التاريخ للحضارة اليونانية والرومانية والحضارة الإسلامية وغيرها من الحضارات، كيف أنها كانت مؤثرة فى مصير البشرية والإنسان، وكيف أنها كانت تمتلك ركائز وأسس لمشروعات حضارية وفكرية وارتقاء للمدنية؛ فلايزال النتاج العقلى والفكرى للحضارة اليونانية، مصدرا للعطاء والتأويل والتجديد؛ فكر أرسطو وأفلاطون وأبيقور وسقراط وغيرهم، وذلك فضلا عن أن ركائز الحضارة اليونانية، كانت مصدراً مهمًا للحضارة الأوروبية الحديثة، كما تركت الحضارة الرومانية مآثر فى القانون والنظام، أما الحضارة الإسلامية فقد مثلت مصدراً مهمًا للنهضة الأوروبية الحديثة، ولا تزال أعمال ابن خلدون وابن رشد موضع دراسات وتأملات العلماء حول العقل والعلم والاجتماع والإيمان والكونية الإسلامية.

على أن القوة الإسرائيلية الإرهابية، المتحررة من العقل والتحضر، ليست مطلقة السراح؛ حيث شهدت محطات ركود وتراجع مهمة، فهى عاجزة عن تحقيق "إسرائيل الكبرى"، واندحرت فى جنوب

لبنان، تحت وطأة المقاومـة الوطنية اللبنانية، بقيـادة حزب الله، وها هى تتكبد الآن خسائر فادحة فى قمع الانتـفاضة، وتعجز عن تحقيق الأمن للإسرائيليين، كمـا أنها فى حرب أكتوبر المجـيدة تلقت ضربة قـاسـية ولـلمرة الأولى فـى تاريخ المواجـهة النـظاميـة العـربيـة - الإسرائيلية.

واجهت هذه القوة الغاشمة فـى غزو لبنان عام ١٩٨٢، معضلات كبيرة؛ طول خطوط الإمداد والتموين، وساحة مـعركة كبيرة مفتوحة غير نظامـية، ومقاومة شعبـية فلسطينية ولبنانية، وضغـوط إسرائيلية داخلية، وسـقوط اتفاق ١٧ من مايو، واسـتمرار عمليـات المقاومة، حتى اضطرت القـوات الإسرائيلية إلى الانسحـاب دون شرط، ودون مفاوضات من جانب واحد.

فى هذا الإطار فـإن الانتفاضـة الثانيـة منذ ٢٨ من سبتـمبـر عام ٢٠٠٠، تجـد جـذورها فى مناخ إقـليـمى ودولى مـؤات؛ ذلك أن انتصار المقاومـة اللبنانية على إسرائيل، وانسحاب قـواتها مهرولة من الجنوب، بعدمـا يفوق العشـرين عاما، كـان نموذجًا مهـمًا للشعب الفلسطيـنى، لا يمكن تجـاهله أو تجنبـه، حـيث تسلل إلى العـقـول والأفئدة وأنار الطريق أمام الشعب الفـلسطينى، من ناحية أخرى فإن المنحى العبثى واللامـعقول للمفاوضات مع إسرائيـل، وعدم تنفيذها

الاستحقاقات والتعهدات التى قبلتها طواعية، وانتقالها من اتفاقية إلى أخرى واحتفالية إلى أخرى، دون عائد ملموس للشعب الفلسطينى فى مجال تطلعاته الوطنية وحقوقه المشروعة فى التحرر من الاحتلال وبناء الدولة ساهم فى تعزيز مناخ الانتفاضة.

أما على الصعيد الدولى فقد تبين للملأ الانحياز السافر لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وافتقدت هذه الأخيرة لمصداقيتها فى العالم العربى، وأبدت قصورًا مروعًا فى فهم الثقافة العربية والشخصية العربية والمطالب العادلة والمتوازنة للعرب، نخبا وشعوبا وقيادة، فى هذا السياق تفجرت الانتفاضة الثانية، وهى ماضية حتى الآن فى الطريق الذى شقته لنفسها فى سبيل التحرر من الاحتلال.

سارت الوقائع التى أفضت إلى بدء انتفاضة الأقصى والاستقلال، على نحو يبدو كما لو كان مرتبًا ومبيتًا؛ فقد حرص باراك على الدخول مباشرة فى صلب قضايا المرحلة النهائية، والتى تشمل القضايا الجوهرية كالقدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والمياه، وكأنه كان يود جس نبض الفلسطينيين واختبار الحدود التى يزمعون التمسك بها، دفع باراك فى اتجاه التعجيل بمفاوضات المرحلة النهائية، وحث الولايات المتحدة على أن تحذو حذوه، وكان أن نبه الرئيس الفلسطينى إلى أن ذلك لابد وأن يسبقه إعداد جيد، وينبغى استكمال

استحقاقات المرحلة الانتقالية، وبسبب الضغوط الأمريكية والإسرائيلية انعقد مؤتمر كامب دافيد، ومورست على الرئيس الفلسطيني كافة الضغوط، للتوقيع على ما انتهت إليه المفاوضات، وهو دون التوقعات الفلسطينية بكثير، وانتهى المؤتمر إلى الانهيار والفشل، وسرعان ما حمَّلت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، عرفات والفلسطينيين مسؤولية هذا الفشل، وكأنهم بذلك يبررون ما سوف يلحق بالفلسطينيين من جراء رفضهم.

عاد باراك وانطلقت حملة لإظهار الفلسطينيين عالميا، بأنهم لا يريدون السلام، ويريدون تدمير إسرائيل، وأنهم رفضوا عرضا سخيا قدمه باراك وغير مسبوق، وسارع باراك بالموافقة على زيارة شارون زعيم الليكود آنذاك للمسجد الأقصى، ووافقه أيضا وزير الأمن الداخلى شلومو بن عامى، وقد حذرت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية من إتمام هذه الزيارة، وحذرت السلطات الأمنية الفلسطينية منها، ومع ذلك تمت الزيارة المشؤومة وانفجر بركان الغضب الفلسطينى.

والسؤال لماذا سمحت الحكومة الإسرائيلية وباراك تحديداً بمثل هذه الزيارة؟ رغم أن الحكومات الإسرائيلية السابقة قد رفضت مثل هذه الزيارة لأعضاء كنيست ومسؤولين فى الحكومة؟ وكيف يسمح

لشـارون بهـذه الزيارة، وهو من هو فى الإجـرام والإرهاب؛ من مذبحة قـبيا الأردنية ومروراً بصبـرا وشاتيلا، والمدان عن طريق لجنة التحـقيق التى تشكلت بعد غزو لـبنان، وحظرت توليه منصب وزارة الدفاع.

حققت هذه الـزيارة لشارون وباراك بعض أهدافهمـا، فالأول كان يريد قطع الطريق على مـزايدات اليمين ونيتـانياهو، وذلك بأن يرفق القول بالفعل حول القدس، أما باراك فـقد أظهر حرصه على القدس الموحدة، وتعاطفـه مع اليمين، حتى يتجنب انتـخابات مبكرة ويمكنه تشكيل حكومة وحدة وطنية.

أما مواجهـة عواقب الزيارة فقد كانت محـسوبة سلفا، وإن كانت لغـرض آخر، حـيث كان من المفـترض أن يعلن الـرئيس الفلسطينى الدولة فى ١٣ من سبتمبر عام ٢٠٠٠، وتحسبًا لذلك أعدت إسرائيل سيناريو التدخل فى هذه الحالة؛ تدريبات لقوات حرس الحدود وفرق أمنية تابعة لمكتب باراك والاستخبارات، لمواجهة الاحتمالات المختلفة وأسـميـت هذه الخطط بحـقل الأشواك لمـواجهـة عـواقب الزيارة، والصلب الملتهب مع إعلان الدولة.

كان الهدف من ذلك إظهار قوة المؤسسة العسكرية، وقدرتها على الردع وفرض الأمـر الواقع، بعد أن اضطرت للانسـحاب من جنوب لبنان، مما انتقص من هيبـتها ومكانتها، وقـد يحفز ذلك الفلسطينيين

على أن يحذوا حذو حزب الله اللبنانى.

إن إعادة بناء هذه الوقـائع التى أفضت إلى انفجار بركـان الغضب الفلسطينى، المستمر حتى الآن، مهم من زاوية الادعاءات الإسرائيلية والأمريكيـة والعالميـة، لتحـميل الفلسطينيين مـسؤولية بدء مـسلسل العنف؛ لأنه يمنح الفلسطينيين وقـيادتهم سـلاحا مهـمًا لدحض هذه الادعاءات وتحـميل إسرائيل مـسؤولية التـخطيط والتدبير لاسـتدراج الفلسطينيين إلى معركة واختبـار للقوة، فى ظل ميزان مختل للقوى، وفى مواجـهة آلة حربيـة إجرامية كـالجيش الإسرائيلى، ومن ناحـية أخرى فإنه يفتح الباب عندما تحين الفرصة لمطالبة إسرائيل بتعويضات ماديـة ورمزية وأخـلاقية، عن خـسائر الـفلسطينيين المادية والبشـرية والمعنوية من جراء التحرش بهم والعدوان على ممتلكاتهم وحرياتهم.

لقد بـدت أوسلو كحاجـز بين انتفـاضتين، وإن اسـتمـرت سبع سنوات، فبين هاتين الانتـفاضتين ثمة خـيوط دقيقـة، تربط أولاهما بالثانية، ولكن ثمـة أيضا فوارق جوهرية لا يمكن إغفـالها، فالأولى والتى استـمرت من عـام ١٩٨٧ حتى خبـى أوارها فى عام ١٩٩٣، تمت بمبادرة من قـيادات الداخل الميدانية، وتدخلت قـيادة الخارج مع تطورها واستمرارها، فى حين أن الانتفـاضة الثانية تمت فى ظل قيادة مـوحدة من الداخل والخـارج تلك التى وفـدت من تونس مع ياسـر عرفات، كان هدف الأولى تحريك الوضع السياسى بعد الجمود الذى

أفضى إليه الوضع فى قمة عمان، وإظهار ضرورة الحل السياسى وحمل النخبة الإسرائيلية على نبذ الحل العسكرى، للتعامل مع تطلعات الفلسطينيين، أما الثانية فقد استهدفت - ولاتزال - إنجاز الاستقلال والدولة، وانتهاج المقاومة كطريق لابد منه، وإذا كانت الأولى قد انتهت بمدريد وأوسلو فإن الثانية لم تتبلور نتائجها بعد، رغم رسائلها القوية، ورغم أنها حظت بتعاطف قوى فى العالم العربى والإسلامى بسبب تمحورها حول الأقصى والمقدس.

انتفاضة ١٩٨٧ بدأت فى ظل قيادة الداخل الشابة من مختلف الفصائل الفلسطينية، أما الثانية فتجرى وقائعها فى ظل سلطة وطنية فلسطينية بزعامة عرفات.

وأيا كانت الفروق فإن كلا من هاتين الانتفاضتين قد اشترك فى دفعهما إلى حيزا لوجود اللاجئين الفلسطينيين، وأفضى كلاهما إلى تغيير العلاقة بين المخيم والمدن الفلسطينية؛ بل وتغيير النظرة للاجئين، فقد أفضيا إلى حراك اجتماعى فلسطينى، وتغيير العلاقات الاجتماعية الفلسطينية، وخلق جيل جديد من القيادات الشابة بالاضافة إلى الحرس القديم لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أما من حيث الأسلوب والأداة فقد كانت الانتفاضة الأولى أقرب إلى المقاومة السلمية، واقتصرت أسلحتها على الحجارة والسكاكين وكان الميل العام فى مجراها يرجح التظاهر السلمى والعصيان المدنى

والامتناع عن دفع الضـرائب؛ فى حين أن الثانية تواجه مـيلاً جارفًا للعـسكرة وتجـاوز الطابع السلـمى، وتبنى نهج المقـاومـة المسلحـة، وتميـزت بالعمليـات الاستـشهـادية ومحـاولة بناء توازن للرعب فى مواجهة المحتل.

إن الوضع الفلسطينى وما خلفته الانتفـاضتان الأولى والثانية، قد خلق عددا من المعطيات فى السـاحة الفلسطينية تُعزز فـرصًا، ولكنها فى الوقت ذاته تخلق تحديات وقيودا على الـزعامة الفلسطينية وسلطة اتخاذ القرار، فكان على السلطة الوطنية الجديدة أن تستقطب العناصر القيادية فـى الداخل، فى أجهزتها الأمنيـة والسياسية، وتـعيد توزيع الموارد المادية والرمزية المحدودة أصلاً؛ لإرضـاء بعض شرائح المجتمع الفلسطينى، وكان عليها بموجب التـزامات أوسلو أن تفرض نوعًا من احتكار السلاح والعنف على الجمـاعات الفلسطينية الراديكالية، وفى هذا وذاك واجهـت السلطة الفلسطينية تحـديات كبـيرة خـاصة، وأن إسرائيل تحاول إفـقادها مصداقـيتها أمام الشـعب الفلسطينى؛ بعرقلة تنفيذ الاستحقاقات، ووقف التقدم فى العملية السلمية.

من ناحية أخرى فقد أمـد هذا الوضع الجديد الساحة الفلسطينية، بأوراق عدة للضـغط على إسرائيل، وكـوادر قياديـة جديدة متـحررة نسبـيًا من قيود أوسلو، ونفـسًا متمـيزًا فى مقاومة الاحـتلال، ورفع تكلفته المادية والرمزية وإمكانات لكسر هيبة القوة والاحتلال، وصنع

نفسيــة جديدة قوامها التحـدى، والاستخفاف بالتضـحيات، وإدراك جـديد لميـزان القوى، وهى عـناصر بقـدر مـا اسـتحـثت العـدوان الإسرائيلى، واختـياره القوة المسلحة، بقدر مـا أمدت وغذت الوضع الفلسطينى بطـاقة جـديدة على المقاومـة؛ مـقاومـة هذه القوة ذاتهـا وإيلامها.

تكبد الفلسطينيـون خسائر فادحة فى الأنفس والأمـوال والأشجار والمنازل والمبـانى والمرافق، لم يسلم الشـجر والحـجر من العـدوان، قدرت هذه الخـسائر بعدة مليارات من الدولارات، وذلك فـضلاً عن الشـهداء والجرحى والمـصابين، ولكن إسـرائيل بدورها لم تسلم من هذه المواجهات، فهى تواجه مأزقًا لأن الانتفاضة تقع داخلها، داخل فلسطين تحت الانتداب، وخلقت الانتفاضة شـرخًا كبيرًا بين إسرائيل وما يـقرب من خـمس سكانها من العـرب، من جراء تضـامنهم مع أشقائهـم الفلسطينيين، وتآكلت صورتها فى الخارج، وبـعد أن كانت تلعب دور الضحية المحاصرة، تقوم الآن بدور المعتدى الآثم والجلاد، واهتزت صورتهـا الأخلاقية، وتضاءل رصـيدها المعنوى فى الغرب. تأثر نمط حيـاة الإسرائيليين بوقع أحداث الانتـفاضة، وألغيت نسـبة كبيرة من رحلات المواصلات العامة، وانخفض عدد السياح، وشلت بعض القطاعـات الاقـتـصـادية التى تعـتـمـد على الأيدى العـاملة الفلسطينيـة؛ كقطاع الزراعـة والبناء والتشيـيد والمقـاولات وتأخرت مستحقات رجال الأعمال الفلسطينيين لنظرائهم الإسرائيليين.

بيد أن الخسائر المعنوية تبدو أقسى من المادية فى الحالة الإسرائيلية؛ حيث يمكن لإسرائيل تعويض الثانية، ويصعب عليها تعويض الأولى؛ إذ تصاعدت حمى الهوس الدينى اليهودى، وتعمقت الشوفينية والعزلة، واستعادت عقلية الحصار والجيتو مكانتها فى الثقافة اليهودية الإسرائيلية.

على أن استمرار مشروع المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال يتطلب بادىء ذى بدء، توفر الدعم الشعبى الفلسطينى والعربى والإسلامى، وهو ما ظهر واضحًا جليًا فى كافة الدول العربية والإسلامية مع العدوان الإسرائيلى منذ ٢٩ من مارس عام ٢٠٠٢، وإعادة احتلال نابلس وطولكرم والخليل وبيت لحم وغيرها من المدن الفلسطينية وخاصة جنين ومخيم جنين، ويتطلب كذلك تحقيق السلم الأهلى وبناء علاقات وحدة وطنية فلسطينية ودمج عناصر الهوية الوطنية والقومية والإسلامية، واعتبار المقاومة تكليفًا شرعيًا، وعلاج المشكلات مع الأنظمة العربية المجاورة حتى توفر المقاومة لنفسها عمقًا جغرافيًا وبشريًا ومعنويًا.

إن البديل الوحيد للمفاوضات العبثية واللامعقولة للمفهوم الإسرائيلى للسلام، هو المقاومة طويلة المدى؛ بشرط توفر أرضيتها ومناخها الملائم؛ فقد بقى الصليبيون عشرات السنين، وانقطعت إمداداتهم وتعالوا على أهالى المنطقة وأقاموا الحصون والأسيجة بينهم وبين المحيط العربى، وانهارت هذه الممالك، قد لا يعيد التاريخ

نفسه، غير أن الاسترشاد بهذه الخبرة مهم، من زاوية فهم أفضل لطبيعة إسرائيل العنصرية الاستيطانية، ومقاومة السلام الإسرائيلى الأمريكى بكل السبل والوسائل؛ لأنه باختصار مجرد حديث عن السلام، مع بقاء الأوضاع الجوهرية دون تغيير، وهو ما يفسر العدوان الحالى على الشعب الفلسطينى؛ لأنه يريد سلامًا حقيقيًا متمثلاً فى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة بعاصمتها القدس الشرقية، وإقرار مبدأ وحق العودة للاجئين، وهو ما يثير حفيظة الإسرائيليين وحلفائهم، ويذكرهم بخطيئة النشأة الأولى التى يحاولون تجاهلها ونسيانها.

ويكرس لدى من يزعمون منهم أنهم يساريون وليبراليون وأنصار سلام عقدة الذنب التى تؤرق ضمائرهم، ويذكرهم أيضا بفشلهم فى زرع روح اليأس والاستسلام فى المحيط العربى، وذهاب رياح القوة التى استخدموها سدى، بل على النقيض من ذلك فإن اللجوء إلى القوة لم يفعل إلا أن يكرس عوامل وروح المقاومة والممانعة لدى الشعب الفلسطينى والعرب، ولم يفتح إلا بابًا للأمل فى استعادة الحقوق، وتعميق مأزق هذا الكيان الإجرامى فى أرض السلام والأنبياء والرسالات الخالدة.

يضم هذا الكتاب الذى بين يدى القارئ، المقالات التى نشرها الكاتب فى جريدة الأهرام عبر متابعته لوقائع المواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية، عبر أكثر من عام، والكثرة الغالبة من هذه المقالات

تتمـاشى مع الأحداث، ولكنها تـتجاوزها فى الوقت ذاته، وتحـتفظ بطابع استشرافـى ومستقبلى لطبيعـة هذه المواجهة، لم تزده تطورات الأحداث إلا وضوحًا وتأكيدًا، كتـبت هذه المقالات فى الفترة الممتدة من ٢٠ من أكتوبر عام ٢٠٠٠ وحتى فبراير عام ٢٠٠٢ .

وفى هذا المقام فإنى أتوجه بالشكر لـ «**مركز الإعلام العربى**» على نشر هذا الكتـاب فى سلسلة «**كتـاب القدس**»، وعلى رأسـه مديره الأستاذ/ **صلاح عبد المقصود**.

كـما أخص بالشكر أيـضًا زمـيلى الشـاب الأستـاذ أحمـد دياب الباحث النابه، لمسـاعدته القيـمة لى فى إعداد هذا الكتـاب، وجمع مواده ومراجعـتها وتصحيحها، وهو جـهد لو تعلمون عظيم، وأتمنى له التوفـيق. . وأشكر العديد من الأصـدقاء والزملاء الـذين كان لهم الفضل فى تشـجيعى على القيـام بهذا العمل، وتحـريضى على نشره بالصورة التى هو عليها الآن.

د.عبدالعليم محمد

القاهــرة فى ١٦ من أبـريل عـام ٢٠٠٢

الفصل الأول

انتفاضة الأقصى..
وأزمة المؤسسة الاستعمارية الإسرائيلية

ربما يكون من المبكر والسابق لأوانه، بلورة قراءة دقيقة وشاملة لانتفاضة المسجد الأقصى، وتداعياتها فى مختلف مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، تلك الانتفاضة التى أشعل فتيلها مجرم الحرب الإسرائيلى شارون، بمباركة واتفاق حمامة السلام إيهود باراك، ذلك أن التصعيد الإسرائيلى الإجرامى ضد أبناء الشعب الفلسطينى وعمقه العربى، فاق كل توقعات المراقبين المحايدين، ويجاوز كل الحدود التى كان يمكن فيها تصور مواجهة بين شعب أعزل من السلاح يطالب بالاستقلال فى وجه قوة محتلة غاشمة، تعانى أمراضًا نفسية شتى لابراء منها فى الحال، وربما فى الاستقبال، وهو الأمر الذى يجعل من افتراض استمرار هذه المواجهة غير المتكافئة قائمة لمدى غير معلوم، واحتمالات تطورها فى الزمان والمكان غير مستبعد، لقد أصبحت تغطية هذه المواجهة الظالمة صحفيًا وإعلاميًا أمراً مضمونًا لحظة بلحظة، وحدثًا تلو آخر، أما معرفة خلفياتها ونتائجها وآثارها فى طبيعة علاقات القوى والمستقبل فتزداد صعوبة، وهى مهمة ملحة فى الوقت الراهن.

ومع ذلك فإن المواجهة حتى كتابة هذه السطور تسمح لمن يريد، اختبار العديد من المفاهيم، ومدى صدقيتها وتلاؤمها مع الواقع، وأن يكشف العديد من الأقنعة التى حجبت الرؤية حتى وقت قريب، قبل اندلاع هذه الانتفاضة، وفضلاً عن ذلك فإن التصعيد الإسرائيلى، والحرب القذرة التى يجد الفلسطينيون أنفسهم فيها، قد أبرزت إلى

الوجود عددًا كبيراً من الحقائق التى توارت خلف المقولات والأكاذيب التى حاولت تبييض وجه إسرائيل، وإعادة تقديمها إلى الرأى العام بصورة مختلفة عن حقيقتها وتعرضت الرؤى الموضوعية حقا والإنسانية حقا لتشكيك متعمد ومقصود لإفقادها صدقيتها ومصداقيتها.

ليس من شأننا متابعة الأحداث أو تغطية تفصيلاتها، فهذه المهمة تكفلت بها الفضائيات ووسائل الإعلام المرئية العالمية، وإنما نحاول فى حدود التفصيلات والمعلومات المتاحة أن نعالج بعض المسائل الملحة الآن فى الساحة العربية، يجىء فى مقدمتها، تفسير الموقف الإسرائيلى الذى بدأ باقتحام المجرم السادى شارون الحرم الشريف، والنتائج التى أسفرت عنها الأحداث المستمرة ودلالاتها، وكذلك آثارها فى المستقبل وانعكاساتها على مفاهيم التسوية.

فيما يتعلق بالأسباب التى تقف وراء الحرب الإجرامية والارهاب الذى تمارسه إسرائيل لابد من التذكر أولا أن الاستعداد لها بدأ منذ وقت طويل قبل بداية الأحداث، إذ كانت الحكومة الإسرائيلية سباقة، إلى دراسة احتمالات المواجهة مع الفلسطينيين، فى الأراضى المحتلة ومناطق الحكم الذاتى، ووضع خطط إسرائيلية للجيش وقوات الأمن للتدريب على التعامل مع هذه المواجهة المحتملة، ولدى عزم الرئيس الفلسطينى عرفات على إعلان الدولة فى ١٣ من سبتمبر

الماضى، قامت رئاسة الأركان الإسرائيلية بتحضير خطط عسكرية للتدخل فى أراضى الحكم الذاتى الفلسطينى وأساليب وأشكال هذا التدخل، والأهداف التى ينبغى للقوات الإسرائيلية أن تحققها فى حالة الإقدام على إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد، ولاشك أن إرجاء هذا الاعلان بناء على التقديرات الفلسطينية والعربية والدولية للموقف، قد أرجأت تنفيذ هذه الخطط التى كانت جاهزة تنتظر الضوء الأخضر من رئيس الحكومة.

من ناحية أخرى فإن فشل قمة كامب ديفيد الثانية قد أعاد مجدداً احتمالات هذه المواجهة، ونقلت الأنباء أنه منذ ٦ من سبتمبر عام ٢٠٠٠ قامت قوات من الأمن والاستخبارات، وأمن السجون وفرق أمنية تابعة لرئيس الوزراء الإسرائيلى بالتدريب مرة أخرى، على احتمال تصاعد الموقف وإقدام إسرائيل على التدخل فى الأراضى المحتلة.

وإن دل ذلك على شىء فإنما يدل على أن النيات الإسرائيلية كانت مبيتة على استدراج الفلسطينيين لمثل هذه المواجهة، والتحرش بهم لإظهار قوة الردع الإسرائيلية، والتفوق العسكرى، وضرورة قبول الأمر الواقع الذى فرضته إسرائيل كخلفية لأية صيغة للسلام مع الفلسطينيين. غير أن الاكتفاء بالنيات المبيتة الإسرائيلية يبدو قاصراً، إن لم تعززه الشواهد والدلائل التى أقنعت باراك والرأى العام

الإسرائيلى بضرورة مـواجهة الفلسطينيين، وإجهـاض مشروع الدولة الفلسطينيـة والاستـقلال، والحـال أن هذه الشواهد والدلائل عـديدة ومتنوعة، فقد تبين لباراك وإسرائيل والطاقم الإسرائيلى المفاوض، أنه لم يتم ترويض الرئيس الفلسطينى عـرفات بما فـيه الكفاية، للقـبول بمفهوم السلام الذى تطرحه إسرائيل، وأنه قد خيب آمال الإسرائيليين طيلة الـسنوات السـبع التـى انقـضت على أوسـلو «١» فى ١٣ من سبتمبر عام ١٩٩٣، فهـو أى عرفات رفض قبول المشروع الإسرائيلى - الأمريكى لحل قضية القـدس ورفض التوقيع على بند ينهى الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، وجميع الملاحـقات والمطالبات الفلسطينية لإسرائيل.

وحينئذ اكـتشف باراك ارتباط عرفات بالعـمق العربى والإسلامى وأنه لا يزال على صلة عمـيقة بهذا المحيط العـربى والإسلامى الذى كانت تؤمل إسرائيل انفصاله عنه، واكتفاءه ببعض المطالب الفلسطينية الرمزية وصيغة السلام الإسرائيـلية، التى تستهدف فصل الفلسطينيين وعرفات عن العالم العربى والإسلامى.

كانت الصـورة التى رسمهـا الإسرائيليون لعـرفات فى تناقض مع صورته الواقـعية، التى رأوها فى كامب ديفـيد الثانية، تمثلت مـعالم الصـورة الإسرائيليـة للزعـيم الفلسطينى فى أنه سـوف يكون وبمرور الوقت والمفاوضـات واللقاءات والمقـابلات وما دون ذلك من أشكال الاتصال، نسخـة مختلفة كثيـرًا أو قليلاً من أنطوان لحد فى الجنوب

اللبنانى، أى سلطة عميلة تتميز بالإذعان والانصياع لمفهوم السلام الإسرائيلى مقابل أن تحصل على بعض المطالب الفلسطينية التى لا ترقى بحال إلى مستوى السيادة على الأرض، ولا تصدم الوعى الإسرائيلى الزائف فى أساطيره وأوهامه، ومن ناحية أخرى ارتكزت الصورة الإسرائيلية لعرفات على ترقى وأفضلية العلاقات مع إسرائيل على العلاقات العربية، وتنمية شبكة المصالح الاقتصادية والنفعية مع إسرائيل على حساب علاقات السلطة الفلسطينية العربية، أما العنصر الثالث فى هذه الصورة فيتمثل فى اعتقاد باراك والنخبة الصهيونية بفقدان البدائل والخيارات لعرفات والشعب الفلسطينى.

ظلت عناصر هذه الصورة مسيطرة، حتى قبل كامب ديفيد، ولكنها سرعان ما اهتزت وبعنف، عندما رفض عرفات الانخراط فى مشروع الحل الإسرائيلى الأمريكى لقضية القدس والسيادة على الحرم القدسى وتعويل عرفات على العمق العربى والإسلامى فى رفضه هذا الحل.

عولت إسرائيل على الضغوط الأمريكية باعتبار الولايات المتحدة الراعى المتحيز والمنحاز إلى إسرائيل، بمناسبة ودون مناسبة، والتى يمكن ممارستها على الرئيس الفلسطينى، وتمكن عرفات من مقاومتها ورفضها وإبطال مفعولها رغم كثافتها وإلحاحها، ورغم تنوع وقسوة أدواتها الاقتصادية والسياسية.

بيد أن انهيار صورة عرفات لدى الإسرائيليين اقترن فى الوقت ذاته بالرفض العربى والإسلامى للمفهوم الإسـرائيلى لمعالجة قضية القدس واللاجئـين، وهما عصـب أى حل يحمل صـفة الديمومـة والعدل، خاصة أن باراك فى قمة كامب ديفيـد كان قد قدم فى تقديره وتقدير الدوائر الغربية الموالية لإسرائيل أقصى ما يمكن لزعيم إسرائيلى تقديمه بل قدم وفـق هذا الزعم تنازلات غيـر مسـبوقة فـى تاريخ السيـاسة الإسرائيلية.

وأوقع ذلك باراك والإسرائيليين فى قاع اليأس والقنوط من إمكانية تمرير وقبول مفهوم السـلام الإسرائيلى المدعوم أمريكيا، والذى يستند إلى علاقـات القوى المختلة لغـير صالح الفلسطـينيين والعرب، وبدأ باراك والدوائر الإعـلامية اليـهودية والصـهيـونية فى تشويـه الزعيم الفلسطينى وتحمـيله مسئوليـة فشل كامب ديفيـد، وتصويره على أنه يرفض السلام، ويستطيع أى مراقب أن يفهم هذه الحملة الدولية على عرفات كتبرير لما سيقدم عليه باراك بعد ذلك خلال الأحداث وقبلها.

وقـد ترافـق هذا اليـأس الإسـرائيـلى - الأمـريكى من قـبـول الفلسطينيين والعرب مـفهوم السلام الإسـرائيلى، مع مناخ إسرائيلى يظهر فيـه اليمين القومى والدينى المتطرف نفوذًا متزايدًا، وتـعانى فيه حكومة باراك الضـعف والتفكك، وإمكانية حـجب الثقة بعد انتـهاء عطلة الكنيـست الإسرائيلى، خاصـة مع دعوة باراك لوضع دسـتور

لإسرائيل، ورأى عام إسرائيلى لم يهيأ بعد لسلام عادل، ويفتقد ثقافة سلام حقيقية، اذا ما أضفنا إلى ذلك النقمة على العرب والفلسطينيين والرغبة فى استعادة هيبة المؤسسة العسكرية وقوة الردع الإسرائيلية كفيصل ومرجعية للسلام الإسرائيلى، لفهمنا - على الأقل جزئيا - حملة إسرائيل العسكرية على الفلسطينيين والتهديدات العسكرية للبنان وسوريا.

بيد أن المشهد فى الشرق الأوسط لا يقتصر فحسب على سقوط الرهان الإسرائيلى على عرفات وتفجر قضايا الوضع النهائى: القدس واللاجئين على نحو خاص،[١] حيث إن معطيات جديدة ظهرت فى الآونة الأخيرة، وقبل بدء هذه الأحداث الإجرامية، وكان من نتائجها ظهور تحولات تنبىء بتعزيز موقف الفلسطينيين والعرب فى مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمتها نجاح المقاومة اللبنانية والنموذج المقاوم لحزب الله فى حمل وإجبار إسرائيل، على الانسحاب من الجنوب اللبنانى، كما دخلوه أول مرة وهو انسحاب مذل على أى صعيد، فقدت فيه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مصداقيتها، ولم تعد لقوة الردع الإسرائيلية الفاعلية المأمولة من الإسرائيليين، كذلك فإن الطموح الإسرائيلى للسيطرة على أجزاء من الضفة وغزة يتقلص بسبب إصرار العرب والفلسطينيين على انسحاب إسرائيل من جميع هذه الأراضى، والحال أن إسرائيل تعود بعد هذه العقود إلى التخلى بشكل أو بآخر عن إسرائيل الكبرى.

على صعيد آخر فإن سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق تتعرض للانهيار والتآكل، ذلك أن العلاقات العربية - الإيرانية تتخذ طريق الانفراج.

شكل انتصار المقاومة اللبنانية فى الوعى الفلسطينى نموذجا يحتذى، وكان هذا النموذج حاضراً بقوة فى المواجهات فى مدن الضفة الغربية، خاصة أن تعنت إسرائيل فى عهد نيتانياهو وباراك وكثافة الاستيطان والتملص من تنفيذ استحقاقات الاتفاقات الموقعة كان مصدر إحباط متزايد للفلسطينيين، لقد أبرز هذا الانتصار وبوضوح عجز القوة العسكرية الإسرائيلية عن مواجهة هذا النمط من الحروب الصغيرة والفدائية، وعجز المؤسسة العسكرية الإسرائيلية عن تحقيق أهدافها السياسية، ذلك أن أية حرب لابد أن تقترن بهدف سياسى واضح، وإذا ما عجزت نتائجها عن تحقيق هذا الهدف فهى بالضرورة حرب خاسرة.

وقد بدأ هذا المنحى الركودى والانكماشى للقوة العسكرية الإسرائيلية فى حرب ٧٣ وغزو بيروت عام ٨٢، ومنذ ذلك التاريخ والجيش الإسرائيلى وقوته يبدو أنها وصلت إلى منفعتها الحدية فأى استخدام للقوة الإسرائيلية، لن يحقق أهدافًا سياسية فليس بمقدور هذه القوة أن تخضع ما يفوق ثلاثة ملايين ونصف مليون فلسطينى داخل إسرائيل، وفى الضفة الغربية وغزة، كما أنه ليس بمقدورها أن

تلحق هزيمة بانتفاضة شعبية تستهدف الاستقلال.

والحال أن البدائل والخيارات أمام إسرائيل ليست على هذه الدرجة من الاتساع كما يتصور البعض، حيث اعتمدت إسرائيل منذ نشأتها على القوة التى تتآكل مصداقيتها، ويتضاعف عجزها عن تحقيق أهداف سياسية واضحة، نعم تستطيع القوة العسكرية الإسرائيلية أن تدمر البنى التحتية للسلطة الفلسطينية، وتستطيع أيضًا أن تلحق الأذى بلبنان وبيروت، ولكنه لن يكون فى مقدورها إعادة احتلال جنوب لبنان أو تحمل مواجهة ما يفوق ثلاثة ملايين ونصف مليون من الفلسطينيين. أن العجز المتكرر للقوة الإسرائيلية عن تحقيق الأهداف السياسية على غرار إسرائيل الكبرى أو الاحتفاظ بالجنوب اللبنانى أو قمع الانتفاضة الفلسطينية فى عام ١٩٨٧، وحتى مطلع عام ١٩٩٠ يجعل من الاحتكام إليها إسرائيليًا، مجرد وحشية وبربرية سافرة، وتصبح صورة إسرائيل كوحش هائج عجز عن اصطياد فريسته فأخذ يعيث فى الأرض والغابة فسادًا باقتلاع الأشجار وترويع جميع الكائنات.

بيد أن حسابات موازين القوى بين العرب وإسرائيل لا تقتصر على عدد الطائرات والدبابات والأسلحة المختلفة، وترابط عمليات الاتصال والقيادة والسيطرة أو التفوق التقنى، ذلك أن النظر إليها من هذه الزاوية لا يأخذ فى الاعتبار عناصر أخرى يصعب قياسها، ولكنها حاضرة وبقوة فى المشهد الحالى فى المنطقة، ألا وهى المقاومة

الطويلة المسلحة وعمقها الحضارى والتاريخى والبشرى، والقدرة على تحمل الشعوب تبعات وخسائر المواجهة غير المتكافئة وامتصاص مضاعفاتها، وفوق ذلك نبل وعدالة القضايا التى تدافع عنها ومصداقيتها الأخلاقية والإنسانية، وهى عناصر استراتيجية كانت واضحة فى انتفاضة الأقصى والمواجهات المرتبطة بها، وهو أمر لم تدركه العسكرية الإسرائيلية وبين الشعب الفلسطينى الأعزل، عن حاجة العرب والفلسطينيين إلى بعض القوة الملازمة للسياسة، وعن حاجة إسرائيل إلى أفق سياسى مع قوتها المتوافرة أصلا، وبعبارة أخرى، فإن السلام إذا كان ضرورة استراتيجية لابد منها فإنه لا ينبغى استبعاد خيار المقاومة واللجوء إلى مستويات مختلفة من القوة تستبعد الحرب النظامية، هذه المقاومة تمثل تحصينات خلفية عميقة لمشروع السلام، ذلك أن علاقات القوى المختلة لم تحل أبدًا دون خيار المقاومة وإذا ما كانت القوة الإسرائيلية قاصرة عن تحقيق السلام الإسرائيلى فإن التعويل العربى على السلام لابد أن ترافقه بعض القوة.

لقد أبرزت الأحداث هشاشة أوسلو وقصور مفاهيمها عن تلبية طموحات الفلسطينيين فى الوطن والدولة، وحاجتهم للأمن والقدرة على الدفاع الذاتى، وحانت الآن إعادة النظر فى هذه المفاهيم التى كادت تفضى إلى كارثة كمفهوم إعادة الانتشار، والذى ليس له من معنى سوى أن يكون الفلسطينيون والمدن الفلسطينية فى مرمى النيران

الإسـرائيلية وسـرعـة انتشـارها بين الضـفة وغـزة، كمـا أن الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح منقوصة السيادة فاقدة الأمن لم تعد تتوافق مع هذه المعطيات الجديدة فى الموقف الراهن.

لقد وقع مشروع إسرائيل الكبـرى فى مأزق طوال العقود الماضية، أفضى إلى تقليصه وارتفـاع تكلفته البشرية والسياسـية، وانتهى الأمر بجناحى المؤسـسة السيـاسية فى إسـرائيل الليكود والعمل إلى قـبول صيغـة مدريد وأوسلو رغم قصورها، وتجـد إسرائيل الصغرى فـيما وراء الخط الأخضر بعد اسـتكمال انسحابها من الضفـة الغربية وغزة نهائيا فى مواجهـة مأزق من نوع آخر مع عرب ٤٨، وهم يمثلون أقل من خمس السكان بقليل، وإذا ما أضـفنا إلى هؤلاء فلسطينيى الضفة وغزة تقـارب عددهم من الملايين الأربعـة، وهو تحد آخـر لإسرائيل قادر على إبطال مـفعول قـوة الردع والتفـوق الإسرائيلية كـمرجعـية لعملية السلام.

والحال أن ذلك يـفتح الطريق لإعـادة مفهـوم السلام العـربى فى ضوء استثمـار هذه المعطيات واستخلاص نتائجها السـياسية، وحمل إسرائيل على قبوله وهو أمر ممكن بشـرط توافر الوعى بطبيعة الموقف الراهن والإرادة السياسية.

إسرائيل: الواقع يكذب الأسطورة

نجح تحالف شارون فى كشف هشاشة خطاب السلام الغربى والإسرائيلى على نحو خاص ففى حين يبشر خطاب السلام باحترام الحقوق ودعم قيم المساواة والتعاون وبناء شرق أوسط جديد إذا بوقائع العدوان الإسرائيلى السادى على الشعب الفلسطينى يقف فى تناقض صارخ مع القيم السابقة.

لم يكن بمقدور أصحاب الخطاب الناقد لسلام أوسلو وترتيباته والواقع الفلسطينى الذى نجم عنها، أن يكشفوا حقيقة وحدود صيغة السلام الإسرائيلية - الأمريكية، بمثل ما تكفلت به آلة العدوان والحرب الإسرائيلية، فى مواجهتها لأبناء الشعب الفلسطينى الذين لا يملكون سوى الحجارة والإرادة والتصميم على حماية حقوقهم فى الاستقلال والدولة والقدس. ذلك أن صيغة السلام الإسرائيلية - الأمريكية بفخوخها ومفاهيمها وترتيباتها، قد أفضت عمليا إلى تراكم التطلعات على الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، بتأويلات كل جانب وفهمه للنصوص الغامضة فعلى الصعيد الفلسطينى، خاطبت أوسلو نزوع الشعب الفلسطينى إلى الاستقلال والدولة والاستعادة التدريجية لبعض حقوقه الأساسية وفتح آفاق أفضل للمستقبل، أما على الصعيد الإسرائيلى فقد فهمت صيغة السلام المطروحة على نحو آخر، ومختلف تمامًا استنادًا إلى ميزان القوى.

وعزز هذا التراكم للتطلعات المتناقضة على الجانبين، أن صيغة السلام المطروحة، قد آثرت منذ البداية إرجاء مناقشة القضايا المهمة الحاسمة التى تختلف الأطراف بشأنها اختلافًا بينًا، إلى نهاية الفترة الانتقالية، وعنى ذلك طوال هذه الفترة التى فاقت ما هو منصوص عليه، أى سبع سنوات بدلا من خمس، أن كل طرف من الأطراف قد منى نفسه بتحقيق ما يصبوا إليه، برغم انتفاء مشروعية ما ترمى إليه إسرائيل، والمشروعية الواضحة والكاملة تاريخية ودولية لمطالب الشعب الفلسطينى، والحال أن إسرائيل عندما اكتشفت عدم قبول الفلسطينيين ورفضهم لمشروع باراك - كلينتون لمعالجة قضية القدس الشرقية بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، أدركت حينئذ أن للفلسطينيين خطوطًا حمراء يستحيل تجاوزها وبادرت إلى تفجير الموقف بعد أن أعدت عدتها ودبرت أمرها.

يستطيع العالم أن يرى الآن وبجلاء - اليهودى الضحية الذى يقوم بدور الجلاد، باقتدار لا يحسده عليه غير من قاموا باضطهاده، فهذه الضحية التاريخية هى التى تستخدم الرصاص الحى والدبابات والصواريخ وطائرات الاباتشى فى قتل الفلسطينيين وهدم منازلهم وترويع الأطفال والنساء. يرى العالم الضحية وهى تحاكى جلاديها، وتجعل من الفلسطينيين قربانًا افتداء لدعاوى وهواجس الأمن الإسرائيلى واليهودى، كما ينعم مغتصبو الأراضى والكرامة والحقوق من المستوطنين المتعصبين دينيا براحة البال والضمير.

بيد أن تحول اليهودى الضحيــة إلى جلاد صاحبته تحولات أخرى، دفعت به إلــى القيام بهــذا الدور. فعــبر خطاب السلام الإســرائيلى والغربى حاول اليهــودى أن يبدو كريمًا مع ضحيته فــيعطيها أو يتنازل لها عن بعض حقوق الضــحايا بنسبة صغيرة من أراضــيهم لا تتجاوز الخمس فــى أفضل التقــديرات، ويكفل له أن تتــحول هذه الحــقوق الصغــيرة إلى دولة أو ما يشــبه الدولة. وذلك بشــرط واحد ألا وهو مصادرة الصراخ وصيحات التظلم وتجريم الاعتراض وعدم الازعاج، وإذا ما حدث غير ذلك فالويل والثبور وعظائم الأمور لناكرى الجميل وفاقــدى الوعى بميزان القوى. جســد باراك بوضوح مركب الضحــية الجلاد فهو من قتل بيده قادة فلسطينيين فى بيروت، وعينه فى أعينهم كما يقول هو عن نفسه وأشرف على تنفيذ قتل قادة آخرين.

وعندما انتقل من العــسكرية إلى السياسة وانتــخب رئيسًا لوزراء إسرائيل، أقدم فى كامب ديفيد كــما يقول هو والدوائر الغربية المؤيدة على مالا يجــرؤ أى سياسى إسرائيلى على تقــديمه إلى الفلسطينيين. وما إن رفض ياسر عرفات مــا قدمه باراك، لأنه أقل من الحد الأدنى المقبول فلسطينيــا وعربيا وإسلاميا فى القــدس، حتى أخرج باراك من جيبه الخطط المعدة سلفــا لهدم المعبد على رأس الفلسطينيين، وإظهار القــوة الإسرائيليــة على فرض مــفهــوم السلام الإســرائيلى، وبتطور المواجــهات لجــأت وكالة الأنبــاء الفرنســية لســلاح الأرشيف حــيث أخــرجت منه صــورة لباراك عنــدما كــان ضــابطا بالقــوات الخاصــة

الإسرائيليــة، وهو يقوم بانتزاع سلاح مناضلــة فلسطينية بعد مقــتلها وكأنه يخاف من عودتها للحياة مرة أخرى.

إن الرصاص الإسرائيلى الذى يوجه بدقة نحو رؤوس الفلسطينيين بهدف القتل العمد، يمكن اعتبــاره موجها وبنفس القوة لتلك الصورة التى رسمتــها إسرائيل لنفسها فى الخــارج ودعمتها الدوائر السيــاسية والإعلامــية والفكــرية والموالية لهــا تلك الصورة التى تتــأسس على أسطورة اليهــودى الضحيــة وإسرائيل الصغــيرة المحاصــرة من العرب والساعيــة للسلام معهم فهــذه الصورة تهتز وتتآكل باســتمرار إطلاق الرصاص على المدنيين والأطفال العزل الطامحين فى الكرامة الإنسانية والدوليــة هذه الكرامة التى جــعلت من عــملية الســلام الإسرائيليــة كابوسًا جاثمًا على صدور الفلسطينيين فسلتطهم تقوم على تسع قطع من الأراضى، غير متصلة تفصلها المستوطنات والطرق الالتفافية فى الوقت الذى أصبح فيه الدخول إلى إسرائيل للعمل أصعب بكثير عن ذى قبل بحجة الأمن ومكافحة الإرهاب.

لم يعد فى مقدور العالم والرأى العام أن يحتج بأنه لا يعرف ولم ير أو أنه لم يدر، ذلــك أن أحــد إيجــابيــات العــولمــة أنهــا أتاحت للمــواطنين أن يروا ما يــحدث لحظة بلحظة، جــعلت منهم العــولمة شهداء محتملين على ما يحدث، وعليهم أن يختاروا مواقعهم إما فى جانب اليهــودى الجلاد وأما الفلسطينى الضحــية، ولن يكون بمقدور

أحد أن يكتم الشهادة، فمن يكتمها فهو آثم قلبه.

لقد توحد الرأى العام الإسرائيلى مع باراك يؤيد ممارسات المؤسسة العسكرية الاستعمارية الإجرامية ضد الفلسطينيين بنسبة مرتفعة، كما تشير الاستطلاعات، وحدهم الخوف من أصحاب الحق بمعينه التاريخى والقانونى والجميع يردد العالم كله ضدنا، ويشعر الجميع بأن العالم يحاصرهم، وتسود غالبية الإسرائيليين صيحات الانتقام والقوة فى مواجهة الفلسطينيين.

يدرك الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات أن الانتفاضة والحجر لن يضمنا هزيمة إسرائيل، ولكنه يعول على التحول فى الرأى العام العالمى لصالح قضية الشعب الفلسطينى، وهو عنصر مؤثر فى صنع السياسة الدولية إزاءها كما أنه يعول على تآكل مصداقية ومشروعية استخدام القوة الإسرائيلية المفرطة ضد الفلسطينيين واهتزاز الصورة الإخلاقية والإنسانية لإسرائيل وهذا الهدف من شأنه أن يعزز المطالب الفلسطينية المشروعة ومصداقيتها.

وترتبط عقدة الضحية - الجلاد فى العقل الإسرائيلى بمعضلة الحرب والسلام فاليهودى الإسرائيلى كضحية وفق تصوراته الذاتية لا يمكنه أن يجرد نفسه تمامًا من آثار معاناة الفلسطينى، فهو يدركها ويكتم فى أعماقه عقدة ذنب، تتجلى فى الاستعداد الإسرائيلى لمنح الفلسطينى بعض حقوقه وفق الصيغة التى لا تتعارض مع أمن

إسرائيل وهواجسها وهو السلام الذى تريده إسرائيل، ومن ناحية أخرى فإن نزوع اليهودى الإسرائيلى لمحاكاة مضطهديه تتجلى عندما يرفض الفلسطينى الكرم الإسرائيلى، وحينئذ يهرب إلى الأمام أى يلجأ إلى الحرب والقوة لإخضاع الفلسطينيين.

ومصير المواجهة الراهنة بين إسرائيل والشعب الفلسطينى يتوقف على قوة الاحتمال وطول النفس فى تحمل تبعاتها، أى قدرة إسرائيل على احتمال هذه المواجهة، وامتصاص مضاعفاتها من التأثير فى صورتها فى العالم وقدرتها على تحييد عرب ٤٨ داخل الخط الأخضر، والحيلولة دون استمرارهم فى التضامن مع أشقائهم، وكذلك قدرة الفلسطينيين على التعامل مع الوضع الذى فرضته هذه المواجهة، أى الحصار المتكرر، والوجود العسكرى الإسرائيلى المباشر فى مدن الضفة وغزة، واحتمال مضاعفاتها الاقتصادية والبشرية. وفى جميع الأحوال فإن هذه المواجهة تطرح العديد من الاحتمالات والخيارات أمام إسرائيل والسلطة الفلسطينية، إذ يمكن لإسرائيل أن تنفذ خطة الفصل من جانب واحد بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهى خطة جاهزة منذ أمد طويل. وهى تعنى ضم المستوطنات الكبيرة والتجمعات الاستيطانية الكبرى خاصة المجاورة للقدس ولإسرائيل وإقامة نقاط مراقبة إلكترونية ومواقع مضيئة عسكريًا فى الحدود التى تختارها إسرائيل، ووضع كتل إسمنتية ضخمة كى تفصل بين المستوطنات والفلسطينيين، كما أن اقتحام الأراضى

الفلسطينية بهدف القضاء على السلطة الفلسطينية وبناها الأمنية والتنفيذية ليس بعيدًا عن ذهن المؤسسة العسكرية.

بيد أن الاحتمال الأول يبدو أكثر جاذبية لإسرائيل من الثانى. إذ يرتب الثانى ردود فعل إقليمية ودولية يصعب قياسها بدقة. وستفقد عملية السلام وراعيها الأمريكى أى مصداقية مستقبلية.

كما يملك الطرف الفلسطينى خيارات أيضا، إذ يمكنه إعلان المقاومة المسلحة للاحتلال وهو حق مشروع، خاصة مع انضمام حماس والجهاد وكافة الفصائل الفلسطينية التى يمكنها أن تنخرط فى الوحدة الوطنية الفلسطينية فى مواجهة الاحتلال. ونموذج حزب الله حاضر بقوة فى العقل الفلسطينى. ذلك أن المستوى الحالى للمقاومة الفلسطينية عبر الانتفاضة لا يزال فى مستوى الرمز. إذ ثمة حرص على تجنب إطلاق النار كلما أمكن ذلك حتى يمكن ضمان استمرار الانتفاضة، والعودة إلى التفاوض بشروط وهيكلية جديدة تتوافق مع المعطيات الجديدة فى الموقف.

كل الاحتمالات مطروحة، وينبغى عدم استبعاد أى منها، بل دراسة كل منها بعناية حتى لا نفاجأ وتسبقنا الأحداث، وتفرض إسرائيل خياراتها على الجميع.

ماذا بعد شارون؟

يطرح صعود شارون إلى قمة الحكم فى إسرائيل، فى انتخابات رئاسة الوزراء التى جرت فى السادس من فبراير عام ٢٠٠١، أسئلة وتحديات جديدة، أمام السياسة العربية والفلسطينية المتعلقة بالعملية السلمية أو التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى، فى حدود الحد الأدنى المتمثل فى انسحاب إسرائيل من الأراضى العربي التى احتلتها فى يونيو عام ١٩٦٧، وحق الشعب الفلسطينى فى دولة فى الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية عاصمة لها، وحل عادل ومنصف لقضية اللاجئين الفلسطينيين مقابل الاعتراف بإسرائيل فى حدودها السابقة على العدوان.

والمشكلة الأساسية هى أن السؤال موضوع هذه الورقة ليس جديدا تماما، فقد سبق وأن طرح بعد صعود نيتانياهو فى عام ١٩٩٦، وباراك فى عام ١٩٩٩، خاصة عندما قام هذا الأخير بالانتقال إلى معسكر التشدد فى مواجهة انتفاضة الأقصى فى الأراضى المحتلة، ولاشك أن تكرار طرح هذا السؤال يعكس نوعًا من القصور واهتزاز الثقة فى الخيارات المطروحة.

على أن صعود شارون هذه المرة يمثل مرحلة نوعية فى تطور الموقف الإسرائيلى إزاء السلم والتسوية، ذلك أن نيتانياهو كان تاريخه غامضًا ومجهولاً، وما عرف منه لم يكن بخطورة تاريخ شارون، المعروف عربيًا ودوليًا وإسرائيليًا، ونظر الكثيرون فى إسرائيل إلى نيتانياهو على أنه جاء إلى الحكم من خارج المؤسسة العسكرية

والأمنيــة والسيــاسيــة فى إسرائــيل، رغم انتخــابه ولأول مرة وفــقــًا للتعديل الذى أجرى على نظام الانتــخابات، أما باراك فلم يتوان فور انتخابه فى تأكيد لاءاته المعروفة مستندًا فى ذلك على الدعم الخارجى والأمريكى على نحو خاص.

يثير صــعود شارون من زاوية الوضع السياســى فى إسرائيل أسئلة عديدة، يجىء فى مقدمتها كــيف يمكن تفسير هذا الصعود؟ وما هى الحالة الــنفسيــة والمزاجيــة، التى دفعت الناخب الإســرائيلى إلى هذا الاختيــار؟ وكيف أمكن للناخب الإسرائيلى الانتقــال من تأييد باراك على النحو الذى أبرزته انتخابات عــام ١٩٩٩، إلى تأييد شارون عام ٢٠٠١، رغم علم الناخــب الإســرائيلى بســجل شــارون وتاريخــه ومواقفه ازاء العرب والفلسطينيين على نحــو خاص، ومفهومه للسلم فى صــراع الشرق الأوســط؟ وما هى الأسس التى ســتــستــند إليهــا السياسة الإسرائيلية فى عهد شارون؟

وهذه الأسئلة بحاجة إلى دراسة متــأنية ودقيقة للوضع الداخلى فى إســرائيل، وخريطة الرأى العــام والقــوى السيــاسيــة والحزبيــة والثــقافــة الســياســيــة التى تمثل عــمق ومرتكزات خــيــار الناخب الإسرائيلى، وفى هذه الورقــة التى تستهــدف توجيه النقــاش حول هذه القضــايا سنقوم ببــلورة بعض عناصر الإجــابة على بعضــها، بهدف تركيز الضوء على هذه العناصــر، وحفز التفكير فى العناصر والعوامل الظاهرة والمضمرة وراء اختيار شارون.

فشـــل بــاراك .. وصعــود شـــارون

ونعتـقد بادىء ذى بدء أن العوامل التى أفـضت إلى فشل باراك، تختلف عن تلك التى أدت إلى انتصار شارون وفوزه فى الانتخابات، رغم أنها أسـهمت فى ذلك على نحو مـباشر وغيـر مباشر، بعـبارة أخرى فإنه يمكن القول إنه لا يمكن إقامة عـلاقة ارتباط ميكانيكية بين أسباب فشل باراك وأسـباب نجاح شارون كما لو كـانا وجهين لعملة واحدة، وإنه إذا ما كـانت عوامل فشل باراك قد أسـهمت فى تعظيم فرص شارون، فإن فوز هذا الأخيـر كانت له جذور بعيدة فى الوعى والمجتمع والسـياسة الإسرائيلية، تـتجاوز بكثير عـوامل تعثر باراك؛ لأنها تتعلق بالثـقافة الإسرائيلية واليهودية والوعـى التاريخى اليهودى المغلف بالأسطورة الدينية وآليات الهـروب إلى الماضى وإسقاطه على الحاضر وظواهر العنصرية والاستعلاء والتفوق.

تتلخص عوامل فـشل باراك فى تهميـشه لقيادات حـزب العمل، حيث أوكل منذ البـداية وزارة الخارجيـة لدافيد ليفى - زعـيم حزب "جيشـر" - الذى أنقلب عليه أثناء محـادثات كامب دافيد الثـانية، واحتفظ بحـقيبة الدفاع لنفـسه، وأسند وزارات المواصلات والإسكان والأديان والبنى التحتـية، وهى وزارات ذات ميزانيات ضخـمة لحلفاء من حزب الوسط، وخـصوم العمل من حزب شـاس الدينى الشرقى الأرثوذوكـسى، الذى انـخـرط فى طريق التطرف الـدينى، هذا فى

الوقت الـذى وضع باراك بيــريز ورامـــون فى مناصـب وزارية بلا وزارات، وأنشأ فيـما بعد وزارة التطوير الإقليمى لبيـريز، من ناحية أخرى أحاط باراك نفـسه على غرار ما فـعل نيتانياهو بمجـموعة من المستشارين المهنيين من المقربين إليه، واسـتخدم بعضهم فى عديد من الأحيان لتذكير وزرائه بالانضباط والطاعة والانصياع لرئيس الوزراء.

على صـعيد آخـر خضع باراك لابتـزاز الأحزاب الدينـية، وأبدى تراجعًا عن الثورة المدنية العلمانـية التى كان ينوى القيام بها، وتراجع عن تجنيـد طلاب المدارس الدينـية، وفـشل منـذ البدايـة فى تشكيل حكومة مـتجانسـة. حيث جـمع بين الدينيين المتشددين والـعلمانيين الراديكاليين فى بوتقـة واحدة، وعنى ذلك فى الواقع أنه منح شـعار وحدة الإسرائيليين أولوية على حساب الفاعليـة والتقدم صوب عملية السلام مع الفلسطينيين والعرب.

يضاف إلى ما تقدم فشله فى إدارة عملية السلام فى كامب دافيد، حيث لم يقم بتمهيد الرأى العـام الإسرائيلى، ولم يأخذ فى الاعتبار تحفظـات الأمريكيين والفلسطينيين علـى عقد هذا المـؤتمر دون إعداد مسبق، وأعـتقد أن عقده فى حـد ذاته، سيخلق ديناميكيـة خاصة به تعادل الإعداد المسبق لعقد هذا المؤتمر.

والحال أن المؤتمر انتهى إلى ما هو معروف، ودخل باراك فى حملة المزايدة اليمينيـة والدينية، وسمح لشارون بتلك الزيارة المشـئومة، بل

قام بحمايته وبدأت انتفاضة الأقـصى، وعندما أعلن استقالته وإجراء انتخـابات لمنصب رئيس الوزراء، كان قد خسـر تأييد عدد كبـير من قيادات حزب العمل وخسر أيضا تأييد عرب ٤٨ وتأييد عدد كبير من أنصار السلام مع العرب، ولم تشفع له إنجـازاته الداخلية على صعيد الاقتصاد والبطالة والاستثـمارات، حيث وفر ١٣٠ ألف فرصة عمل وانخفضت البطالة من ٩,٨٪ إلى ٨,٣٪ وزادت الاسـتثمارات بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار.

بالإضافة إلـى ما تقدم فإن باراك فى كـامب دافيد الثانيـة قد قدم صفقة غيـر مسبوقة من وجهة النظر الإسرائيـلية للفلسطينيين، مقابل إنهاء الصـراع ووقف المطالبات والملاحقات الفلسطينيـة إزاء إسرائيل، عرض إعـادة الانتشار فى ٨٠٪ من أراضى الضـفة الغربيـة، وتبادل أراضى فى إسرائيل مقـابل التمسك بالسيادة الإسـرائيلية على القدس البلدة القـديمة ومـنح الفلسطينيين ممـرًا آمنًا إلى المسـجـد الأقـصى، وكذلك قبول إسرائيل عودة ١٠٠ - ١٥٠ ألف لاجىء فلسطينى إلى إسـرائيل فى مـدى زمنى يقـدر بـ ١٠ سنوات، ونصف مليـون إلى الدولة الفلسطينية الوليدة.

ومن الواضح أن مضمون هذا العرض غـير مسبوق فى إسرائيل، ولم يستطع الرأى العام الإسرائيلى ولا القوى السـياسية فى المعارضة أو الائتلاف الحـاكم قبـوله، أو التعـامل معه، ومن ثم بدأ مـسلسل

انهيار الائتلاف الحاكم، ونشطت المعارضة اليمينية الدينية فى تحريض الرأى العام ضد "التنازلات" التى قدمها باراك.

بحث الرأى العام الإسرائيلى عن بديل لباراك لوقف تنازلاته أمام الفلسطينيين، خاصة أن المزاج العام فى إسرائيل يزداد تصلبًا وتشددًا، مع قدوم وحلول استحقاقات المرحلة النهائية الخاصة بالقدس واللاجئين والحدود والمستوطنات، وهى القضايا التى أبدى فيها باراك مرونة غير معهودة فى إسرائيل، وكان شارون يجسد مزاج الناخب الإسرائيلى الذى يتطلع إلى التهرب من مناقشة هذه القضايا ناهيك عن تقديم تصورات تتسم بالإيجابية إزاءها، فى وقت بدا فيه أن الهجرة اليهودية تكاد توشك على التوقف، وأصبح الإبقاء على المستوطنات ضرورة لمواجهة ضعف مصادر هذه الهجرة اليهودية.

فى هذا السياق فإن صعود شارون كان يستهدف إعادة تركيب المعادلة، وفق صيغة تثبيت الاستيلاء على الأراضى والاستيطان، وتعطيل تفكيكه، فى مقابل وقف العودة الفلسطينية والحفاظ على الطابع اليهودى للدولة.

جسد نجاح شارون محاولة المجتمع الإسرائيلى التخلص من مخاوفه على مستقبل الدولة ووجودها فى المنطقة، عبر تصدير هذه المخاوف إلى الطرف الآخر فى المعادلة أى العرب والفلسطينيين، عبر شخص شارون المعروف بسجله الإجرامى والعنصرى، وهى آلية

معروفة، أى أن يلجأ الخائف إلى تصدير الخوف إلى الآخرين.

من ناحية أخرى فإن فوز شارون يحمل فى طياته، من وجهة النظر الإسرائيلية، رد الاعتبار والمصداقية لمعادلة القوة والردع الإسرائيلية، ودور هذه المعادلة فى مواجهة التفوق التاريخى والقانونى والدبلوماسى للحقوق العربية والفلسطينية.

جسد شارون المخاوف الإسرائيلية من عودة اللاجئين الفلسطينيين، ووقف الهجرة اليهودية وفقدان التفوق والقوة الإسرائيلية منفعتهما، ووصول هذه المنفعة إلى حد التناقص، وهذا الأمر يمتد بعيدًا فى جذور المواجهة الإسرائيلية - العربية عبر حلقاتها المختلفة، وعلى نحو خاص حرب أكتوبر ١٩٧٣، والعدوان على لبنان عام ١٩٨٢ والمقاومة اللبنانية فى الجنوب اللبنانى، والتى أفضت إلى انسحاب إسرائيل من الجنوب، دون اتفاق لا مع لبنان ولا مع سوريا.

على صعيد آخر فإن المناخ الذى أصبح فيه شارون يمثل خلاصًا للإسرائيليين تمتد جذوره لعام ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة والجولان السورية وسيناء المصرية، حيث التقى مفهوم دولة إسرائيل مع مفهوم أرض إسرائيل، وعنى ذلك فى الممارسة طوال هذه الفترة ومنذ العدوان وحتى الآن، التقاء الخطاب القومى المتطرف مع الخطاب الدينى المتطرف، ومن آثار هذا الالتقاء صهينة الخطاب الدينى الأرثوذوكسى وانتصار الخطاب الذى يجمع بين الصهيونية والتدين.

سياسة إسرائيل فى عهد شارون

من المتصور أن ترتكز السياسة الإسرائيلية فى عهد شارون على المحاور التالية :

١- برنامج يمينى للسلام بحكومة متقلصة أو حكومة وحدة وطنية، وذلك يعنى أن لاءات شارون المعلنة، هى حدود هذا البرنامج إزاء عملية السلام والتسوية دون التزام بالتفاهمات السابقة بين عرفات وباراك.

وستخرج مواضيع السيادة على القدس القديمة والمستوطنات وغور الأردن والمعابر واللاجئين من المفاوضات المحتملة مع الفلسطينيين عبر التفرقة بين من يشاركون فى العنف ومن لا يشاركون.

وسيتركز المتفاوض حول دولة كانتونات فى الضفة الغربية وغزة فى حدود ٤٢٪ من مساحة الضفة و٦٠٪ من غزة. ويستبعد فى هذا الإطار التوصل لاتفاق نهائى، ويكتفى باتفاقات مرحلية.

٢- تفتيت المواجهة مع الفلسطينيين، عن طريق اتباع سياسة انتقائية، على ضوء مصالح الفئات المختلفة من الفلسطينيين عبر التفرقة بين من يشاركون فى العنف ومن لا يشاركون.

٣- عدم استعداد المحيط الإقليمى والدولى للتدخل بفاعلية، ما لم يقم شارون باستفزاز واسع خارج حدود فلسطين.

٤- أيا كـانت الحكومـة التى سيـشكلهـا شـارون، فعـديدة هى المؤشرات التى تدل على أن الوضع الإسرائيلى متأزم، ولن تبقى هذه الحكومة طويلاً، ويحـتمل أن تجرى انتخابات كنـيست جديدة، وفى هذه الأثناء فإن التوصل لاتفاقات نهائية مستبعد.

خيـــارات شـــارون

١- **خيـار شامـير**: أى التظاهر باستـمرار المفاوضـات، دون التوصل لاتفاق فى انتظار انهيار السلطة الفلسطينية أو نشوب حرب أهلية فلسطينية أو اقتتال داخلى فلسطينى - فلسطينى، أو إعلان الدولة الفلسطينية كذريعة لتدخل إسرائيل وضم المستوطنات وأجزاء من الضفة الغربية.

٢- **خيار الحرب الإقليـمية المحدودة**: توتير المنطقة وخلط الأوراق، ومغامـرة عسكرية فى الجنوب اللبنانى أو ضرب لبنان بهدف اسـتعادة مصداقيـة قوة الردع الإسرائيلية، والتحرش بسـوريا أو اقتحام مناطق السلطة الفلسطينية، وهو خيار مستبـعد نظرًا للقيود المحلية والإقليمية والدولية على قرار الحـرب، وافتقاد إسرائيل لذريعة ومـبرر للدخول فى الحرب وافتقادها لغطاء دولى.

٣- **خيـار التطهر والانخراط فى الـعملية السلمـية**، وعقد صـفقة مع الفلسطينيين لتطهـير تاريخـه والتكفيـر عن جرائمـه السابقـة، ودخوله التاريخ عبر بوابة نظيفة كما فعل بيجين مع مصر والسادات، وهو خيار مستبعد إلا إذا حدث تحول درامى مفاجىء فى فكر وشخص شارون.

السياسة العربية والفلسطينية إزاء مشروع شارون

١- استمرار الانتفاضة ورفض طلب شارون مهلة المائة يوم توقف فيها الانتفاضة لبدء التفاوض والإصرار على التفاوض فى ظل الانتفاضة.

٢- إفشال نظريته ومشروعه القائم على الأمن المستند إلى القوة، أو الأمن الناجم عن القوة والردع، وذلك يعزز من توجه الإسرائيليين للتسوية طلبًا للأمن، وإذا ما نجح مشروعه فإن حاجة الإسرائيليين للسلام ستتقلص، وذلك عبر عمليات فدائية وانتحارية نوعية وموجهة بدقة نحو العسكريين الإسرائيليين أو المستوطنين المسلحين فى الضفة الغربية وغزة، لإثبات الصلة بين فقدان الأمن واستمرار الاحتلال.

٣- إقحام المحيط الإقليمى والدولى فى مواجهة مشروع شارون وحفز قوى دولية أخرى غير الولايات المتحدة، أوروبا وروسيا والصين ومناشدة الولايات المتحدة اتباع سياسة جديدة تبتعد عن الانحياز لإسرائيل.

٤- البدء من حيث انتهت المفاوضات فى مؤتمر كامب دافيد ومقترحات كلينتون، وإعلان طابا والتفاهمات الإسرائيلية - الفلسطينية السابقة على صعود شارون، ورفض الانطلاق من نقطة الصفر.

٥- تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية لضبط الوضع الفلسطينى، وتوجيهه والسيطرة عليه، تجنبا للتورط والانفلات، وتفويت هدف شارون فى تفتيت المواجهة مع الشعب الفلسطينى.

قراءة تاريخ إسرائيل فى المواجهة مع العرب تفضى إلى القول، بأن العمل خاض حروبه ضد العرب بتأييد من قوى التطرف والتشدد فى إسرائيل، وأن الليكود ممثلاً فى بيجين وشامير ونيتانياهو دخل فى التفاوض بتأييد من العمل، والآن إذا ما اختار شارون طريق التفاوض لحظى بتأييد معظم القوى السياسية أما لو اختار الحرب فسيحدث الانقسام وهو ما حدث إبان غزو لبنان.

ويمكن النظر إلى صعود شارون على أنه أمر مفيد، حتى يمكن كسر هذا الخيار الشارونى، وفتح إمكانية حقيقية للسلام، ذلك أن التعامل مع حزب العمل واليسار سيجعل هناك دائمًا بديلاً نظريًا لم يختبر بعد، وهو رؤية اليمين القومى والدينى، فإذا ما اختبر هذا البديل وبقيت الأحوال على ما هى عليه، أى تعثر السلام وفقدان إسرائيل للأمن، فمن الممكن أن نفترض حدوث انعطاف نحو السلام مع العرب والفلسطينيين.

إسرائيل - شارون .. تتار العصر الحديث

دأب الكثيرون من الكتاب والمثقفين والمفكرين العرب على رصد الإخفاقات والإحباطات والهزائم والتراجعات، فى الفضاء العربى السياسى والثقافى والاقتصادى والتكنولوجى والعسكرى، وما دون ذلك من مجالات الفاعليات المختلفة.

بيد أن هذا المسلك للعديد من مثقفينا، يتبدى واضحًا جليًا فى مجال الصراع العربى - الإسرائيلى والمواجهة العربية لإسرائيل على نحو خاص؛ ربما لأن هذه القضية تعكس محصلة الفاعليات المختلفة للقوة وتأثيرها فى مجريات هذا الصراع وأساليب معالجته.

وبطبيعة الحال فإن التراجعات العربية فى الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا والعلم وغيرها من المجالات، لا يمكن إنكارها؛ حيث تبرزها بوضوح كافة المؤشرات الدولية المستقرة لقياس أوجه وأشكال التقدم على الصعيد العالمى، المتعلقة بالدخل القومى ومتوسط الدخل الفردى وعن براءات الاختراع والإسهام فى النشر العلمى والمؤتمرات العلمية، وعدد العلماء مقاسًا بعدد السكان وما دون ذلك من المؤشرات.

غير أن الخطاب العربى الذى يركز على الإخفاقات والإحباطات والهزائم فى مواجهة الصراع العربى - الإسرائيلى، غالبًا ما يكون مقرونًا بالانبهار بنجاح إسرائيل والمشروع الصهيونى، وتجليات هذا

النجاح العلميـة والتكنولوجية من ناحية، وقـدرة إسرائيل على فرض شـروطها ومـشروعـها فى هذه المنطـقة من العـالم، وربما يكون من الطبيعى إزاء الوضـع الراهن المتدنى للعالم العربى، أن يتـذكر العرب ما حـققه خصـمهم من نجاح بهدف حـفز الهمـة وبعث القدرة على المحاكاة والتقليـد والغيرة والتنافس واستشعار الخطر بهـدف مواجهته وتحجيمه.

وبالرغم من صـحة ذلك وصوابه، إلا أن هذه النظـرة تركز على بعد واحد فى الصورة، وتتجـاهل الأبعاد الأخرى؛ هى نظرة أحادية لا تصلح كأسـاس للتقويم والحكم الكلى، حـيث إننا ننظر لإسرائيل من منظور ما أخفـقنا فى تحقيقه، ولا ننظر إليهـا من منظور ما كانت تريد تحقيقه، وما أخفقت فيه وما عجزت عن إنجازه فى الواقع.

فـإذا كانت إسـرائيل قد أصـبحت دولة لـها بنيـتهـا السيـاسيـة والاقتـصادية والتـكنولوجيـة والعسكرية، وتملكت من أدوات القـتل والتدميـر الكثير، إلا أنها تعـانى من إخفاقات وهزائـم وإحباطات، يصعب التغلب عليـها أو تجاوزها، دون أن يحدث ذلك هزة عمـيقة فى طبـيعة تكـوينها وتوجـهها وتحـالفاتهـا، ودون أن ينال ذلك من هويتها وخصوصيتها، المفترضة والمزعومة.

فالواقع العربى ورغم تدنى مؤشرات تقدمه طيلة العقود المنصرمة، إلا أنه حـفل - فـيمـا يتـعلق بمواجـهـة إسرائـيل - بزخم كبـيـر،

وباستجابات قوية ومؤثرة وملموسة، حالت العديد من الظروف دون تقييمها بشكل صحيح، ودون استخلاص نتائجها على نحو يتخلص من الروح اليائسة والمتشائمة.

فرغم النكبة أى نكبة عام ١٩٤٨ وهزيمة ١٩٦٧، فإن الواقع العربى كان فى حالة نهوض دائم ومتجدد، فقد ظهرت الثورة العربية المصرية، وتبلورت ظاهرة المقاومة الفلسطينية، ووقعت حرب عام ١٩٧٣، وتلقت العسكرية الإسرائيلية ضربة قوية لم تكن تتوقعها، وكانت قبلها حرب الاستنزاف التى استمرت زهاء الثلاثة أعوام، وتلقت إسرائيل فى لبنان أثناء عدوانها ضربات مؤثرة وحقيقية، وأثناء احتلالها للجنوب اللبنانى، كانت عمليات حزب الله اللبنانى والمقاومة اللبنانية تقض مضاجع العسكريين والمدنيين من الإسرائيليين والآن تعانى من مضاعفات الانتفاضة الباسلة فى أعماقها وفيما تحتله من أراض.

إن هذه الاستجابات المتتابعة والمتتالية، مختلفة الأشكال والأساليب، والتى جمعت بين الحرب النظامية والحرب الشعبية، وبين المواجهات المعلنة وغير المعلنة، الحكومية والشعبية والمدنية، ما كان يمكن لأمة مهزومة أن تفسح الطريق لظهورها، أو أن يساهم بناؤها النفسى والبشرى والروحى فى صياغة تجلياتها وحفزها إلى عالم الوجود والفاعلية.

ورغم ذلك تبقى هذه الاستجابات - أو بقيت - أو أبقينا عليها، فى خانة "الإحباطات"؛ لأنها لم ترق إلى مستوى الطموح، ومستوى التحدى المطروح علينا، ذلك لأن النظرة إلى هذه الاستجابات المتتابعة ظلت محكومة بمبدأ ما ينبغى أن يكون وليس ما هو كائن، والفرق بين الاثنين كبير بلا شك، فالأول ينتمى إلى عالم التمنيات؛ إلى العطاء الممكن الذى لم يتحقق، بينما أن الثانى ينتمى إلى عالم الواقع، إلى العطاء الفعلى الذى أسفر عنه الواقع فى ظروف سياسية وتاريخية معينة.

من ناحية أخرى فإن النظرة إلى هذه الاستجابات قد اقترنت بما استطاعت إسرائيل أن تحققه من إنجازات، وليس بما عجزت عن تحقيقه وإنجازه حتى الآن.

فقد امتلكت إسرائيل القوة المادية والسافرة، ولكنها فى مقابل ذلك افتقدت وعجزت عن تملك قوة المثال والمبدأ والقيم الإنسانية الخالدة، ولم تسهم البتة فى إثراء حضارة هذه المنطقة وتاريخها، فقد شيدت إسرائيل قلعة عنصرية عرقية دينية مغلقة على ذاتها، تعيد اجترار تراث وأساطير عفا عليها الزمن، لا يصدقه أحد، إلا خوفًا وطمعًا فى رضا اللوبيات الصهيونية واليهودية فى العالم، وتأثيرها على مجريات السياسة العالمية إزاء هذه المنطقة.

أقامت الصهيونية دولة منذ عام ١٩٤٨ وحتى العام ٢٠٠١ لا

تزال تبحث عن الشرعية والاعتراف والأمن؛ لأنها فشلت فى التعايش مع محيطها العربى والإسلامى، وحسبت أن القوة كفيلة بفرض شرعيتها وتأكيد أمنها، وهو ما يثبت عدم صحته، بل يرتب ردود أفعال، يولد مقاومات وممانعات تعمق من أزمتها، وتعزز من إخفاقاتها أبد الدهر.

إن إسرائيل أصبحت فى القاموس العالمى غير المكتوب مرادفة للعنصرية، والخروج على الشرعية الدولية، والقانون الدولى واتفاقيات جنيف والقانون الدولى الإنسانى، وكافة المواثيق والأعراف الدولية المكتوبة وغير المكتوبة، العرفية والتعاقدية، لقد اختارت إسرائيل مكانها فى التاريخ، أقصد اللاتاريخ، إن محاولتها الدخول فى التاريخ كانت بعينها لحظة الخروج منه.

كسبت إسرائيل بعض الحروب، وكسب العرب بعضها الآخر فى هذا الصراع الطويل، ولكن تكمن المفارقة أن مكاسب إسرائيل - التى تحسبها كبيرة - هى بذاتها خسائر فادحة على الصعيد الأخلاقى والإنسانى والحضارى، فى حين أن مكاسب العرب الصغيرة يتعاظم عائدها المعنوى والأخلاقى والإنسانى؛ لأنها باختصار تنخرط فى صلب وروح الشرائع الوضعية والدينية، التى تعترف بحق مقاومة الظلم والعسف والطغيان ومناصرة المظلومين، وشتان بين هذا وبين انخراط المكاسب الإسرائيلية فى خانة العنصرية والاستعلاء والبربرية وأخلاق التتار الجدد.

خطة "تينيت" : إنقاذ شارون وإسرائيل أولاً وربما أخيرًا

حبس العالم أنفاسه، وأصيب بالذهول بعد العملية الفدائية فى تل أبيب، فى الأول من يونيـو ٢٠٠١، اسـتنفـر كل قواه السـيـاسيـة والدبلوماسـية، وأوفد مـبعوثيـه فى وقت واحد تقريـبًا إلى فلسطين والشرق الأوسط، باختصار لأن الضـحايا هذه المرة كانوا إسرائيليين، أما عندما كـان الأمر يتعلق بضحايا الفلسطينيين وشـهدائهم من جراء العـدوان الإسرائيلى، بمخـتلف الأسلحة والعـمليات العـسكرية من القنص وحتى الـتدميـر بالفانتوم ١٦ الأمـريكية الصنع، كـان العالم يكتفى بالأسف ومـجرد استنكار العنف هكذا بشكل مـجهل؛ أى لم يسميه صراحة العنف الإسرائيلى.

والعـالم الذى نعنى هو الولايـات المتحـدة الأمـريكيـة والاتحـاد الأوروبى والاتحـــاد الروسى، وبعض الدول الأخـــرى ذات الصلة، توافـدت الضغـوط من كل حدب وصـوب على السلطة الفلسطينيـة وعرفات، بالتهديد تارة والترغيب تـارة أخرى، التهديد بتركه منفردًا فى مواجهة شارون، واستعادة جهاز المفاهيم القديم لوصمه بالإرهاب واللامسؤولية، ووضعه مجـددًا على القائمة السوداء وقائمة المارقين، وحجب المساعـدات عن سلطته، وحظر السماح لأعضـائها بالدخول إلى الولايات المتحدة وخفض تمثيله لديهـا، واقتصرت الضغوط على شارون وإسرائيل بإرجـاء الانتقام لضحايا هذه العـملية فى انتظار ما

تسفر عنه الجهود الدبلوماسية المتواصلة.

تمخضت هذه الجهود الدؤوبة غير الاعتيادية وغير المعتادة، عن ولادة "فأر" يحمل اسم وثيقة "تينيت" مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتثبيت ما يسمى بوقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتى تضمنت كافة المطالب الإسرائيلية خاصة جمع الأسلحة وإغلاق مصانع قذائف المورتر والهاون، ووقف جميع العمليات ضد الجيش الإسرائيلى والمواطنين الإسرائيليين التى تنطلق من الأراضى التى تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، ووقف أعمال التحريض ضد الجيش الإسرائيلى والمستوطنين وإسرائيل، وإبطال كافة العمليات الانتحارية المزمع تنفيذها، والتى خططت مسبقًا وملاحقة الأشخاص الذين ضمتهم القائمة الإسرائيلية التى قدمت خلال الاجتماعات، وذلك مقابل أن تعيد إسرائيل نشر أسلحتها الثقيلة بعيدًا عن المدن الفلسطينية، وألا تهاجم مقار السلطة ومؤسساتها والمواطنين الفلسطينيين، وعدم استخدام أسلحة قاتلة ضدهم، ومنع المستوطنين من الاعتداء على الفلسطينيين والنظر فى تخفيف إجراءات الحصار والإغلاق وتسهيل مرور الفلسطينيين عبر اللقاءات الأسبوعية بين الجانب الإسرائيلى والفلسطينى، والتثبت من سريان هذه البنود فى التطبيق العملى:

هذه هى بنود الوثيقة التى قبلتها إسرائيل بكل تفاصيلها، ووافقت

عليها السلطة الفلسطينية مع التحفظ على بعض بنودها باعتبارها جزءاً من عملية تفضى إلى تطبيق بقية توصيات لجنة ميتشيل؛ أى الجانب السياسى فى هذه التوصيات والمتعلق ببدء المفاوضات حول القضايا المختلفة، وتنفيذ الاستحقاقات المتفق عليها.

على أن ما يعنينا بالضرورة ليس بنود هذه الوثيقة رغم انحيازها لإسرائيل، ورغم أنها تكاد تكون وثيقة إسرائيلية تصادر حق الشعب الفلسطينى فى المقاومة للاحتلال وتصب بنودها فى جوهر أيديولوجية شارون منذ تسلمه حكم إسرائيل، والتى تتلخص فى وقف ما تسميه العنف قبل المفاوضات، وقبل أى مشروع فى الحديث عن تسوية القضايا المختلفة، وتحقيق الأمن للإسرائيليين فرديًا وجماعيًا.

لكننا معنيون فى المقام الأول بكشف أعماق الرؤية والفلسفة العميقة والمبادىء التى دفعت بهذه الخطة وهذه الوثيقة إلى حيز الوجود؛ ذلك أن هذه الرؤية تقف بجلاء وبوضوح خلف ما يسمى بسلام أوسلو، الذى هو فى الواقع حرب أوسلو، وهذه الرؤية ذاتها تنتج وتعيد إنتاج المآزق والكوارث وتعالج الأزمات ليس بتجاوزها، والتطرق لجذورها، بل عبر الإحلال، أى إحلال أزمة محل أزمة أخرى قد تكبر أو قد تصغر وفق الأحوال والسياقات المختلفة.

بداية استندت خطة "تينيت" أو وثيقته على مفاهيم خاطئة منذ البداية، بل الأحرى أن نقول إنها مفاهيم منحازة ومتحيزة ومشحونة

بالعداء للعرب والشعب الفلسطينى، ومتحاملة عليهم بشكل مسبق وواعى وعمدى، وأقصد أن الاستناد إلى مثل هذه المفاهيم ليس مجرد خطأ فى التشخيص لمجريات الوقائع، ناجمًا عن حسن النية، أو الجهل بظروف وملابسات وتاريخ الصراع والمواجهة الإسرائيلية الفلسطينية؛ ذلك أن الأطراف المختلفة، وعلى نحو خاص الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك تاريخًا طويلاً فى التعامل مع الصراع العربى - الإسرائيلى، وتمتلك معرفة تفصيلية وكلية بملفات وقضايا ومحطات هذا الصراع الطويل، ولكن هذه المعرفة ليس من شأنها أن تقود بالضرورة إلى الإنصاف أو استقامة النظر أو تحرى الحقيقة؛ حيث تنخرط هذه المعرفة فى إطار بنية عقلية وسياسية وتاريخية تتسم بالتحيز، ورسوخ الأحكام المسبقة على العرب، والصور النمطية الواعية وغير الواعية لشخصية الفلسطينى والعربى.

ارتكزت وثيقة "تينيت" وخطته على مفهوم وقف إطلاق النار وتثبيت هذا الوقف، وكذلك وقف العنف، وهذان المفهومان خاطئان، فالأول يفترض وجود حرب بين دولتين وجيشين نظاميين متكافئين فى القوة بدرجة أو بأخرى، وهو ما لا ينطبق على الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية، فلا يمتلك الفلسطينيون جيشا أو دولة، فى حين تمتلك إسرائيل جيشًا تصنفه المعاهد الاستراتيجية فى المرتبة الرابعة، وقامت إسرائيل بالعدوان على المدنيين والأطفال منذ ٢٨ من سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى الآن، واستند الفلسطينيون شعبياً ورسمياً على

حق الدفاع الشرعى عن النفس وحق مقاومة الاحتلال، كما أن "العنف" الذى أصبح شائعًا ودارجًا فى الحديث عن المواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، يطلق مُتجهًلا بحيث يتم مساواة الضحية بجلاديه وقاتليه، حيث يضع الحجر فى مواجهة الدبابة والطائرة والأسلحة المحرمة دوليًا، واستخدام مفهوم "العنف" بهذا الشكل الملتبس يعكس خشية أصحابه ومروجيه من مجرد إلحاق صفة الإسرائيلى به، ولأنهم يعلمون أن الرأى العام لن يمنح تعاطفه لمن يقف وراء هذا العنف حتى لو كان يهوديًا إسرائيليًا.

وهكذا فإن مفهوم العنف بالشكل الذى أسلفنا يضع على قدم المساواة القاتل والضحية؛ المقاومة والاحتلال، من يخضع للاحتلال ومن يقوم به، وكأن مصدر هذا العنف هو الروح الشريرة التى تسكن هذه المنطقة والغرائبية التى تنفرد بها، أو كنوع من القدر الذى كتب على شعوبها أو كأنه مجرد "لعنة" يستعصى على العقل التعرف على مصدرها.

إن مفهوم وقف إطلاق النار "والعنف" مثلهما كمثل مفهوم استخدام القوة المفرطة أو غير المتلائمة مع الموقف، فإذا كان المفهومان الأولان يضعان الإسرائيليين والفلسطينيين فى كفة واحدة، ويسويان المحتل بالخاضع للاحتلال، فإن القوة المفرطة تعنى التفريق بين نوعين من القتل، القتل المفرط، والقتل الذكى الموجه بعناية وبانتقائية،

الأول يحظى بالأسف أو قليلا من الاستنكار أما الثانى فهو مقبول بل ومطلوب لتقليم أظافر السلطة الفلسطينية وعرفات والفلسطينيين من بعده وتطويعهم لقبول الإملاءات والشروط المطلوبة للسلام الأمريكى - الإسرائيلى.

وحيث أن خطة "تينيت" تستلهم مثل هذه المفاهيم، فإنه من الطبيعى أن تشخص الموقف الراهن بإطلاق النار أو وقفه بالعنف أو اللاعنف، وليس بمقدورها أن ترى الموقف كمعادلة الاحتلال والمقاومة، وهو المنظور الوحيد الذى يمكن النفاذ منه لتشخيص الموقف وبلورة حلول ممكنة تتفق مع المرجعية المفترضة لعملية التسوية فى آن واحد.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الخطة ذات مضمون أمنى واضح، ليس لأن من صاغ خطوطها مدير وكالة المخابرات الأمريكية، ولكن لأن الفصل بين الأمن والسياسة مطلوب لتغييب جذور وأسباب المواجهة وافتقاد الأمن، وهنا العزل بين افتقاد الأمن وأسبابه السياسية، تمثل نوعًا من العمى والتحيز الذى لا يرد منه، فليس من الصعب على أى مراقب أو وسيط أو مبعوث أو ما شئنا من التسميات، أن يرى تلك العلاقة الوطيدة، بين الاحتلال والاستيطان وما يستتبعهما من مهانة قومية وفردية وبين فقدان الأمن، لسنا بحاجة لعبقرية خاصة للربط بين هذا وذاك، ولكنه الإصرار المبيت على

تجاهل الجذور والأسباب والانحياز للرؤية الإسرائيلية والتعاطف مع إسرائيل والتى يخشى جرح كرامتها إذا ما اعترفت الولايات المتحدة بأنها قوة احتلال لا تطبق فى أبسط الحالات قانون الاحتلال ومعاهدات جنيف الرابعة.

خطة "تينيت" الأمريكية - الإسرائيلية تستلهم الإبقاء على الوضع القائم؛ أى إبقاء الاحتلال الإسرائيلى والاستيطان وبقاء الشعب الفلسطينى على ما هو عليه، أى خاضع للاحتلال حتى إشعار آخر، وهو ما يمثل جوهر خطة شارون، ذلك أن هذه الخطة تستهدف فى المقام الأول إنقاذ شارون وإسرائيل من ورطتهما والحؤول دون تدهور علاقات الحليفين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بسبب احتمال قيام شارون بعدوان شامل على السلطة الفلسطينية يهدد مصالح الولايات المتحدة والوضع الإقليمى الراهن.

قبلت السلطة الوطنية الفلسطينية هذه الخطة بتحفظات معروفة على بعض بنودها خاصة ما تعلق فيها بتسليم ومطاردة مناضلين فلسطينيين قاموا أو شاركوا فى عمليات مقاومة ضد إسرائيل والاحتلال، واستهدفت بهذا القبول تأمين حماية سياسية للفلسطينيين عبر إبطال وتفكيك خطة شارون للرد الشامل على عملية تل أبيب، وإبقاء الخطوط مفتوحة على العالم الخارجى والرأى العام الدولى، وتجنب تحمل تبعة الرفض وفشل المهمة الأمريكية.

على أن القبول بهذه الخطة لا يعنى بالضرورة أنها ستجد الطريق إلى التطبيق فى الواقع، حيث يزخر الأخير بكافة المؤشرات الدالة على تجدد المواجهات مع الاحتلال الإسرائيلى، وتنتشر مفردات المقاومة لعناصرها المادية والنفسية فى الجسم الفلسطينى؛ حيث حظت هذه الخطة بالرفض الفلسطينى الشعبى، واعتبرت فى نهاية المطاف فرصة لالتقاط الأنفاس، واعادة تنظيم المقاومة على نحو يمكنها من الاستمرار، وكسب تأييد الرأى العام، وتفادى أوجه القصور التى شابت الأداء الفلسطينى خلال الفترة الماضية وتأمين إطار سياسى عربى - دولى أفضل لنضالهم.

إن الاصطفاف الدولى لتأييد خطة "تينيت" ودعمها، لا يمثل فى حد ذاته ضمانة لتنفيذ ونجاح بنودها؛ حيث حظت اتفاقات أوسلو بدعم العالم وتأييده ولكنها لم تصمد بضع سنوات، وبدلا من أن تفضى إلى سلام أفضت إلى حرب، وتفسير ذلك أن ثمة جدلية واقعيةً ماديةً هى الاحتلال والمقاومة، وأخرى نفسية معنوية هى جدلية المستعمر والمستعمر لا يمكن الالتفاف حول دلالاتهما وآثارهما ونتائجهما، والتى أفضت تاريخيًا إلى انتصار المقاومة وتحرير المستعمر فى نهاية المطاف وإن طال الزمن.

على أن هذه الجدليات الواقعية والنفسية تدفع بالإسرائيليين إلى استنفار قواهم من ناحية، لحمايتهم من أشباح الماضى؛ أى الشعب

الفلسطينى الذى أنكروا وجوده فى البداية، ثم عادوا تدريجيا للاعتراف بوجوده، وانتهوا - كما هو الحال الآن - إلى الخوف منه، وهذه الحالة العصابية هى التى دفعت الإسرائيليين إلى التوحد مع شارون، وتوحد شارون نفسه، مع كافة الرموز التى تؤمن الوجود الإسرائيلى، ودعاماته الأولى، أى القوة والردع والبطش والحرب، باختصار تلك الرموز التى تعود بالصراع إلى بداياته الأولى، أى إلى اللاجئين والعودة والقدس والدولة أى الصراع فى بعده الإنسانى والسياسى والدينى والرمزى، وهى القضايا التى تكشف زيف وكذب الرواية الصهيونية، وهو الأمر الذى يفسر الآن استثمار إسرائيل لكامل قوتها العسكرية وآلتها القمعية لتبرير مشروعيتها، وتسويف مطالبها، وتأكيد روايتها للوقائع والأحداث.

إن الصورة التى نقلتها القنوات التليفزيونية العربية والأجنبية لاجتماع "جورج تينيت" مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مع الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات تنبىء بحقيقة الموقف الأمريكى من تطور الأحداث فى مجريات الصراع العربى - الفلسطينى - الإسرائيلى؛ أى تحيز الإدارة الأمريكية لإسرائيل وتأكيد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مصير هذا الصراع واستخفافها بحقوق الشعب الفلسطينى وعزم الولايات المتحدة الأمريكية على املاء تصوراتها وشروطها على الجانب الفلسطينى، جلس مدير وكالة المخابرات الأمريكية فى مواجهة الرئيس الفلسطينى.. وهو يضع

قدمه اليسرى على اليمنى بطريقة تخلو من اللياقة وقواعد البروتوكول وكأن لسان حاله يقول: هكذا أتعامل مع رمز الشعب الفلسطينى وقيادته التاريخية وحقوقه المشروعة.

ولم يتورع "تينيت" عن تضمين . وثيقته وخطته بنود يستحيل الوفاء بها وتنفيذها خاصة فى الحالة الفلسطينية، وهى جمع السلاح غير المرخص وغير الشرعى بل أكاد أزعم أن هذا البند لا يتمكن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بكل جبروتها وقوتها لو أراد وقف العنف فى المدن الأمريكية وسحب الأسلحة غير المرخصة والتى يروح ضحيتها من الأمريكيين يومياً ما يفوق ضحايا ما تسميه بالإرهاب فى عدة سنوات.

غير أن هذه الضغوط الأمريكية والإسرائيلية ليس من شأنها مهما كانت قسوتها وثقلها أن توقف طموح شعب للاستقلال والتحرر من الاحتلال خاصة فى ظل حدها الأدنى، وبعد التنازلات غير المسبوقة فى تاريخ حركات التحرر فى العصر الحديث، ستذهب خطة "تينيت" كغيرها من الخطط التى لا تتأسس على الإنصاف والأخلاق والحقوق إلى حيث مكانها الطبيعى - أى الفشل - بينما ستنتصر دائمًا إرادة الشعوب والمقاومة.

إسرائيل بعد ١١ سبتمبر

مصادرة التغيير عبر تكريس أسطورة "التفرد"

منذ الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وعقب التفجيرات الإرهابية التى حدثت فى نيويورك وواشنطن، والسؤال المتعلق بالتغيير والمتغير يستحوذ على دوائر التفكير السياسى والاستراتيجى، ليس فحسب فى الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما فى أغلب دول العالم، ولاشك أن محاولات الإجابة على هذا السؤال قد اختلفت باختلاف مواقع الباحثين والكتاب والمراقبين من قضايا التطور العالمى المعاصر والهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام العالمى، والدول والأقاليم والثقافات، التى غذت هذه الأجوبة وصاغت معالمها، فثمة من يرى أن العالم قد تغير، وأن علينا مواكبة هذا التغير.

وآخر يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغى أن تغير من فحوى ومضمون سياساتها ومواقفها، وثالث يرى أن التغير قد فرض نفسه على الجميع وأن العالم لم يعد هو عالم ما قبل ١١ سبتمبر، ولا مهرب لأحد من مواجهة رياح التغيير شاء أم أبى، وذلك فضلا عن التساؤل حول مضمون هذا التغيير ومشاكله.

بيد أن السؤال المتعلق بالتغير والتغيير بعد ١١ سبتمبر، وإن كان ملحًا ومفاجئًا، فإن الإجابة عليه قد تستغرق بعض الوقت، وأن

محـاولات الإجابة التى يمكن رصدها حـتى الآن، لا تعدو أن تكون مؤقتة وانتقالية تحت وطأة ردة الفعل، وقـد ينتابها هى ذاتها التغير بما هو مقـبل من أيام؛ وذلك أن الإجابة عـلى مثل هذا السـؤال ليست مجرد تمرين ذهنى ونظرى، وإنما حـسابات مركبة ومعقـدة للمصالح القومـية وللسـياسـات والتحـالفات فى إطار انخـراطها فى منـظومة المصالح الكونيـة والعالمية المتنافـسة والمتصـارعة، وترتيب للأولويات والاهتمامات والأهداف، وطرق وأدوات تحقيقها عبر شبكة السياسات والتحالفات والمؤسسات الراهنة.

من ناحية أخـرى فإن التغييـر الممكن لا يقع لمجرد أنه ضرورة أو أن الأحداث تستدعيه، أو أنه مفروض من الخارج، بل لابد من بلورة إرادة فردية وجماعيـة لإحداثه وتحديد طبيعته ومجـراه، وتعيين غايته فى إطار علاقات القوى والتوازنات الحالية، وتطويع البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمواكبة منطق هذا التغيير وشروطه.

وما يهمنا فى المقام الأول هو استعداد إسرائيل للتغير، وفقًا للتغير فى البيئة الدوليـة، أو إلى أى مدى يمكنها أن تستجيب لهـذا التغير، والكيفيـة التى تدرك بها هذا التغيـير ومنطقة، والآليات التى تستـفيد عبرها ومن خلالها من التغيير فى البيئة العالمية، ولاشك أن الافتراض المضمـر فى هذه التساؤلات هو قـابلية إسرائيل كـدولة؛ وكمجـتمع وكسياسات للاسـتجابة للتغير والتغييـر، شأنها فى ذلك شأن العديد

من الدول والمجتمعات والسياسات، وأنها ليست بالضرورة استثناء من مجال التغير وقوانينه، حتى لو كان هذا التغير وافدًا من الخارج أو مفروضًا، وليس نابعًا من ضرورات محلية داخلية ترتبط بمرتكزات المجتمع الإسرائيلى، وبناه السياسية والفكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية.

بيد أن الخبرة التجريبية القريبة والمعاصرة فيما يتعلق بقابلية إسرائيل للتغير، تكشف عن تناقض كبير بين قدرة إسرائيل على استثمار التغير فى البيئة الدولية وتوظيف هذا التغير لصالحها، وتقلص قدرتها على الاستجابة للتغير عبر تطويع البنى المؤسسية والسياسات الثقافية والأمنية، على تقلص هواجس الشك والعداء والعدوانية إزاء الشعب الفلسطينى والشعوب العربية، ويفتح المجال للثقة والتسامح وضرورات التعايش مع المحيط العربى الإسلامى، كما أن هذه الخبرة تكشف عدم صحة الافتراض بقابلية إسرائيل للتغير نظرًا للمعوقات التاريخية والثقافية، والميراث الذى نجم عنها، ويلقى بظلاله على الإدراك الإسرائيلى، ويصيبه فى كثير من الأحيان بالعطب.

من خلال المحطات الفاصلة فى تغير النظام الدولى، أثناء وعقب الحرب العالمية الأولى والثانية، وظهور عالم القطبية الثنائية والأحادية، فى مطلع التسعينيات، تمكنت الحركة الصهيونية وإسرائيل عبر آليات ومؤسسات وسياسات مختلفة، من تحقيق وإنجاز العديد

من أهداف الحركة الصهيونية وإسرائيل فيما بعد، فخلال الحرب الكبرى الأولى حصلت الحركة الصهيونية على وعد بلفور عام ١٩١٧، وخلال الحرب الكبرى الثانية وفى أعقابها حققت الحركة الصهيونية أكبر الهجرات فى تاريخها. .

وأعلنت قيام الدولة فى عام ١٩٤٨، وانتقلت التحالفات الصهيونية والإسرائيلية مع الإمبراطورية الاستعمارية المنهارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بقوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، وحظت برعايتها وضمان أمنها وتفوقها، ولعبت دورا مهمًا فى ابتزاز الاتحاد السوفيتى السابق تحت مسمى حقوق الإنسان حيث كان يفرض قيودًا على هجرة مواطنيه من اليهود إلى إسرائيل، وناصبت حركات التحرر الوطنى فى العالم العربى وغير العربى العداء، وهى الحركات التى تستند إلى تأييد الاتحاد السوفيتى السياسى والمعنوى والعسكرى، وبانهيار القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفيتى حصلت على أكبر هجرة يهودية بعد الموجات الأولى للهجرة، من يهود الاتحاد السوفيتى ومواطنيه.

فى مطلع التسعينيات وعقب نهاية حرب الخليج، بدا للكثيرين من المراقبين والدارسين أن التغير فى البيئة الدولية سيدفع بإسرائيل للتغير بعد قبولها - بشروط وبعد تردد كبير فى ظل زعامة شامير - بصيغة مؤتمر مدريد، وبدء المفاوضات الثنائية والمتعددة مع الأطراف العربية،

ومع تعثر هذه المفاوضات نشأت قناة أوسلو السرية، والتى أفضت إلى توقيع اتفاق إعلان المبادىء بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٩٣، والاتفاقات التى عقدت بين الجانبين خاصة اتفاق القاهرة عام ١٩٩٤ واتفاق أوسلو (٢) عام ١٩٩٥، وهى الاتفاقات التى أدت إلى إقامة السلطة الفلسطينية فى غزة وأريحا أولا، والتى امتدت فيما بعد للعديد من مدن الضفة الغربية وفقا لمنطوق المرحلة الانتقالية.

قرأ الكثيرون هنا وهناك فى هذه التطورات والتداعيات، إعلانا للتغير والاستجابة لتباشير التغير الكونى، الذى نظر له العديد من المحللين والدارسين حول العالم الواحد ونهاية الحروب والصراعات، وحلول المنافسة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية محل صراعات القوى وموازينها العسكرية، وانتصار دبلوماسية التسويات للصراعات الإقليمية، وأن إسرائيل لم تشأ أن تقبع فى معزل عن تأثير هذه المتغيرات، وأنها قادرة على تطويع أسسها ومرتكزاتها التاريخية والثقافية والسياسية لمجاراة المحيط الدولى والعالمى.

غير أنه ما أن انقضت ثلاثة أعوام على هذه التطورات، حتى بدا للجميع أن نكسة ما ألمت بها، حيث بدأت حملة كبيرة للمراجعة واستدعاء المخاوف واستحضار الموروث اليهودى المتخيل منه والحقيقى، واستنهاض الشك فى التراث وفى الآخرين، على يد

نيتانياهو الذى وصل إلى الحكم على هذه الأرضـية، وتمكن عبر أقل من ثلاثة أعوام من وضع سقف للسلام الإسرائيلى، حاول باراك فيما بعد تخطيـه، وجاء شارون من بعده لفرض الأمـر الواقع الإسرائيلى وتعزيز سطوته على الفلسطينيين.

استشـعرت إسرائيل فى مطلع التسـعينيات عبر بعض رمـوز النخبة الإسرائيلية الصهيونية الاستراتيجية والعسكرية خاصة رابين وبيريز وبيلين وآخرين، الحاجة لـلتغيير وإعادة التـأقلم والتكيف مع المعطيات الجديدة على الصعيد العالمى والكونى، وتمثل ذلك فى إقبال إسرائيل على إقامة سلام مع الشعب الفلسطينى، متـدرج على مراحل يحقق لها الأمن فى ظروف مواتية، ويمنح الفلسطينيين بعض حقوقهم..

بيد أن انتـقال الحاجة للتـغيير فى العـقل السياسى والاستـراتيجى الإسرائيلى من حيز الأفكار والنظر إلى حـيز الواقع والتطبيق، قد خلق مضاعفات، واستنهض مقاومات شـتى، أيديولوجية وثقافية وتاريخية، كامنة فى أعماق الوعى اليهـودى والإسرائيلى، كانت كفيلة بوقف هذا التغـير، وحمله على تـغيير وجـهته، بل وانـتهائه إلى المشـهد الراهن والمستمر منذ ٢٨ من سبتمبر عام ٢٠٠٠ وحتى الآن.

استناداً إلى المشـهد الحـالى؛ أى تلك المواجهة غـير المتكافـئة بين إسرائيل والشـعب الفلسطينى منذ سبتـمبر عام ٢٠٠٠، استـشرفت

إسرائيل أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتداعياتها الممكنة، حيث حرصت منذ اللحظات الأولى على تحميل العرب والمسلمين مسؤولية هذه الأحداث، عبر أجهزة الإعلام الأمريكية والغربية التى يلعب اللوبى الصهيونى دورًا مهمًا ومؤثرًا فى توجهاتها، واتخذت إسرائيل على الفور من هذه الأحداث برهانًا إضافيًا لتأكيد مصداقيتها وتعزيز موقفها، عبر وصم الفلسطينيين بالإرهاب، واعتبار مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلى إرهابًا عربيًا إسلاميًا، على غرار ما وقع فى واشنطن ونيويورك، بل لم تكترث إسرائيل كثيراً برغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى "مجرد تهدئة" الأوضاع فى المنطقة؛ حتى يتسنى للولايات المتحدة بناء تحالفها ضد الإرهاب وإنجاز أهدافها من الحرب على أفغانستان، وعقد شارون مقارنة بين رغبة الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية بالتضحية بتشيكوسلوفاكيا لإرضاء ألمانيا ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى التضحية بإسرائيل إرضاءً للعرب.

وترتب على هذا الإدراك الإسرائيلى لمغزى أحداث ١١ سبتمبر أن صعدت إسرائيل من عملياتها ومواجهتها للفلسطينيين والانتفاضة، نظرًا لانشغال الولايات المتحدة الأمريكية والعالم بمصير الحملة الأمريكية على الإرهاب فى أفغانستان، وتراجع الاهتمام بقضية فلسطين فى الإعلام العالمى والإقليمى، وشددت إسرائيل حصارها على الأراضى الفلسطينية والمواطنين الفلسطينيين،

وكثفت عمليات اغتيال الناشطين فى الانتفاضة وكوادرها، ولم تعبأ بحاجة الحلف الغربى بزعامة أمريكا لمناهضة الإرهاب لترضية العرب والمسلمين فيما يتعلق بقضية فلسطين، بل على النقيض من ذلك حيث رأت إسرائيل أن حرب الولايات المتحدة من الإرهاب، تعزز حرب إسرائيل ضد الفلسطينيين، وتمنحها شرعية من نوع جديد، وفى ظروف مواتية دوليًا تتعرض فيها صورة العرب والمسلمين للتشوية والابتزاز، وكما لو كانت إسرائيل ترسم بعملياتها معالم نموذج إسرائيلى للحرب الأمريكية فى أفغانستان.

على أن الموقف الإسرائيلى إزاء التغيير، سواء فى البنى السياسية والثقافية والاستراتيجية أو فى السلوك السياسى، تجد تفسيره فى سيادة مفاهيم التفرد لدى النخبة الإسرائيلية والإسرائيليين أنفسهم؛ تلك المفاهيم التى تتشكل فى عملية طويلة ومركبة وتراكمية، يختلط فيها الفطرى بالحدسى والمتخيل والمكتسب؛ لتحديد مدى تطابق أو اختلاف صورة الجماعة عن الجماعات والأقوام الأخرى، وفى الحالة الإسرائيلية تقترن هذه الفكرة بالقوة، وهو ما يفضى عمليًا إلى تجذر العدوان والعنف.

ولاشك أن فكرة التفرد الإسرائيلى تجمع بين مركبى النقص والتفوق فى آن واحد معًا، وفى الحالة الأولى أى "النقص" تعانى إسرائيل والإسرائيليون من إحساس مغال فيه بالاضطهاد والتعرض

للأذى من قبل الجماعات الأخرى غير اليهودية، التى عاشوا بين ظهرانيها، بينما فى حالة مركب التفوق فإن اليهود والإسرائيليين يشعرون بالتميز عن الآخر، والاختلاف العميق عنهم؛ فهم وفقًا لذلك يمثلون نمطًا أخلاقيًا رفيعًا وساميًا غير مسبوق لدى الجماعات الأخرى..

وتكتسب هذه "الفرادة" الإسرائيلية بجانبيها النقص والتفوق، تعزيزًا متناميًا عبر المصادر التاريخية والحضارية والاستراتيجية التى تغذيها، وتمنحها لدى الإسرائيليين مصداقية؛ وذلك عبر المعتقدات والأساطير الدينية والتوراتية والنكبات اليهودية القديمة، والخبرات "المرة" فى الشتات مع غير اليهود، والمعادين للسامية، وكذلك من خلال إدراك الإسرائيليين للخلل الأساس فى القوة مع العرب.

ومحصلة هذا الإدراك الإسرائيلى الكامن فى الوعى واللاوعى، تتجلى واضحة فى نظرة النخبة الإسرائيلية للصراع مع الفلسطينيين، والعرب، فهو صراع منقطع النظير، ونادر الحدوث ومتفرد، ويقتضى إدراكًا قويًا لمصادر التهديد للأمن القومى الإسرائيلى، وصياغة سلبية متطرفة لأهداف الأمن القومى والمحيط العربى، وهو ما يفسر طبيعة المأزق الإسرائيلى والأمنى على نحو خاص.

بعبارة أخرى فإن التفرد الذى يوجه ويؤسس الوعى الإسرائيلى

يفضى إلى ما يمكن أن نسميه "الاستثناء الإسرائيلى" إن فى المجال الأمنى أو الوجود القومى أو الأهداف المنشودة، ويرتب ذلك فى الواقع تشويه الحقائق وتعزيز مصادر الأوهام، والحؤول دون التحليل المنطقى والعقلى للأحداث والوقائع والتقويم المتوازن بين الوسائل والغايات.

من ناحية أخرى فإن الاستثناء الإسرائيلى يقود إلى تغليب اللجوء إلى القوة العسكرية والاستراتيجية، على السياسة لتسوية الصراع مع العرب، وإغفال القيود الدولية وخبرة الجماعات الأخرى فى تسوية صراعاتها؛ نظرًا لاستغراق النخبة والمواطنين على حد سواء فى مناخ نفسى يعزز هذا التفرد، وذلك الاشتثناء، ويفضى بقطاعات كبيرة ومؤثرة من المجتمع والمؤسسة الإسرائيلية على حد سواء إلى التمسك بمفاهيم التفرد والاستغراق فى الاعتقاد باستثنائية الوجود الإسرائيلى، خاصة فى أوقات الأزمات من قبل تكتل ليكود وحيروت فى القلب منه، والعديد من الأوساط فى حزب العمل ونسبة كبيرة من الجماعات الدينية القومية والأصوليين المتدينين الذين يعتقدون أنهم يعيشون لحظة الخلاص المسيحانية.

ولاشك أن انخراط إسرائيل فى عملية سلام أوسلو فى النصف الأول من التسعينيات، يفسر جزئيًا بالابتعاد النسبى لبعض قطاعات المجتمع الإسرائيلى، وداخل الصفوة ذاتها، عن مفاهيم تفرد الأمن

القومى الإسـرائيلى وتجلياته العمليـة المتمثلة فى الاحـتفاظ باحـتلال الأراضى والمستـوطنات واللجوء إلى القوة العسكرية، لـفرض وجود إسرائيل على المحـيط العربى، وكـان العامود الفـقرى فى بلورة هذه القضية تلك المناقشات والمناظرات التى جرت فى أعقاب حرب الخليج الثانية، ورافـقت دخول إسرائيل عملية مدريد وأوسلو، حـول علاقة الأمن بالأراضى المحتلة فى عصر الصواريخ البـالستية، وبقاء إسرائيل معـزولة عن المحيط العـربى أو انفتـاحهـا عليه عـبر السـوق الشرق أوسطية وإمكان تبادل المنافع والمصالح الاقتصادية.

بيـد أن المرتكزات العـميـقـة للوعى اليهـودى والإسـرائيلى ذات الأصول التاريخية والدينيـة والحضارية والاستراتيجية، الحقـيقى فيها والمتخيل، من القوة والرسوخ إلـى الحد الذى تمكنت فيه من إحداث تآكل تدريجى ومتنام فى النصف الثـانى من التسعينيات فى مـضمون هذا الابتـعاد ومـجراه وتقليـص آثاره وإبطال قدرته على الاندفـاع، وتمكين تيار التـفرد من استعادة زمـام السيطرة والسيـادة وحجب قوة التغيير إلى أجل غير معلوم.■

الفصل الثاني

انتفاضة الأقصى والاستقلال .. تحديات وآفاق

يلحظ القارئ أننا أضفنا الأقصى والاستقلال للانتفاضة الفلسطينية، هكذا سميت منذ البداية فى العالم العربى وصحافته، ولحق بها الاستقلال فى النقاش الفلسطينى الداخلى، وفى الحالتين فإن التسمية مشروعة علميًا وسياسيًا؛ ذلك أن إلحاق الأقصى بالانتفاضة، فضلا عن أنه يتوافق مع الوقائع التى أفضت إليها، فإنه يمنح كفاح الشعب الفلسطينى بعدًا دينيًا ورمزيًا بالغ الأهمية، ويقحم عنصر المقدس فى الصراع العربى - الإسرائيلى، بكل عمقه الروحى والحضارى، وطاقته التى تتنامى عبر الزمن، خاصة مع اكتشاف قصور الحضارة المادية النفعية البراجماتية المصلحية، عن تلبية حاجة الإنسان، المتجددة دومًا للمطلق واللانهائى والمقدس والكليات الأخلاقية والروحية الكبرى، التى ميزته عن سائر الكائنات وأوكلت له رسالة العمران فى الأرض، أما إلحاق الاستقلال بالانتفاضة فى غمار النقاش العام الفلسطينى، فهو يكتسب مشروعيته من الرغبة فى تحديد وبلورة الهدف العام للانتفاضة، فى المدى المنظور والمتوسط وتوجيه الطاقات الفردية والجماعية الفلسطينية صوب الهدف الممكن، والحؤول دون توظيف الانتفاضة فى إعادة إنتاج أزمات أوسلو الانتقالية والنهائية.

ونحن بلاشك فى حل من الخروج على تلك اللغة الشاعرية التى يتعامل بها البعض مع الانتفاضة، والتى تجعل منها طوق النجاة لمعالجة قضايا تتعلق بالتطور الديموقراطى للعالم العربى؛ وتتدرج حتى

تغير موازين القوى بيننا وبين إسرائيل، هذه اللغة الشاعرية أو الشعرية تنحو نحو تمجيد الانتفاضة، وتحويلها إلى أسطورة جميلة تنخرط فى رمزية يصعب الاقتراب منها، أو فك طلاسمها، ونكتفى والحال هذه بمدحها وامتداحها والدعوة لها بالنجاح والاستمرار.

وهذه اللغة المستخدمة والتى وصفناها بالشعرية أو الشاعرية تفارق الواقع، وتتجاوزه، بل وربما تتعالى عليه، وتخفى معالمه، وهى إذ تفعل ذلك فإنما تحجب عنا الرؤية، وتدخلنا ضمن نسق ثقافى يفرض قيمه وتعبيراته علينا، ورغم جماليات هذه التعابير والمفردات فى عديد من الأحيان، إلا أنها غير كافية للتدقيق فى حقائق الموقف الراهن، ولا تعيننا فى فهم طبيعة المواقف الفلسطينية والإسرائيلية، والرهانات التى تتأسس عليها، ومصير هذه المواجهة والتفاعلات التى تطرحها والاستراتيجية التى يمكن أن تعين الفلسطينيين فى تحقيق أهدافهم المشروعة.

قوة تستعصى على الحساب

أن لغة التحليل السياسى رغم أنها باردة وعقلانية، قد تسهم فى عمل تشخيص للوضع الراهن وآفاقه، وهما صفتان يكادا أن يكونا مؤسفتين إزاء المشهد الراهن الذى يودع فيه الفلسطينيون شهداءهم كل يوم، ويداوون جرحاهم من النساء والأطفال كل يوم أيضًا، بسبب الهجمات الإجرامية لرابع جيش فى العالم، ألا وهو الجيش

الإسرائيلى، كما تفقد الأسر والعائلات الفلسطينية دورها ومنازلها بين عشية وضحاها على مرأى ومسمع من العالم بفضل لغة الصورة فى الزمن المتعولم، ومصدر الأسف فى هاتين الصفتين: الأولى أى البرود تعنى الاقتصار فى التحليل على العقل وأدواته، فى حين أنه فى العديد من الحالات يمكننا أن ندرك الحقيقة بالقلب، بأكثر مما نراها ونلمسها بالعقل؛ يضىء القلب بعض جوانب الحقيقة التى تستغلق فى بعض الأحيان على العقل، وتقصر أدواته عن اكتشافها، لظروف معقدة ومركبة، أما الصفة الثانية فهى مؤسفة، إذا ما نظرنا إلى العقلانية باختصار على أنها تناسب بين الإمكانات والوسائل وبين الأهداف؛ ذلك أنه فى ضوء هذا التعريف للعقلانية يتم إزاحة الكثير من العناصر غير المرئية وغير الملموسة فى حسابات القوة والضعف، وعلاقات وموازين القوى، إذ يبرز هذا التعريف كل ما يمكن حسابه ماديا ورقميا وكميا من عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والعلمية والتكنولوجية، ويسقط من اعتباره تلك العناصر المعنوية والنفسية، والأخلاقية والإنسانية، التى تستعصى على الحسابات الكمية؛ لأنها باختصار حالات كيفية وإنسانية يتعذر إخضاعها للضوء والحساب، ويصعب إخراجها إلى حيز الوعى، إلا فى سياق استدعائها فى الممارسة العملية وفى لحظة مواجهة التحدى.

ويدخل ضمن هذه العناصر الكامنة الإيمان بعدالة القضية التى دافع عنها شعب كالشعب الفلسطينى، والإيمان بحقه فى جزء من

أرضه لا يتجاوز ٢٢٪ من فلسطين التاريخية، ومشروعية هذه القضية وأخلاقيتـها وإنسانيتها وعـدالتها أيضًا، وهذه العناصر حـسمت عبر التاريخ قضايا الاستقلال والتحرر لـصالح شعوب المستعمرات، حيث لم تكن هذه الشـعوب ولا قيـادتها ومؤسـساتها ولا قـوتها بالمعـيار الكمى والعسكرى والتكنولوجى تفـوق المستعمر عـتادا أو عدة، فلم تكن الجزائر وجبهـة التحرير أقوى من فرنسا، ولم تكـن فيتنام أقوى من الولايات المتحـدة الأمريكية، ولم يكن السود فى جنوب أفـريقيا أقوى من المؤسسة العنصرية البيضاء.

تحـديات اسـتمرار الانتفاضــة

على ضوء ما تقدم فإن استمرار الانتفـاضة يتطلب تحقيق مجموعة من الشـروط إقليمـيًا ودوليًا، إسـتنادًا إلى إدراك واع دقـيق لطبيـعة المواجـهـة بين الشعـب الفلسطينى وقـيـادته وبين قوات الاحـتـلال والخلفيات والرؤى التى تؤطر هذه المواجهة ورهاناتها الأساسية.

يجىء فى مقدمة هذه الشروط والمدركـات تمثل وفهم أن الانتفاضة ورغم استـمرارها دون توقف، ورغم حـصيلة العـمليات العـسكرية والفدائيـة الفلسطينية التى فـاقت ٤٠٠٠ عمليـة، ليس بمقدورها أن تغير مـوازين القوى بيننا وبين إسرائيل، حيـث إن المواجهة تدور بين شعب أعزل وبين جيش تضعه المعاهد الاسـتراتيجية فى المرتبة الرابعة على الصعيد العالمى، ويخوض الفلسطينيون هذه المواجهة على قاعدة

التفـوق الأخلاقى والمعنوى والإيمان بعـدالة قضيـتهم ومشـروعيتـها وإنسانيتـها وتوافقها الحـقوقى والقانونى مع مبادىء وقـواعد القانون الدولى بأكثر مما يخوضونها على ضوء القواعد العسكرية والتسليحية.

تدور هذه المواجهـة غير المتكافـئة على ضوء مـعادلة الاستشـهاد مـقـابل الخـــوف الإسـرائيلى من الموت والحـاجـــة للأمن الفـردى والجماعى، وهى معادلة مرشـحة للاستمرار فى ضوء الموقف الراهن وهى معادلـة خلقتها طبـيعة علاقات الـقوى وليس ولع الفلسطينيين بالموت.

من ناحيـة أخرى فإن هدف الانـتفاضـة وهو الاستقـلال وحمل جيش الاحتـلال الإسرائيلى على الانسحاب من الضفة الغـربية وغزة يصعب تحقيقه، إذا لم تتوافر الشروط الإقليمية والدولية اللازمة لدعم الانتفـاضة واسـتمرارها. نجـحت الانتفاضـة حتى الآن فى إسـقاط مشـروع باراك - كلينتون لفـرض صيغـة الحل النهائى الإسـرائيلية - الأمريكيـة، وهو إنجاز سـياسى كبـير بشرط الاحـتفـاظ بقوة الدفع وتعظيم طاقة الاحتمال وحـمل إسرائيل ليس على العودة إلى مشروع باراك - كلينتون، بل إلى نقطـة أكثر تقدمًـا منه، ولن يتأتى ذلك إلا عبر توفيـر عمق عربى للانتفاضة يلجم المؤسسـة العسكرية العدوانية العنصرية الإسرائيلية، عبر صياغة استراتيـجية عربية هجومية سياسية ودبلوماسـية ضـد إسرائيل وشارون، تظهـرهما على حـقيقـتهـما؛ إسرائـيل كدولة احـتلال عنصـرية، ورئيس وزرائها كـمجـرم حرب

حقيقى، وتفعيل المقاطعة العربية لإسرائيل الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية، وتعرية حقيقتها ككيان استعمارى ومؤسسة استعمارية كولونيالية فى عصر انتهت فيه الكولونيالية.

النظام العربى والانتفاضة

على النظام العربى أن يكفل للشعب الفلسطينى دعما ماديا واقتصاديًا، كان قد تقرر، ولكنه لم ير حيز النور، سوى القليل منه، وأن تعيد الدول العربية صياغة سياساتها الخارجية من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والصين وروسيا وكافة القوى المؤثرة، على ضوء مواقفها من قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وغزة خاصة، وأن الوقائع قد أثبتت قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على ضبط إسرائيل ووضع حد لانتهاكاتها، كما جرى مؤخرًا عقب غزوها للأراضى الموصفة بـ «أ» الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ولم يكلفها الأمر سوى مكالمتين هاتفيتين، وهو الأمر الذى يبدو ظاهريًا تصحيحاً لمواقف إسرائيل إلا أنه يشى فى الواقع بمسئولية الولايات المتحدة الأمريكية وتواطؤها على العنف الإجرامى، الذى تمارسه إسرائيل، وإن كان ثمة من درس ينبغى استيعابه فهو فى تقديرى ضرورة أن يضع العرب أجندة زمنية لممارسة ضغوط دبلوماسية وسياسية أمريكية على إسرائيل بهدف حملها على الانسحاب من الضفة الغربية وغزة، وإنهاء المشهد العبثى الراهن فى

المنطقة، ولن تذهب الولايات المتحدة الأمريكية طائعة مختارة فى هذا الاتجاه، لظروف عديدة ومعقدة؛ أو لأننا نتمنى ذلك ونأمله، بل لأننا نملك بعض أوراق الضغط الاستراتيجية التى لم تدخل بعد حيز الاستثمار.

وإذا كانت دوافع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التى تحفزها وحفزتها للتسوية بعيدة عن العدل والإنصاف، وترتكز على المصالح وضرورة الاستقرار اللازم للتبادل، فإن ذلك فى حد ذاته يعتبر أساسًا كافيًا ومقبولاً لصياغة خطاب عربى رسمى قوى موجه للإدارة الأمريكية.

قد يدخل من باب التمنيات أن يستنهض النظام العربى قوته ليمثل عمقا حقيقيا للانتفاضة، لأن واقع الحال ومجريات الوقائع، تنبئ بمسلك هذا النظام المزدوج فهو يسعى علنا لدعم الانتفاضة حتى يجارى التعاطف الشعبى الضخم فى الداخل مع الانتفاضة، ولكنه يخشى فى أعماقه تجذر المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية وخروجها عن السيطرة، وينخرط من ثم تدريجيًا فى اللغة التى من شأنها إخفاء الواقع والإبقاء على راية العملية السلمية قائمة كورقة التوت، مثل العنف والهدنة والعودة إلى مائدة المفاوضات وما دون ذلك من المفردات التى لا تسمى الأشياء بمسمياتها، وتعكس الخوف من المسميات الحقيقية، وقد مارس النظام العربى ولايزال هذه اللعبة التى كشفت الوقائع أبعادها ومضمونها حيث تحول الدعم المالى المقرر

للانتفــاضة إلى أداة للتــشكيك فى الفلسطينيين وقيــاداتهم، برغم أن بعضهم ليس بريئًا من شبهات الفساد واستغلال النفوذ، غير أن الأمر برمته تحول إلى مشهد عــبثى بين ما هو معلن للرأى العام وما يجرى فى الواقع.

إذن فالتــحدى الأول الذى يواجه اســتمرار الانتــفاضة هو تفــعيل النظام العربى إزاء دعم الانــتفاضة ووقف اســتمرار الازدواجــية التى ميزت أداءه حتى هذه اللحظة.

تطور الخبرة الإسرائيلية فى مواجهة الانتفاضة

أما التحدى الثــانى الذى يواجه استمرار الانتفاضــة فهو الأخذ فى الاعتــبار أن إســرائيل عام ٢٠٠٠ ليــست إسرائيــل عام ١٩٨٧ وأن انتفاضة الأقصى، والاستقلال ليست انتفاضة نهاية الثمانينات، وذلك يفــتــرض أن إسرائيل قــد طورت خــبــرة وتراكــما فى التــعــامل مع الانتفاضة، وطوعت هياكلها العسكرية والأمنيــة لمواجهتها، واكتسب الإسرائيــليون قدرة الــتعايش مع واقــع أحداثها ومــجرياتهــا وتمكنت أجهــزتها العــسكرية والأمنية من تــطوير تقنيات وأســاليب إجرامــية جديدة لمواجهة الفلسطينيين، فإذا كانت الانــتفاضة الأولى قد فاجأت إسرائيل، فــإنها لم تفاجــأ بالثانيــة، بل كانت تتوقــعها وكــانت ثمة سيناريوهات لمواجهتها والتعامل معها، كشف عنها العديد من التقارير

والتعليمات، غير أن هذا الأمـر أدى إلى تغير الانتفاضة عام ٢٠٠٠ عن عـام ١٩٨٧ يصـدق أيضًـا على الفلسطينيين، حـيث راكم الفلسطينيون خبرة كبيـرة كفاحية فـى مواجهة القوات الإسـرائيلية، فـضلا عن نشـوب انتفـاضة الأقـصى فى ظل وجـود وقيـام سلطة فلسطينيـة تحظى بالشرعـية الإقليـميـة والدولية، ولهـا هياكل أمنـية وسيـاسية أشبـه بالدولة، غير أن مـا يعنينا فى المقام الأول استـعداد الجانب الإسـرائيلى لتطوير خبـراته فى مواجهـة الانتفاضـة وتحديده لأساليب هذه المواجهة، على ضوء خبـرته المتراكمة؛ لأن معرفة ذلك وإدراك طبيعته من العناصر التى ينبغى تقييمها وأخذها فى الاعتبار إذا ما كان قرار الاستمرار قائمًا.

عهد شارون ممثل للتيارات السياسية المسيطرة

من ناحيـة أخرى، وهذا هو التـحدى الثالث فـإن حقبـة شارون الحـالية ينبـغى النظر إليـهـا على أنها تمثـل كل رموز إسـرائيل، فى مواجهة الفلسطينيين، وليس شارون فحسب، فعهد شارون ومواجهته للفلسطينيين هو فى حقيقته يمثل عهد نيتانياهو وبيريز وباراك وشارون معًا، بما لكل منهم من رؤى وتصورات سـياسية وأمنية مع أوسلو أو ضدها، فخطوط المواجـهة الحالية للفلسطينيين إذا مـا تأملناها سنجد فيها مواقف لنيتانياهو وباراك وبيريز وبصمات شارون واضحة لا لبس فيها، فشارون يرى أن أوسلو لا قيـمة لها، ويتفق بذلك مع نيتانياهو

الذى اضطر للانخراط فيها بعد فشله فى إقناع حلفائه الأمريكيين بوجهة نظره حول القوة والإرهاب، أما استخدام سلاح الاغتيالات فإن باراك ذو قدم راسخة فى هذا المجال، أما بيريز المرائى والكاذب فقد أبى ذات مرة إلا أن يدخل التاريخ الصهيونى الإجرامى عندما أتاحت له ظروف اغتيال رابين تسلم مقاليد الحكم حيث اعتدى على لبنان، وارتبط اسمه بمذبحة قانا فى أبريل ١٩٩٦ .

ومع ذلك فإن شارون فى هذا السياق، لم يقم بجمع ممارسات نيتانياهو وباراك وبيريز بعضها إلى البعض الآخر لكى يحاكيها ويقلدها، ولم يقم بعمل قائمة بتصورات هؤلاء لكى يسترشد بها بل يمتلك رؤية خاصة يدمج فيها هذا وذاك من ممارسات سابقة، بحيث يخرج منها صورة مطبوعة بشخصه وتاريخه العنصرى والإجرامى، تفوق التراكمات والممارسات والأساليب التى مارسها بقوة سابقوه وإلا لما استطعنا أن نفهم شخصية شارون ودوافعها.

شبح شارون اللبنانى

يتعلق التحدى الرابع بشخص شارون ومخيلته السياسية والعسكرية والأيديولوجية؛ فهو يقول عن نفسه إنه لم يتغير فى الإجابة على سؤال لصحيفة هاآرتس الإسرائيلية حيث قال إن السيف مشهر دائما . . وأكد أن حرب الاستقلال التى بدأت عام ١٩٤٨ لا تزال مستمرة

ويحدد للشعب الإسرائيلى، ثلاثة أهداف أولها جلب مليون مهاجر يهودى خلال اثنى عشر عامًا، وتنمية جنوب إسرائيل والجليل، وحفز عملية تعليم القيم الصهيونية، وفى إجابته على سؤال من الصحيفة ذاتها! ألا تريد أن تكون ديجول إسرائيل! قال من أجل أى هدف المشكلة ليست فى توقيع أية ورقة، وبمقدورى أن أقدم ورقة خلال أسبوع، ولكن إلى أين ستقود هذه الورقة.

إذا ما قبلنا سلامة افتراض أن شارون لم يتغير والشواهد تؤكد ذلك فإن المنطقى أن نستنتج أن شارون فى المواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية الدائرة الآن، يستحضر فى مخيلته شبح العدوان الإسرائيلى على لبنان عام ١٩٨٢، ويعيش إذن فى ماضيه بالذات فى حلقته اللبنانية، فالمواجهة الدائرة وفقًا لذلك هى عرفات شارون، فإذا كان شارون فى عام ١٩٨٢ قد حمل عبر العدوان عرفات على الرحيل من بيروت والتى عاد بعدها إلى لبنان فى طرابلس، فإن مشهد رحيل عرفات من غزة وإجباره على ذلك قد يكون هاجسًا رئيسيًا لشارون ومحركًا لخطته واستراتيجيته إزاء الانتفاضة، ومجريات الوقائع فى المواجهة تشير إلى أن شارون يستهدف بنية السلطة الفلسطينية الأمنية والعسكرية، بهدف إفقاد عرفات مصداقيته وكسر هيبته أمام شعبه، وإضعاف هياكل السلطة ودفعها إلى الانهيار.

والسؤال الذى ربما يؤرق شارون هو كيف استطاع هو - أى

شارون - حمل عرفات على الرحيل من عاصمة عربية عام ٨٢ ولا يتمكن من إجباره على الرحيل من غزة، أى من أراض ما زالت إسرائيل تسيطر على منافذها ومعابرها ومياهها الإقليمية وأجوائها ذلك لأن شارون حيث إنه لم يتغير فإنه ليس بمقدوره استيعاب المعطيات الجديدة فى الموقف الإقليمى والدولى، ولا يستطيع أن يدرك أن السلام فى هذه المنطقة مطلب إقليمى ودولى شاء أم أبى.

غير أن الهاجس اللبنانى الذى يسيطر على شارون لا يقتصر فحسب على عرفات وعام ١٩٨٢، بل له وجه آخر هذه المرة، حيث انهارت جهود شارون فى لبنان، واضطر الجيش الإسرائيلى للانسحاب مهرولا من الجنوب فى مايو ٢٠٠٠، تحت وطأة ضربات حزب الله اللبنانى..

ليس هذا فحسب بل أصبحت مقاومة حزب الله لإسرائيل حاضرة، وبقوة فى المواجهات الفلسطينية - الإسرائيلية، فهزيمة إسرائيل الجزئية فى لبنان تستدعى تعويضًا مقابلاً لها، يتمثل فى انتصار إسرائيل على الانتفاضة وإعادة بناء قوة الردع الإسرائيلية بل استخدامها فعلا للحؤول دون تطور مصداقية نموذج مقاومة حزب الله اللبنانى، وخلق نموذج فلسطينى على غراره خاصة وأن مضاعفات ذلك الإسرائيلية شديدة ومؤثرة، حيث تجرى المواجهة فى الأراضى التى تحتلها إسرائيل والمجاورة لها، وداخل الخط الأخضر، وحيث التداخل الديموجرافى والاقتصادى والجغرافى

يمارس تأثيره وبقوة.

خطـة شـارون ورهـاناته

يتمثل التحدى الخامس لاستمرار الانتفاضة فى رهانات شارون وخطته، حيث صعد شارون إلى الحكم بهدف تحقيق الأمن للإسرائيليين، ووعد الناخب الإسرائيلى بذلك، أما أداة تحقيق هذا الهدف فهى القوة المجردة والغاشمة المتمثلة فى قوة الردع الإسرائيلية، القوة فى تفكير شارون هى المعيار الأساس الحاكم وحجر الزاوية فى تفكيره العسكرى، وتحقيق الأمن للإسرائيليين، نظرا لتشابكات الوضع الراهن، لن يتأتى إلا عبر إخضاع الفلسطينيين وإجبارهم على الاكتفاء بما حصلوا عليه حتى الآن، وتركيعهم بالقوة.

خطـة شـارون

تشمل خطة شارون مرحلتين الأولى تتمثل فى شن هجمات عسكرية لإضعاف سلطة عرفات، وتقليص هيبته أمام الفلسطينيين، وليس بالضرورة وفقًا لخطة شارون أن تكون هذه الهجمات استعراضية؛ لأنها قد تكون غير مثمرة ولها تداعياتها على الصعيد الدولى، ولتنفيذ هذه المرحلة ينبغى يوميًا تخريب مواقع وتحصينات للقوة الفلسطينية خاصة فتح التى تمثل العمود الفقرى لسلطة عرفات، عبر الاغتيالات للنشطاء والعسكريين الفلسطينيين وهدم المنازل وحرق

الحقول وانتزاع الأشجار، ومحاصرة المدن والقرى الفلسطينية وغيرها من الأساليب التى يتضمنها الخيال التدميرى لشارون.

تعقب المرحلة الثانية من خطة شارون تحقيق أهداف المرحلة الأولى؛ أى عندما تكون السلطة الفلسطينية على حافة الانهيار، حيث يستطيع شارون إجبارها وعرفات أو من سيخلفه على القبول بتوقيع الاتفاق المرحلى طويل المدى مع إسرائيل الذى لا ينال فيه الفلسطينيون أكثر مما حصلوا عليه حتى الآن.

إن هدف هذه الخطة هو تخفيض سقف التطلعات والطموحات الفلسطينية، إلى الحد الذى يتوافق مع متطلبات الأمن الإسرائيلى والإجماع الإسرائيلى حول حدود ما ينبغى أن يحصل عليه الفلسطينيون، تحظى هذه الخطة بموافقة الإسرائيليين حيث أعرب ٦٣٪ ممن أجرى عليهم استطلاع للرأى عن اعتقادهم بأنه لا يمكن أن يصلوا إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، وخلف هذه النتيجة يقف ولاشك الاعتقاد السائد لدى أغلبية المسئولين السياسيين الإسرائيليين، لا يستثنى من ذلك يوسى ساريد زعيم ميرتس، بأن خطأ عرفات الأساس هو عدم قبول المقترحات الكريمة لباراك فى كامب دافيد، ويتحمل باراك شخصيا مسئولية خاصة إزاء وضعية الرأى العام الإسرائيلى حيث أكد أن الفلسطينيين يريدون المواجهة وليس السلام.

هشاشة الوضع العربى

يضاف إلى ما تقدم أن شارون اكتشف هشاشة الوضع الإقليمى العربى، واختبر ردود الفعل العربية على أكثر من صعيد الفلسطينى ومواجهة الانتفاضة، والسورى - اللبنانى، وعرف حدود المنطق الكامن وراءها وقدرة النظم الحاكمة وسياساتها على السيطرة على موجات الغضب السابقة واللاحقة، وأن هذه الموجات لا تصنع سياسات وإنما تحتج عليها، وربما لم يغير انعقاد القمة الدورى من الأمر شيئاً ملموسًا حتى الآن وإلى حين إشعار آخر.

وكانت الرسائل التى وصلته عبر مبعوثيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من أطراف عربية عديدة ينصرف مباشرة مضمونها إلى نسيان ماضيه، وتجاهله، والتعويل على التغيير فى شخصه وسياسته بحجة منحه الوقت اللازم لتشكيل حكومته وبلورة سياسته، وأن شارون فى الحكم غير شارون فى المعارضة وأنه فى عام ٢٠٠١ غيره فى عام ١٩٨٢ أو ١٩٧٠ أو خلال الخمسينيات، وأن المهم ما سيفعله وليس ما فعله، وفهمت هذه الرسائل من جانبه على أن العرب لا ينتوون مخاصمته أو مقاضاته على جرائمه، أو المطالبة بمحاكمته، أقصد مجرد نية محاكمته فشارون يحظى بحصانة ليس باعتباره رئيسًا للوزراء، ولكن باعتباره يهوديًا إسرائيليًا لا يسرى عليه ما يسرى على آخرين من العرب أو غيرهم.

وقد عبرت شالوميت ألونى عن ذلك بصراحة عندما قالت إننا لا

نقدم لمحاكمة دولية لأننا يهود ويملك الأوروبيون والمسيحيون إزاءنا عقدة ذنب نحن - أى اليهود - الضحايا التى لا تتقادم وبوصفنا كذلك نفعل ما يحلو لنا.

معركة الإعلام الدولى ولغة السبعينيات

أما على الصعيد الدولى فقد نجد شارون عبر حملة العلاقات العامة والدعاية التى نظمتها إسرائيل والمؤسسات اليهودية المختلفة فى استدعاء وإحضار صورة الفلسطينى الإرهابى، وتوصيف مقاومة الاحتلال المشروعة بالإرهاب، وتمكن من مخاطبة المخيلة الغربية والصور التى تحتفظ بها للفلسطينيين والعرب الذين لا يعرفون إلا الإرهاب والعنف، ولجأ إلى اللغة التى استخدمت فى الستينيات والسبعينيات لإلصاق التهم بالشخصية الفلسطينية وتحميلها مسئولية العنف، ونزع المصداقية الدولية عن القيادة الفلسطينية ومطالبة الإدارة الأمريكية بإعادة إدراج عرفات وفتح ومنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من الدول والمنظمات ضمن قائمة الإرهاب.

ولم يستوعب بعد حقيقة التنازلات التى أقدم عليها العرب والفلسطينيون، بقبولهم لنحو ٢٢٪ من أراضى فلسطين التاريخية، تلك التنازلات التى لم يحسن العرب استثمارها على الصعيد العالمى والدولى باعتبارها سقف التنازلات الممكنة.

خسائر المواجهة وآليات التعويض

بيد أن أهم وأخطر التحديات التى تواجه استمرار الانتفاضة هو القدرة على تحمل الخسائر فى المواجهة وامتصاص مضاعفاتها؛ ذلك أن المواجهة الحالية تدخل ضمن المواجهات الصفرية أى أن كل مكسب لطرف فيها، هو بالضرورة خسارة للطرف الآخر، ومن ثم ترتبط محصلة هذه المواجهة بالقدرة على التحمل والصبر وطول النفس وضبط ردود الأفعال والأفعال ذاتها، ويكسب فى النهاية من يتحمل أكثر، ومن له قدرة على امتصاص مضاعفات الخسائر.

غير أن الأهم من وجهة نظر استمرار الانتفاضة وبما أن الانتصار السياسى فى هذه المواجهة يتوقف على من يحتمل أكثر، ليس بالضرورة الخسائر، وإنما كيفية وآلية تعويضها، وإحلال الموارد المضارة بسبب المواجهة، بموارد جديدة وصيانتها وإصلاحها، ففى الوقت الذى تمتلك فيه إسرائيل كدولة داخليًا وخارجيًا قدرة هائلة على تعويض خسائره، لا يمتلك الفلسطينيون بدائل قوية للتعويض؛ فالدعم العربى محدود، ومعظمه لم يصل بعد، وتحتجز إسرائيل أموال الضرائب التى تؤول إلى السلطة الفلسطينية، ومن ثم يستمد الدعم العربى للانتفاضة أهميته، لتعويض خسائر الفلسطينيين والحؤول دون انهيار اقتصادهم وتعزيز صمودهم فى وجه الخطة الإسرائيلية.

الوحدة الوطنية الفلسطينية والتماسك الداخلى

أما على صعيد الوضع الداخلى الفلسطينى، فإن أهم شرط لاستمرار الانتفاضة هو بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، وصياغة الإجماع الوطنى حول أهداف الانتفاضة، وإزاحة التعصب التنظيمى وروح الحزبية وتصفية الحسابات القديمة، هذه الروح التى من شأنها تعزيز الانقسامات وتعميم البلبلة والحيرة فى الصف الفلسطينى وإضعاف الروح النبيلة التى تسترشد بها الانتفاضة.

إن هدف إسرائيل نزع المصداقية عن السلطة الفلسطينية، وإظهار الشعب الفلسطينى كما لو كان قيادة قادرة على ضبط الأمور والتفاوض باسمه، وأن الحالة الفلسطينية أقرب إلى الحالة الصومالية.

ولاشك أن محاولة تهميش دور السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح فى الانتفاضة مناقض لمجريات الوقائع.

مصير المواجهة والبيئة العربية والدولية

ويبقى فى النهاية أن مصير المواجهة المفتوحة الآن بين إسرائيل والفلسطينيين، لن يتقرر إلا فى إطار أوسع يتجاوز الطرفين، ذلك أن السلام بين أولئك وهؤلاء ليس شأنًا فلسطينيًا وإسرائيليًا فحسب بل هو شأن عربى وإقليمى ودولى، وذلك يعنى ضرورة أن ينخرط

مشروع الانتفاضة فى إطار استحضار البعد الدولى الذى لازم القضية الفلسطينية منذ بدايتها، وهو جهد يدخل فى صميم مهمة النظام العربى والدبلوماسية العربية؛ لأنه فى هذه المواجهة التى لن تتقرر لمصلحة الفلسطينيين والعرب إلا إذا توافر لها عمق عربى مادى ومعنوى وسياسى ودبلوماسى بمستوى التحديات المطلوبة فى المرحلة الراهنة.

المستحيل الممكن.. خيار المقاومة وإنهاء الاحتلال

يوشك عام على الانقضاء، منذ أن بدأت انتفاضة الأقصى والاستقلال فى ٢٨ من سبتمبر عام ٢٠٠٠، وعبر هذه الشهور المنصرمة جربت إسرائيل فى عهد باراك وعهد شارون كافة الأسلحة الذكية والغبية إن جازت هذه التفرقة - بهدف بث الرعب فى قلوب الشعب الفلسطينى، وحمله على القبول بواقع الاحتلال، أو بواقع أوسلو الذى لا يخرج بحال عن حدود الاحتلال غير المباشر، وبالرغم من ذلك فإن الانتفاضة لم تتوقف - ويبدو أنها لن تتوقف - بل هى ماضية فى طريقها، رغم الثمن الذى يدفعه الفلسطينيون فى مواجهة غير متكافئة وغير متوازنة.

عام من الجوع والفقر والعوز والدمار واقتلاع أشجار الزيتون وقتل الأطفال والمناضلين والنساء والشيوخ؛ عام حرقت فيه إسرائيل

الأخضـر واليابس، واستخـدمت فيه أسلحة لـضرب الفلسطينيين لم يستـخدمـها نظام البيض العنـصرى السابق فى جنوب أفـريقيـا ضد الإفريقيين؛ ومع ذلك فـإن الهدف الإسرائيلى المتمـثل فى كسر إرادة وشوكة الفلسطينيين ما زال بعيد المنال.

بيد أن انقضاء ما يقرب العام على الانتفاضة، هو مناسبة لا ينبغى أن تمر دون تأمل الوضـع الراهن، خـاصـة شـقـه الفلـسطينى، أى علاقات السلطة الفلسطينية بالانتفـاضة، وعلاقة هذه الأخيرة بالسلطة ومـدى تكامل أو توافق الأهداف لكليـهـما فـى المرحلة الراهنة، من تطور المواجهـات، وكذلك الأفق السياسى والعـملى الذى يؤطر كلا منهما، ويبلور الاستـجابات والسلوك وعدد طبيعة المهـمات ومسالك ومجـريات النضال الفلسطينى فى المرحلة المصيـرية الراهنة، وإذا كان مصير الانتـفاضة ونتائج المواجهة الجارية الآن مـحكوم بمثلث معروف تتـمـثل أضـلاعـه فى الموقف الفلسطينـى الداخلى والموقف العـربى والإسلامى والموقف الدولى، ونريد هنا أن نعالج الموقف الفلسطينى؛ خريطة القوى السياسية الفلسطينية فى علاقاتها المتشابكة والمتداخلة مع الانتفـاضة من ناحية والسـلطة الفلسطينية من ناحيـة أخرى والمنظور السـياسى والفكرى الـذى ينتظم فيـه أداء كل منهـما والهـدف الذى يسعى إليـه، فى حين لن نتعرض للمـوقف العربى والدولى باعتـبار تطور هذين الضلعين من المثلث بحاجة إلى معـالجة مستقلة - ويركز على مواجـهة إسرائيل شارون أو إسـرائيل بلا شارون، أو باختـصار

إسرائيل، سواء ذهبت حكومة الوحدة الوطنية بزعامة الليكود أو حلت محلها حكومة للعمل أو ما دون ذلك من احتمالات.

ولاشك أن الخلفية التى تنطلق منها وتستند إليها هذه المعالجة للموقف الفلسطينى تتمثل فى تقديرنا - فى التباعد التدريجى الظاهر والمضمر منه، بين المنظور السياسى الذى تعالج منه السلطة الفلسطينية آفاق وأهداف الانتفاضة، وتستثمر فيه المهمات النوعية التى تقوم بها فى مواجهة الاحتلال والمستوطنين والسياسات الإسرائيلية الخاصة باغتيال المناضلين والناشطين الفلسطينيين من كافة الفصائل التى تشارك فى الانتفاضة، وبين المنظور السياسى للانتفاضة ذاتها المعبر عنه صراحة وضمنا فى التعليقات والتصريحات التى يدلى بها عدد كبير من قادتها وقادة الفصائل التى تشارك فيها.

ففى حين يحرص الخطاب الفلسطينى الرسمى فى مختلف تجلياته اللفظية والسياسية الموجهة للرأى العام الفلسطينى أو الرأى العام العربى والدولى على محاولة بعث الحياة فى منظور المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واستعادة روح أوسلو واستحقاقاتها، والتزاماتها التى كان على الجانب الإسرائيلى الوفاء بها وتنفيذها، والعودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ٢٨ من سبتمبر عام ٢٠٠٠، والبحث مجدداً فى ضرورة تنفيذ إعادات الانتشار المتبقية والقضايا النهائية على نحو خاص القدس واللاجئين والحدود والدولة، تنزع الانتفاضة والقوى التى تشارك فيها إلى تجاوز صيغة

أوسلو، والتطلع لوضع حد ونهاية للاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية بمقدساتها الإسلامية والمسيحية على حد سواء بتبنى خيار المقاومة.

وبطبيعة الحال لن يمكننا فهم هذا التباعد التدريجى بين هدف الانتفاضة كما تراه القوى السياسية المنخرطة فيها، وهدف الانتفاضة كما تراه السلطة الفلسطينية إلا بالنظر فى طبيعة الظروف والملابسات التى دفعت بانتفاضة الأقصى والاستقلال إلى حيز الوجود، خاصة ما تعلق منها بأوسلو كإطار لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

قبل الفلسطينيون فى الضفة الغربية وغزة أو غالبيتهم على الأقل صيغة أوسلو، ليس لأنها أفضل صيغة ممكنة، أو لأنها تحقق الحد الأدنى لمطالبهم الوطنية المشروعة؛ أى دولة فى حدود ٢٢٪ من مساحة فلسطين الانتدابية، ولكن بالأساس لأنها زرعت الأمل فى التقدم صوب هذه المطالب الوطنية والخلاص التدريجى من الاحتلال، وسطوته على مقدراتهم، والتطلع لنهاية تدريجية لمعاناتهم الاقتصادية والمعيشية، بيد أنهم وبمرور الوقت "سبع سنوات"، واستكشاف حصاد الممارسات الإسرائيلية، خاصة ما تعلق منها بالأرض والاستيطان وطبيعة الاحتلال والمسلك الإسرائيلى إزاء استحقاقات هذه الاتفاقيات، أخذت بوادر هذا الأمل فى التراجع، وأخذ الواقع الذى تمخضت عنه فى الظهور، لينبئ بمصير يوصف بالأمل فى

الخلاص من الاحتلال.

فمنذ توقيع اتفاق أوسلو فى سبتمبر عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٠ ارتفع عدد سكان المستعمرات الإسرائيلية دون حساب القدس ومحيطها من ١١٠,٠٠٠ مستعمر إلى ١٩٥,٠٠٠، أى بزيادة تبلغ ٧٧٪ فى عدد هؤلاء المستعمرين، وبذلك بلغ المعدل السنوى المتوسط لزيادة عدد المستعمرين إلى ١٢ ألفًا بين عامى ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٠، وهو معدل يفوق المعدلات السابقة لهذا التاريخ، أى ٩٦٠٠ بين عامى ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٦، وفى هذا الإطار فإن مصادرات الأراضى بلغت حدوداً غير مسبوقة، وبالمثل بناء المساكن فى عهد باراك وقبله فى عهد نيتانياهو، يضاف إلى ذلك أيضًا مشروعات الطرق الالتفافية للربط بين هذه المستعمرات ونقاط التفتيش العسكرية المنتشرة فيها.

وهكذا فإن واقع أوسلو الذى تجسد فى الأراضى الفلسطينية المحتلة عبر هذه السنوات السبع العجاف، من خلال زيادة عدد المستعمرين والمستعمرات، وزيادة مصادرات الأراضى الفلسطينية والطرق الالتفافية، وعزل المناطق والأراضى الفلسطينية بعضها عن البعض الآخر، بالحواجز العسكرية والتواجد غير المباشر لقوات الاحتلال، والسيطرة الإسرائيلية الأمنية على المنافذ والمعابر والحدود مع مصر والأردن، والتنصل الإسرائيلى عن الاستحقاقات، وكان التراكم الذى أحدثه فى الواقع والوعى الفلسطينى بحاجة إلى الانفجار، وقدمت له

حكومة باراك فى مؤتمر كامب دافيد الثانى ما يفصح عن طبيعة السلام الإسرائيلى المطلوب، عندما تعلق الأمر بالقدس والحرم القدسى واللاجئين، وعندما فشل المؤتمر تواطأ باراك مع شارون لهدم المعبد على رؤوس الفلسطينيين وتحميل قيادتهم مسؤولية هذا الفشل.

كان للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة عذرًا فى تحمل سنوات أوسلو العجاف، حتى مؤتمر كامب دافيد الثانى فى يوليو ٢٠٠٠، أى تحمل هذا الواقع "المؤقت" حسب صيغة أوسلو فى انتظار ما يسفر عنه المستقبل أى بحث قضايا الوضع النهائى، وعندما تبين لهم حقيقة الارتباط بين الوضع المؤقت والدائم، وأن هذا الأخير ليس بأفضل مما سبقه، وأنه لا يحمل أفقًا للانفراج فى واقعهم، لم يعد ثمة ما يبشر بالأمل، فكانت الانتفاضة ردهم على هذا الواقع المتردى.

رأى الفلسطينيون بأم أعينهم كيف تحترم إسرائيل اتفاقاتها الشفوية مع حزب الله اللبنانى عبر الوسطاء الدوليين، ولا تحترم اتفاقياتها المكتوبة مع الفلسطينيين، رأوا كيف هرولت القوات الإسرائيلية بالانسحاب من الجنوب اللبنانى دون قيد أو شرط، وكيف تحاول إسرائيل فى كل مرة أن تعيد الاتفاق فيما اتفاق عليه، أو أن تخرج من الاتفاق السابق بينها وبين الفلسطينيين إلى اتفاق لاحق أسوأ، يقلص من التزاماتها ويمنحها فرصة للتخلص من الالتزامات السابقة، وفق ما اتفق عليه سلفًا، والحال أن أوسلو بطبيعتها، وطبيعة توازن

القوى المفقود فى بنيتها وغموضها غير البناء، هى السبب العميق وراء بدء الانتفاضة، وأصبح تجاوزها هو الهدف؛ أى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى وتفكيك المستوطنات وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس عن طريق استمرار الانتفاضة ضد إسرائيل وتبنى استراتيجية المقاومة طويلة المدى للاحتلال.

ففى الوقت الذى يفصح فيه مسار الانتفاضة وتطور عملياتها النوعية فى عمق إسرائيل داخل ما يسمى بالخط الأخضر، وفى الأراضى الفلسطينية المحتلة فى جنين والخليل ومخيم دير البلح وغيره من الأماكن عن تبنى خيار المقاومة بشكل واضح حتى يتم جلاء القوات الإسرائيلية منها، تبدو السلطة الفلسطينية عازمة على المضى فى إحياء أوسلو وتوصيات ميتشيل وخطة تينيت، والبحث فى أية مبادرات سياسية تؤسس لاستئناف التفاوض مع إسرائيل، فى إطار الأفق السياسى لأوسلو، والذى تم اختباره فى الواقع عبر هذه السنوات السبع، وكيف قاد مسار أوسلو لهذه الحرب الحالية من جانب إسرائيل على الفلسطينيين، وكيف أتاحت أوسلو لإسرائيل إرجاء القضايا الحاسمة والخطيرة إلى مدى زمنى طويل، تستطيع عبره فرض وقائع جديدة على الأرض، والتهرب من اعترافها بأنها قوة احتلال وأن الأراضى التى تقوم باحتلالها هى أراضٍ محتلة، وليست أراض متنازعًا عليها كما يحلو لإسرائيل أو توصفها.

بيد أن معالجة موقف الانتفاضة والقوى السياسية المنخرط فيها

وموقف السلطة الفلسطينية من الانتفاضة، لا يعنى بحال من الأحوال إقامة نوع من التعارض والتضاد والانفصال بين السلطة والانتفاضة وقواها السياسية، ذلك أن الانتفاضة الراهنة هى حصاد التداخل والتشابك بين السلطة الفلسطينية والقوى الوطنية والإسلامية فى أوساط الشعب الفلسطينى، بل إن "فتح" وهى كبرى المنظمات الفلسطينية والعامود الفقرى للسلطة الفلسطينية تقوم بدور حاسم عبر التنظيمات المختلفة التى تشملها منذ بدء الانتفاضة وحتى الآن ولا شىء ينبىء بعكس ذلك، وذلك فضلا عن دور السلطة ذاتها وبناها الأمنية والسياسية فى استمرار الانتفاضة ومقاومة الاحتلال.

وفى إطار هذا التداخل والتشابك ينبغى للسلطة الوطنية الفلسطينية أن تتحرر تدريجيا من ميراث أوسلو والقيود التى يفرضها بهدف الانخراط فى المشروع الفلسطينى الوطنى للمقاومة ضد الاحتلال، وتضييق الفجوة بين ما يريده الشعب الفلسطينى من الانتفاضة وبين ما تريده السلطة؛ على نحو أو آخر أى تحسين شروط التفاوض حول أوسلو ذاتها أو ما هو أقل منها، وذلك يعنى صياغة استراتيجية جديدة للمشروع الوطنى الفلسطينى يوحد بين السلطة والقوى السياسية الوطنية والإسلامية بهدف دعم الأداء السياسى والميدانى وبناء ركائز المقاومة فى إطار زمنى طويل نسبيًا، وقطع الطريق على إسرائيل لدفع السلطة الفلسطينية لمواجهة القوى الإسلامية حماس والجهاد بحجة تجذر نفوذ الراديكالية الإسلامية

وكسر الإجماع الإسرائيلى حول التنكر لحقوق الفلسطينيين.

بيد أن تحرير السلطة الفلسطينية من ميراث وقيود أوسلو والانخراط فى مشروع المقاومة بهدف إنهاء الاحتلال ما سيترتب عليه عزلة السلطة الدولية والإقليمية وفقدانها المصداقية التى حظت بها بعد الانخراط فى مشروع أوسلو، وتصاعد الضغوط عليها فى وقت يحتاج فيه الفلسطينيون إلى العالم أكثر من أى وقت مضى، وهذه إحدى المعضلات التى ترتبط بالمعادلة الفلسطينية الجديدة التى يمكن أن يسفر عنها تطور الأوضاع فى الأراضى المحتلة.

لاشك أن التوصل على الصعيد الفلسطينى إلى مثل هذه الاستراتيجية التى تضع السلطة الفلسطينية والقوى الوطنية والإسلامية فى إطار مشروع المقاومة للاحتلال بهدف دحره وإنهائه وفقًا للقرارات الدولية، لن يجد طريقه إلى حيز الواقع بمجرد إعلانه أو الاستقرار عليه كشعار المرحلة الحالية، بل لابد وأن تترجم هذه الاستراتيجية فى آليات وخطط عمل ميدانية وسياسية ومهمات نوعية لدعم استمرار الانتفاضة، وتعظيم قدرة الشعب الفلسطينى على الصمود والحياة والمقاومة وذلك يقتضى توفر درجة عالية من التوافق الوطنى على هذا الهدف، ودمج القوى الوطنية والإسلامية فى إطار قيادة جماعية قد تكون حكومة وحدة وطنية فلسطينية، تترجم وتعبر عن الواقع الملموس الآن؛ أى استهداف الجميع من قبل حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية بزعامة مجرم الحرب شارون فهى لم تفرق بين أعضاء فتح

وأعضاء حماس والجهاد وأعضاء الأمن الفلسطينى للسلطة، وتتولى مثل هذه القيادة الإدارة الميدانية والسياسية على حد سواء، وهذه المهمة بدورها تقتضى تطوير صيغ العمل الميدانى وتأليف لجان للمقاومة الشعبية من جميع القوى السياسية وأن يتوفر لهذه اللجان أدوات الدفاع عن المجتمع الفلسطينى ومواجهة الخطط القائمة لإسرائيل فى اقتحام المدن والقرى الفلسطينية أو إعادة احتلالها أو حمل وإجبار الفلسطينيين على الرحيل.

ولاشك أن هذه الاستراتيجية لابد أن تأخذ فى الاعتبار عددًا كبيرًا ومتنوعًا من العناصر التى تدخل فى تشكيلها ونجاحها مثل الجمع بين الإرادة والحسابات الواقعية لمحصلة القوى المنخرطة فى الصراع، وكذلك المواءمة بين الأهداف والأدوات فقد يكون الهدف واضحًا ولا تتوفر الأدوات اللازمة حسابيًا لإنجاحه، والعلاقة بين الشعار والواقع، وتوحيد مراكز التوجيه والسيطرة؛ لأن تعددها وكثرتها قد يفضى إلى الوهن والشلل وأخيرًا وليس آخر، إدراك حقيقة أن الطرق تتعدد للوصول إلى ذات الهدف فليس ثمة طريق واحد للوصول إلى الهدف، وحجة ذلك عمليًا هو الجمع بين الأساليب والأدوات فى مزيج متناسق لتعزيز تحقق الهدف أى المقاومة المدنية السلمية والمقاومة المسلحة على حد سواء، فالأولى لغة قد يفهمها عالم اليوم أكثر، والثانية حق دولى معترف به أو يجب أن يحصل على الاعتراف من الرأى العام وإن طال الزمن.

إن هذه القرارات الصعبة ليس بمقدور القادة الميدانيين أو القادة العسكريين اتخاذها بمفردهم بل هى بحاجة لتضافر جهود أولئك وهؤلاء فى إطار ديموقراطى يبحث احتمالات تطور المواجهة مع إسرائيل.

حديث الحرب والسلام

حرص شارون مجرم الحرب ورئيس وزراء إسرائيل، منذ تصدره مسؤولية الحكم فى إسرائيل، فى أوج الانتفاضة، على أن يؤكد لدى خصومه انطباعًا كان سائدًا من قبل؛ بأنه مجنون، ولا يمكن التنبؤ بما سيقدم عليه، وأنه لا حدود لحماقته، وذلك بالرغم من نصائح مستشاريه وخبراء العلاقات العامة الذين أداروا حملته الانتخابية، والذين حاولوا صنع صورة جديدة لشارون، يمكنه أن يقدم بها نفسه للعالم، وتتمثل ملامح هذه الصورة فى إبراز شارون كرجل سلام عبر تجنب الخوض فى تفاصيل خطته إزاء الانتفاضة، والشعب الفلسطينى وتفادى الحديث عن ماضيه فى الدفاع عن دولة إسرائيل، وتحاشى الإعلان عما سيفعله.

بيد أن شارون لم يكن بمقدوره الالتزام بهذه الصورة الجديدة، التى رسمها له معاونوه ومستشاره، وإن صح التزامه بها خلال الحملة الانتخابية فإن وضعيته تغيرت بفوزه وتوليه الحكم، فى الوقت الذى

تمارس فيه الانتفاضة ضغوطها عليه، وتحاول كسر نظريته فى الأمن للإسرائيليين دون السلام، فأخذ يفصح شيئًا فشيئًا عن شخصيته الحقيقية ويدلى بتصريحات تنبىء بحقيقة موقفه ونواياه، خاصة ما تعلق منها بحرب الاستقلال الإسرائيلية التى لم تنته بعد.

وجد شارون فى استعادة شخصيته الحقيقية باعتباره مجرمًا ومجنونًا وأحمقًا، لا سقف لما يمكن أن يقدم عليه، عنصرًا مهمًا فى استراتيجيته؛ فتأكيد هذه الصورة من شأنه إرباك الخصوم، وشل فاعليتهم، وتجميد قدرتهم على المبادأة، فعندما نواجه خصما نعرف على وجه التقريب من تاريخه أو شخصيته، الحدود التى يمكنه أن يتصرف فيها، وطبيعة ردود الفعل التى يمكنه الإقدام عليها، حينئذ يمكن بلورة ورسم خطط وتوجهات وبناء مواقف محسوبة إلى حد كبير مخاطرها وتكلفتها، باستثناء تلك التداعيات التى يصعب السيطرة عليها فى الواقع، خاصة فى لحظات التأزم الكبرى والمصيرية.

فى هذا الإطار انطلقت دعوات التهديد بتصعيد المواجهات وإشعال حرب إقليمية فى المنطقة، وتصريحات لبعض وزراء شارون بضرب السد العالى، واعتبار مصر عدوًا بسبب مواقفها من إسرائيل، وظلت الدعوة والتهديد بحرب إقليمية فى المنطقة تظهر تارة وتكمن أخرى، بل إن شارون حاول إكساب هذه التهديدات مصداقية، وتأكيد الانطباع السائد عنه بضرب الرادار السورى، ولسان حاله يقول هآنذا

أضرب ذات اليـمين وذات اليسـار؛ ليؤكـد أنه لا حدود لموقـفه ولا سقف لحماقته.

لعب التهـديد الإسرائيلى بالحرب وامتـداد المواجهة على الصـعيد الإقليم، دورًا خطيرًا فى حـصر ردود الفعل والمواقف الرسميـة وغير الرسمية، فـى دوائر قليلة الفعالية والتأثير فى مـجريات الأمور ودعم الانتفـاضة، ونضـال الفلسطينيين ضد الاحـتلال، وفـرضت سقـفا للحدود التى يمكن أن يصـل إليها التأييـد العربى الرسمى منه وغـير الرسمى، وجمدت المبادرات الممكنة لابتكار قنوات ومـسالك مختلفة لدعم صمود الشعب الفلسطينى على كافة الصعد.

وللأسف فإن السياسة العربية بشكل عام قد وقعت فى الفخ الذى نصبتـه الدعاية الإسرائيلية؛ حيث أكدت السـياسات العربية استـبعاد الحرب، وتأكيد اختيارها السلام كاستراتيجية وحيدة وأحادية، وبرأت نفسـها من شـبهة الانزلاق نحـو الحرب تحت أى ظروف، وعـمقت الخـوف لدى المواطنين من نتـائج الحرب والـدمار وتدهور الأوضـاع الاقتصادية والمعيشية.

وقد فهم المواطنون مضمون هذه الرسائل وأعفوا قادتهم ورؤسائهم من مشـقة السـير فى هذا الطريق، أو الضـغط عليهم للـدخول فى حرب مع إسـرائيل، فالجمهـور يدرك مبدئيًـا معنى الحرب وأعبـائها وتكلفتـها، ولكنه فى نفس الوقت يريد وقف مـسلسل العدوان على شعب عربى أعزل، وإنهاء احتلال إسرائيل لأراضيه، وهكذا فإن بين

استبعاد الحرب عدم القدرة عليها مساحة كبيرة للمناورة والحركة السياسية والإعلامية والدبلوماسية لم يتم استنفاذها واستثمارها على نحو مؤثر وفعال.

والأمر المؤكد أن توالى التهديدات الإسرائيلية طوال هذه الفترة، كانت تستهدف بالأساس إظهار المواقف العربية وبلورتها على النحو الذى برزت به، أى استبعاد الدول العربية الحرب عن حساباتها، حتى تنفذ استراتيجيتها إزاء الانتفاضة وهى مطمئنة، وهى فى مأمن من ردود الفعل والتداعيات الممكنة، وحتى تنفرد بالشعب الفلسطينى فى مواجهة غير متكافئة وغير متوازنة على النحو الجارى فى هذه الآونة، ولكى تتمكن من فض الاشتباك بين قضية الشعب الفلسطينى، وامتداداتها السياسية والعاطفية والمعنوية والاستراتيجية فى العالم العربى والإسلامى.

الحرب التى تهدد بها إسرائيل فى تقديرى هى حرب نفسية، تستهدف فى المقام الأول زرع الخوف فى المحيط العربى، حتى يرتدع عن دعم الانتفاضة بشكل فعال ومؤثر، وحتى تحول دون أن تمتلك الانتفاضة عمقًا عربيًا، يمكنها من الصمود وتعويض الخسائر ومداواة الجروح ورأب الصدع فى البنى الاقتصادية والمعيشية والتحتية لأبناء الشعب الفلسطينى؛ هى حرب نفسية الهدف منها الانفراد بالفلسطينيين وتوسيع هامش المناورة أمام آلة القمع العسكرية للتعامل مع الانتفاضة فى ضوء حسابات واضحة ودون مخاطر.

فى غـمار هذه المناورة الإسـرائيليـة عـجزنا عن إدراك عـدد من الحقائق التى تضع التـهديد الإسرائيلى بالحرب فى حجمـه الطبيعى، وموقعـه النفسى، من بينها أن المجتمع الإسـرائيلى هو أيضًا لا يريد بالضرورة الحرب ولكنه يبحث عن الأمن، ولما كان الأمن الإسرائيلى مهددًا من الداخل أى داخل الأراضى المحـتلة فإن الأفق الذى يحكم السيـاسة الإسرائيليـة سواء فى عهـد شارون أم غيـره هو وضع حد لتمرد الفلسطينيين على السلام بالطريقـة الإسرائيلية، ويدرك المجتمع الإسـرائيلى أن القيـود الداخلية والخـارجيـة على الحرب تحـول دون نشوبها، فـهى مكلفة بشريًا واقتـصاديًا وهى أيضا غير مـبررة دوليا، بمعنى أنها تفتـقد مسوغا يضفـى عليها الشرعية، فـلا هى مهددة من جيرانـها ولا نقض جيرانهـا معاهداتهم معـها، بل على العكس هى التى نقـضت معـاهداتها مع الفلسطينيـين، وتنكرت للاستـحقـاقات الواردة فى اتفاقياتها معهم.

وفضـلاً عن ذلك فـإن التفوق الإسـرائيلى التـقنى والتكنولوجى والعسكرى لا يغيب نقاط ضعفها الظاهرة مثل عدم قدرتها على تحمل عدد كـبيـر من الضحـايا، أو عدم قـدرتها على الدخـول فى حرب طويلة، نظامية أو غير نظامية، أو هزيمتها فى جنوب لبنان وانسحابها دون شروط، وكذلك ضعف مرجعيتها الأخلاقية والإنسانية باعتبارها قوة احتلال، لم تقم وزنًا مطلقًا لقـرارات الأمم المتحدة، أو اتفاقيات جنيف، ويكفى أنهـا القوة الاستعـمارية التى تكاد تكون وحـيدة فى

مطلع القرن الحادى والعشرين.

بيد أن المفارقة فى السياسة العـربية الراهنة التى تستبعد الحرب مع إسرائيل، أنها تظهر الحرب كما لو كانت خيارًا ضمن خيارات أخرى أمام العرب، أو أن العرب كـان بمقدروهم - ولايزال - تجنب الحرب أو القبول بهـا، وهو أمر ينافى الوقائع التـاريخية فمنذ أن اغـتصبت فلسطين، وأنشـئت دولة إسـرائيل فى عـام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ باستثناء حرب أكتوبر، والتى كانت حـربًا دفاعية بعد احتلال إسرائيل لسـيناء والجـولان، فالعـرب لم يكونوا الـبادئين بالحـرب بل كـانت إسرائيل هى التى تـفرض دائمًا هذا الخـيار، ومن يدرى فقـد تفرض هذا الخـيار مـرة أخرى فى غـمرة مـواجهـتهـا الإجرامـية للشـعب الفلسطينى.

ولاشك أن التأكيد على أن خيار السـلام بالنسبة للعرب هو الخيار الوحـيد والممكن من شـأنه أن يستـبعـد الخيـارات الأخرى التى قـد تفرضها الوقائع، أو التى تسعى إسرائيل إلى فرضها، والتى لن يكون فى مقدورنا آنئذ السكوت عنها أو عدم التعامل معها، ذلك أن حصاد المواجهة الدائرة الآن بين الفلسطينيين والإسرائيليين لن تقتصر نتائجها على الدائرة الفلسطـينية الإسـرائيلية بـل ستـتعـداها إلى دائرة أوسع ويمكن لإسرائيل إذا ما فرضت سـلامها المجحف على الفلسطينيين أن تتخذ منه سابقة تسترشـد بها فى التعامل مع المسار السورى والجولان ومزارع شبعـا اللبنانية فضلاً عن تأثير ذلك على عـلاقات القوى فى

الشرق الأوسط عمومًا.

إن إسرائيل لن تفهم من مقولة إن السلام خيار وحيد أمام العرب إلا أنهم عاجزون عن الحرب، ويسلمون بضعفهم مسبقًا وأنهم فاقدون للثقة فى أنفسهم وقدراتهم، ومن شأن ذلك أن تمتلك دائمًا زمام المبادأة، وأن تصيغ بمفردها جدول الأعمال فى المنطقة، وأن تفرضه على المحيط العربى.

بالإضافة إلى ذلك فإن الالتزامات التعاقدية والتعاهدية أى الاتفاقات الخاصة بالسلام لم تمنع أطرافها من الانقلاب عليها أو تعديلها كلما كان ذلك ممكنا، فبعض هذه الاتفاقيات قد وضعت بذورًا لمواجهات حربية فى المستقبل نظرًا لإجحافها بحقوق الأطراف الأخرى. والحال أن دورتى الحرب والسلام متلازمتان عبر التاريخ، فكما أن الحرب ليست أصيلة فى الروح الإنسانية بافتراض أنها خيرة بطبيعتها، فكذلك السلام أيضا بافتراض أن الروح البشرية تميل إلى الاستحواز على مصادر القوة والهيمنة والسيطرة وإخضاع الآخرين لها.

ولا يعنى ذلك بحال أننا ندعو إلى الحرب، بل يعنى الاستعداد لأسوأ الاحتمالات، إذا ما جرت الأمور على نحو نجعل من السلام مجرد واجهة إعلامية ودعائية، يعنى ذلك تجنبًا لعنصر المفاجأة فى المشهد الراهن، وتحسبًا لأشد مساراته درامية ومأساوية حتى لا تأخذنا الأحداث، ولا نستطيع أن نسيطر عليها، كما يعنى أيضًا استنفاذ كافة الوسائل والسبل وطرق كل الأبواب، دون أن نخرج من حسابنا أو أن

نغض الطرف عن أسوأ الاختيارات الممكنة.

إن الحرب بالضرورة مؤسسة شيطانية وشريرة تهلك الحرث والنسل والأخضر واليابس، وقد خبرتها شعوبنا طيلة العقود الماضية فى صراعها مع إسرائيل وآلتها العسكرية وتجنبها بلاشك أتاح قدرًا كبيرًا من الاستقرار وإعادة تخصيص الموارد، وتنمية البنى الداخلية، وتعظيم فرص الحياة والعيش، وليس بمقدور عاقل أن يدعو إليها لمجرد الغضب أو الاستعاضة، ومع ذلك فإنها فى لحظات تاريخية ومفصلية ومصيرية تبدو كقدر لا مفر منه وكضريبة تدفعها الشعوب مقابل تحررها من ربطة الاستعمار والعبودية والأوضاع الحاطة بالكرامة الإنسانية ويكتب القتال على الذين آمنوا وهو كره لهم.

وباختصار فإن التعامل مع الحرب والسلام فى المشهد الراهن فى الشرق الأوسط ينبغى أن يأخذ فى اعتباره السلام كما لو كان خيارًا ممكنًا ووحيدًا ودائمًا، ولكنه فى الوقت ذاته يأخذ فى حسبانه الحرب باعتبارها خيارًا ممكنًا وأن اللجوء اليها غير مستبعد إذا ما دعت الضرورة، وأن الاستعداد لها يأخذ طابع الدوام والاستمرار طالما ظل الخصم طامعًا فى حقوق الآخرين والأولين وتائهًا فى غيه وجبروته واستعلائه.

لقد أدرك الرئيس مبارك منذ وقت طويل أن السلام لا يحميه سوى توازن القوى، وهو ما يعنى أن السلام تحميه القوة، وأن الضعف يحفز الخصم على الانقلاب عليه.

مؤتمر مكافحة العنصرية: دروس ديربان

انتهت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية الذى عقد فى ديربان بجنوب أفريقيا فى يوليو ٢٠٠١، بإقرار الوثيقة الختامية للمؤتمر وبرنامج العمل، وتجنب المؤتمر الفشل الذى كانت تنبىء به كافة المؤشرات والدلائل، والإصرار الغربى على تحجيم ما تعلق بإسرائيل فى هذه الوثيقة، وعلى نحو خاص تجنب توصيف ممارساتها الراهنة ضد الشعب الفلسطينى بالعنصرية، واكتفت الوثيقة بالاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وحق جميع دول المنطقة فى الأمن بما فى ذلك إسرائيل.

ومن الجلى أن هذه الفقرات التى تخص الصراع، بين إسرائيل والدول العربية، أقل بكثير مما كان مأمولا من جانب الدول العربية والإسلامية والشعب الفلسطينى، خاصة وأن الوثيقة قد ركزت على معاداة السامية والهولوكوست، وهى مفردات تنتمى للماضى الأوروبى واليهودى على نحو خاص، فى حين أنها تجاهلت - وعن عمد - الممارسات الإسرائيلية الراهنة، وكأن التذكير بالأولى يبرر لإسرائيل ما تقوم به فى الحاضر، وأن معاناة اليهود فى غابر الزمان تسوغ غض الطرف عما يقومون به ضد الشعب الفلسطينى.

أما فيما يتعلق بقضية الرق والاستعمار فقد حصلت الدول الإفريقية على تنازل مهم من الجانب الأوروبى، على تقديم اعتذار أدبى على عهود الرق والاستعمار، ووعود من الغرب بدعم خطة

النهوض بالقارة؛ عبر القروض الميسرة والمساعدات والاستثمارات خاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء، وقد أقرت التسوية بين أوروبا وأفريقيا العبودية كجريمة ضد الإنسانية، وتم تجنب تعبير "تعويضات" حيث عارضها الغربيون بشدة؛ وذلك تجنبا لمطالبات ملايين الأفارقة من الأحفاد بتعويضات قد تبلغ بلايين الدولارات.

ويبدو أن صفقة ما، أو حلاً وسطًا ما، قد تم الاتفاق عليه بين الفرقاء المتنازعين فى المؤتمر، حول التخفيف من إدانة إسرائيل أو تجنبها أو توصيف ممارساتها العنصرية، مقابل أن يقر الغرب جريمة الرق والعبودية والاستعمار، ويتعهد بمساعدة خطة التنمية فى القارة الإفريقية كبديل عن التعويضات المباشرة الفردية والجماعية، ولاشك أن الدول العربية والإسلامية قد قبلت ذلك تقديراً لجنوب أفريقيا ودورها، وليس اقتناعًا بعدالة ما حصلت عليه فى الوثيقة.

وإذا ما نحينا جانبًا الوثيقة الختامية التى صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية الذى عقد فى ديربان بجنوب أفريقيا، فإن سير وتطور أعمال هذا المؤتمر، يكشف عددًا كبيرًا من الحقائق المهمة التى ستسهم قطعًا فى تشكيل عالم الغد والمستقبل، وستقرر إلى حد كبير طبيعة العلاقات بين الغرب وبقية العالم، وستضع الكثير من الأسئلة حول المستقبل.

فى مقدمة الحقائق التى كشفت عنها أعمال هذا المؤتمر تأتى حقيقة خوف الغرب من مواجهة تاريخه، ورفضه القاطع أن يقوم الآخرون

أى الدول العربية والإفريقية والإسلامية وبقية العالم بهذه المهمة، وهنا يتجلى إلى حد كبير مركب التفوق والإستعلاء الغربى دون أقنعة، ففى حين أن الغرب وعلى نحو خاص الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وغيرهما من الدول الغنية، ينصب من نفسه سلطة أخلاقية لتقويم مسالك بقية الدول والبلدان فى مجال حقوق الإنسان والأقليات والديموقراطية، فإنه لا يسمح لبقية العالم غير الغربى أن يقوِّم تاريخه، وأن يضع هذا التاريخ موضع التساؤل.

غير أن المفارقة هنا والكامنة فى الصورة الغربية عن الشعوب غير الغربية، هى أن بعض ملامح هذه الصورة تمثل صورة الغرب ذاته، والتى لا يريد أن يعترف بحقوق الآخرين لدى صعود المدنية الغربية ولم يعبأ بها فى ممارساته الاستعمارية.

وتتجلى هذه الحقيقة فى ارتباط الغرب بإسرائيل، فهو الذى أنشأها أول مرة، ودافع عنها فى كل مرة تستوجب الدفاع والحماية، وتولى مهمة الدفاع عنها مجددا فى مؤتمر ديربان؛ وفى هذا الدفاع بدا الغرب وكأنه يدافع عن ذاته، وعن صورته أمامها، فهو لم يمارس هذه المهمة فى الدفاع عن كيان خارج ذاته، بل امتداد لذاته فى محيط حضارى وثقافى مختلف، ولاشك أن منطق هذا الدفاع ومحاوره وديناميياته تفصح بجلاء عن طبيعة ارتباطات إسرائيل بالغرب، وعناصر التشابه البنائية التى تشدها إليه، وتدخل ممارساتها - أى إسرائيل - فى حيز الفضاء الغربى التاريخى، فطرد الفلسطينيين

وقتلهم واستلاب ممتلكاتهم وأرضهم هو بذاته طرد وقتل ونهب ممتلكات السكان الأصليين من الهنود الحمر في أمريكا وكندا واستراليا، وغيرها من مجتمعات الاستيطان الحديثة، ويخضع تقويم هذه الممارسات للقانون الأخلاقى الغربى؛ فهى ليست عنصرية وإنما دفاع عن الذات وعن الحضارة فى مواجهة الإرهاب والتخلف والبربرية.

انخرط دفاع الغرب عن إسرائيل، وعن الممارسات التى تعتبر جريمة ضد الإنسانية فى أفق ما يسمى بالدفاع عن الحضارة اليهودية المسيحية الغربية، ورغم أن المرء كان ينظر لهذا التوصيف للحضارة الغربية بعين الاستنكار والشك؛ لأنه كان يرى أن هذا المفهوم من شأنه أن يخفى الهوية الرأسمالية الاحتكارية والإمبريالية للحضارة الغربية، وأنه مفهوم مثالى لا ينبئنا بشىء عن حقيقة العلاقات المادية والإنتاجية التى تتأسس عليها هذه الحضارة، وذلك فى الأفق الماركسى للتحليل، إلا أنه الآن وبعد مراجعة طويلة، أصبح المرء يرى فى هذا المفهوم قدرة أكبر على كشف تجليات الروح الغربية وممارساتها؛ لأنه يشير إلى ما هو أعمق وأكثر دوامًا واستقرارًا، وما هو أقدر على البقاء، بعد أن تتغير أساليب الإنتاج وأدواته وعلاقاته؛ أى المكون الدينى والثقافى المتحرر من الماضى والماثل فى الحاضر.

فبين اليهودية والمسيحية الغربية منذ أن ترجمت التوراة من اللغة الآرامية إلى اللغة اللاتينية، نسجت خيوط وقنوات ومداخل لتشكيل

ثقافة توراتية ساهمت فى تربية العديد من الساسة الغربيين، وتشكيل مخيلتهم السياسية والدينية، وقد تلقى صاحب الوعد المشؤوم لليهود "بلفور" تربية وثقافية توراتية، وغيره من كبار الساسة فى ذلك الوقت، بل إن العديد من المستوطنين الأوروبيين فى العالم الجديد آنذاك "أى أمريكا"، قد أطلق أسماء توراتية وعبرانية على المستعمرات الأولى. .والحال أن دفاع الغرب عن إسرائيل هو دفاع "عقيدى" و"مذهبى" فى جانب كبير وعميق منه، بل يبدو هذا الجانب أكثر ثباتًا وتأثيرًا من جانب المصالح المادية المباشرة للغرب فى انشاء ودعم إسرائيل والدفاع عنها.

أما الحقيقة الثانية التى كشفت عنها أعمال هذا المؤتمر فتتمثل فى الدور الحيوى والمهم للمنظمات غير الحكومية والإعلان الختامى للمنتدى المعقود لها فى المؤتمر حيث صدقت نبوءة الكثير من المحللين والمراقبين والدارسين بأن هذه المنظمات. ستكون فاعلاً جديدًا، ومهمًا فى عالم اليوم، ولا يقلل من ذلك استنكار اثنتى عشرة منظمة أوروبية لحقوق الإنسان لمضمون الإعلان النهائى، خاصة ما تعلق منه بارتكاب إسرائيل لجرائم الإبادة ومساواة الصهيونية بالعنصرية، أو تنصل منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط من مضمون الإعلان، وإذا ما قورن هذا العدد من المنظمات التى تنصلت من الإعلان بعدد المنظمات التى وافقت عليه يبدو ضئيلاً، حيث وافقت على الإعلان ثلاثة آلاف منظمة غير حكومية تمثل ٤٤ تجمعًا إقليميًا.

لقد مـثل الإعلان النهائى لهذه المـنظمات إدانة أخلاقيـة لإسرائيل بمساواة الصهيونية بـالعنصرية وارتكابها جريمة الإبادة فى حق الشعب الفلسطينى، وبذلك هزت بعنف التـفوق الأخلاقى المزعـوم لإسرائيل حول طهـارة ونظافة السـلاح فى القتـال ضد العـرب والفلسطينيين، والتفوق الأخـلاقى الذى يتميز به الـيهود واليهودية، وقـد مثل ذلك تعويضًا لضعف أداء الإعلام العربى الذى عجز عن توفير موارد مالية لتنظيم حـملات إعـلاميـة تبرىء الفلـسطينيين من الإرهاب، وتزيح اليهودى من موقع "الضحية" الأبدية الذى يشغله عبر التاريخ.

أما ثالثة الحـقائق فهى أن هذا المؤتمر ما كان له أن يحـدث ما أحدثه من أصداء واسـتقطاب، لو لم يعـقد فى جنوب أفريقـيا، فـهذا البلد العظيم الذى تخلص من العنصرية والنظام العـنصرى الأبيض منذ سبع سنوات، له تجربة فريدة فى التعامل مع ميراث النظام العنصرى من آلام وجروح وضحايا؛ حـيث لم تلجأ الأغلبية الجنوب إفريقـية إلى الانتقام من مـرتكبى الجـرائم العنصـرية ومنفـذيهـا، ومدبريهـا خـلال الحكم العنصرى، بل شكلت ما أسمته لجنة الحـقيقة والمصالحة، والتى ضمت رجال دين وساسة وقضاة وشخصيات مختلفة من كافة التيارات.

وقد أقرت هذه اللجـنة مبدأ الحقيـقة والاعتراف مقـابل الصفح، الأولى أى الحقيـقة مهمـة لذوى الضحايا وأهليهم، فـمن حقهم أن يعرفوا ماذا حدث لأبنائهم وأقربائهم وكيف، أما الصفح فمن نصيب الذين يعترفون بجرائمهم على الملأ وفى العلن، ويعلنون الندم وطلب

الصفح، وهذه الصيغة الراقية تكفلت بمداواة الجروح ورأب الصدع وترميم الشروخ التى أفضت إليها جرائم النظام العنصرى خلال سنين حكمه، وجنبت البلاد ويلات الانتقام وآثارها.

ومن المؤكد أن هذا المعنى لم يفارق مخيلة الساسة والوفود الغربية التى تشارك فى أعمال هذا المؤتمر فقد كان ماثلا فى أذهانهم، وكان شاغلهم المفاضلة بين عدد كبير من التعبيرات والمصطلحات التى سيترتب عليها نتائج فى المستقبل مثل تعبير "اعتذار" وأسف وحزن وندم عميق وجرائم ضد الإنسانية، وأيا كان التعبير الذى انتهت إليه الوثيقة الختامية للمؤتمر، فإن المجال مفتوح لتداعيات وتفاعلات ومطالبات معنوية ومادية، يريد الغرب أن يصادر عليها بشتى الطرق.

على صعيد آخر فإن الدرس الذى كشف عنه المؤتمر وعقده فى جنوب أفريقيا إعادة الاعتبار للأخلاق فى السياسة، فقد انطوى موقف جنوب أفريقيا على جانب أخلاقى مهم يتمثل فى الوفاء والاعتراف بالجميل ووحدة المعايير، فقد اعتبرت جنوب أفريقيا أن قضية العنصرية لا تتجزأ فى أفريقيا وفلسطين والعالم العربى والإسلامى، وردت على المساندة العربية والفلسطينية لنضال جنوب أفريقيا ضد العنصرية، المعنوية والمادية بأحسن منها، وكان نيلسون مانديلا عندما أصبح رئيسا وبعد استقالته وهو مَنْ فتح الطريق لهذا المنحى الأخلاقى وهيأ الرأى العام فى بلاده لتبنى هذا الموقف وهو سلوك ليس غريبًا على ثائر ومناضل بوزن مانديلا وتاريخه.

وأخيراً وليس آخرا - فإن أعمال هذا المؤتمر وموضوعه أى مكافحة العنصرية كشفت لنا نحن العرب قيمة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة، الجمعية العامة ومجلس الأمن، وما دون ذلك من الهيئات، وأيا كان موقع هذه القرارات من الميثاق - أى ميثاق الهيئة الدولية - والفصل الذى تصدر عنه، وأيا كانت طبيعة هذه القرارات من الناحية الإلزامية والتنفيذية، فإن قيمتها المعنوية والأدبية والأخلاقية والإنسانية والحضارية على درجة كبيرة بل عظمى من الأهمية، حيث رأينا كيف سارعت الولايات المتحدة وإسرائيل أثناء تفكك الاتحاد السوفيتى السابق وانهيار الدول الاشتراكية لاستصدار قرار من الأمم المتحدة لإلغاء قرار الجمعية العامة بمساواة الصهيونية بالعنصرية باعتباره إدانة أخلاقية لإسرائيل، وبعد ما يفوق عقداً من الزمان يدور الزمان دورته لكى نخوض معركة أخرى من أجل تأكيد مضمون هذا القرار وحاجتنا إليه فى المواجهة الراهنة بين إسرائيل والشعب الفلسطينى، وإن كان ثمة من درس فهو أن هذه القرارات حتى لو ظلت حبرًا على ورق فهى تحد للشرعية التى تسعى إليها إسرائيل وانتقاص من الأخلاقية التى تطمح إليها وتدعيها.

إن مؤتمر مكافحة العنصرية قد فتح صفحة جديدة لتصحيح مسار الإنسانية، ووجه نداءً لفحص أعماق الضمير البشرى لتخليص الإنسان من جاهلية القرون الغابرة وبناء عالم جديد يتأسس على المساواة والكرامة رغم العقبات والقيود التى لا تزال قائمة.

إسرائيل - فلسطين.. الاحتلال أعلى مراحل الإرهاب

تتداخل الأوضاع والقوى السياسية فى الساحة الفلسطينية بطريقة ملفتة للنظر، بحيث أن حركة أحد العناصر أو أحد الأجزاء يؤثر ولا ريب فى مختلف العناصر الأخرى والكل، وأى قرار من جانب أى من القوى الفاعلة فى المشهد الفلسطينى، سواء فى السلطة الفلسطينية أو فى المعارضة يرتب فى الواقع تفاعلات وانعكاسات شتى، ليس فحسب على الصعيد الفلسطينى وإنما أيضا على الصعيد الإقليمى والدولى.

ويكمن مصدر هذا التشابك والتداخل فى الأرضية السياسية والوطنية المشتركة التى تجمع بين الفرقاء كافة بصرف النظر عن انتماءاتهم وبرامجهم المعلنة، وتتمثل هذه الأرضية فى أهداف النضال الفلسطينى الوطنى فى المرحلة الراهنة؛ وهى إنجاز الاستقلال وجلاء القوات الإسرائيلية عن الضفة الغربية وغزة وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس، وذلك رغم اختلاف الأساليب والوسائل لبلوغ هذه الأهداف وتراوحها بين المقاومة المسلحة والتفاوض على قاعدة أوسلو وما تبعها من اتفاقات وتفاهمات.

وقد بدت ملامح هذا التداخل والتشابك جلية واضحة فى تداعيات العمليات الفدائية والاستشهادية التى جرت مؤخرًا، حيث استنفرت هذه العمليات الموقف الدولى والإقليمى والعربى، ورتبت ضغوطًا دولية هائلة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى،

ومثلت لإسرائيل فرصة لتكثيف الضغوط على السلطة الفلسطينية والرئيس الفلسطينى بهدف إضعاف السلطة وترويضها وحملها على القبول بما يطرحه شارون وإسرائيل منذ صعوده إلى الحكم.

تواجه السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها واقعًا فلسطينيًا شكلت ملامحه الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية ضد الاحتلال الإسرائيلى؛ حيث انتقل المخيم واللاجئ الفلسطينى إلى مواقع الصدارة فى المشهد الفلسطينى، أثناء الانتفاضة الأولى؛ حيث انطلقت الانتفاضة من مخيمات اللاجئين وشغل الشباب الفلسطينى مواقع القيادة والتوجيه والتنظيم بمعاونة التنظيمات السياسية الفلسطينية المختلفة ومنظمة التحرير الفلسطينية فى مراحل لاحقة، وذلك على حساب تراجع الزعامات التقليدية والوجهاء والأعيان وغيرهم من الفئات، وقد حاولت السلطة الفلسطينية التعامل مع هذا الواقع الجديد؛ عبر توزيع بعض الموارد المادية والرمزية التى تملكها من خلال إتاحة الفرصة للشباب والعناصر التى تقبل الانخراط فى بناها الأمنية والعسكرية والحصول على بعض الامتيازات التى يكفلها هذا الانخراط.

بيد أن مثل هذه المحاولات كانت تصطدم بضآلة الموارد التى تملكها السلطة، وعجزها عن استيعاب العناصر القيادية الجديدة، ومن ناحية أخرى تنامى نفوذ المنظمات الإسلامية، وعلى نحو خاص حماس والجهاد، والتى وإن كانت تعجز عن توفير فرص عمل

وموارد للشباب، إلا أنها تقدم لهم منظورًا سياسـيًا وكفاحيًا يستجيب لحاجاتهم النفسية والسياسية لاستمرار المقاومة ضد الاحتلال واعتبارها الطريق السليم لإنهائه.

على أن العمليـات الفدائية والاستـشهادية التى جرت مـؤخرًا قد خلقت تحديات خطيـرة وعميقة للسلطة الفلسطيـنية وإسرائيل، على حـد سواء، فـهى بلاشك تستند إلـى الخريطة الجـديدة فى المجتـمع الفلسطينى التى حـققتهـا الانتفاضات الفلسـطينية من ناحية، وتعـثر طريق أوسلو وضـآلة مـا أسـفـر عنه من نـتـائج، وتعنت إسـرائيل ونكوصها عن تنفـيذ التزاماتها من ناحيـة أخرى، وتطرح العديد من الأسئلة العـميقـة على السلطة الفلسطينية وإسـرائيل، تتعلق بكيفـية الخروج من المأزق الراهن، ومـستقـبل العملية التـفاوضية والتـسوية واستقرار الوضع الإقليمى أو تدهوره.

وجد الرئيس الفلسطينى نفـسه صبيحة هذه العـمليات فى موقف بالغ التعـقيـد والصعوبة، فـهو مطالب من قبـل-إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والمجـتمع الدولى بوقف ما يسمى "بالإرهاب" أى العمليات الانتحارية، التى تنفذها حمـاس والجهاد وغيرها من كتائب المقـاومـــة المسلحـة الوطنـيـة، وربما يمثل هذا المطـلب أهم وأخطر التحديات التى تواجهها الـسلطة الفلسطينية؛ ليس فحسب لأنه شرط أساس لاستـئناف التفاوض مع إسـرائيل، ولكن لأنه مطلب غامض وينطوى على افتراضات خاطئة وتناقضات يصعب التوفيق بينها.

المطلب الغامض بوقف العنف الكامل ضد إسرائيل، والذى يصر عليه شارون، يبدو متناقضًا مع وضعية الرئيس الفلسطينى ذاتها والسلطة التى يرأسها، فكيف له أن يوفر الأمن لإسرائيل ضد العنف والإرهاب؟ وهو لا يستطيع أن يوفر الأمن للشعب الفلسطينى ضد القوة العسكرية الإسرائيلية، التى تضرب صباح مساء مدن وقرى ومدارس الفلسطينيين وأطفالهم؟ وإذا لم يكن بمقدوره توفير الأمن لمن يفترض أنه يمثلهم، فكيف يستطيع أن يوفر الأمن لغيرهم من الإسرائيليين؟ وإذا كانت إسرائيل بقوتها العسكرية المتطورة ليس بمقدورها أن تحمى مواطنيها من الهجمات، فهل بمقدور السلطة الفلسطينية أن تقوم بهذه المهمة بإمكاناتها المتواضعة أمنيًا وعسكريًا؟.

ومن ناحية أخرى حتى لو افترضنا أن مهمة عرفات أو إحدى مهماته هى الحفاظ على أمن إسرائيل ضد مواطنيه المقهورين والخاضعين للاحتلال، وضد منظمات حماس والجهاد، فكيف يتسنى له القيام بهذه المهمة والقوات الإسرائيلية تستهدف بهجماتها مقار ومؤسسات وبنى الأمن الفلسطينى بهدف إضعافها وإفقادها فاعليتها؟ كيف يمكن لعرفات أن يؤمن هذه الوظيفة فى الوقت الذى تتعرض فيه أجهزته الأمنية لحرب استنزاف طويلة المدى؟

إن السياسة الإسرائيلية تعمل على إضعاف عرفات وإفقاده مصداقيته لدى الشعب الفلسطينى، فى الوقت الذى يطالب فيه بحماية أمنها مع استمرار الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وغزة،

ولأن الاحتلال هو أعلى مراحل الإرهاب فإن استمراره سيفضى حتما إلى مقاومات مختلفة، وهذه هى خبرة البشر، حيث رافق الاحتلال حيثما وأينما وجد استنهاض قوى المقاومة المدنية والمسلحة؛ ذلك أن الاحتلال هو العمل الذى يحتضن العنف، وينتجه ويعيد إنتاجه على نحو منتظم.

تعلم إسرائيل مسبقًا أن عرفات لا يقبل مبدئيًا أن يكون مجرد حارس للأمن الإسرائيلى، كما أنه فعليًا وعمليًا لا يستطيع القيام بهذا الدور؛ بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلى ورفض إسرائيل الانخراط فى المفاوضات واستئناف العملية السلمية، وتبلور الإرادة الوطنية الفلسطينية عبر الانتفاضات لبلوغ الاستقلال، وانخراط العمليات الاستشهادية فى الوعى العام الفلسطينى من منظور المقاومة المشروعة للاحتلال والدفاع الذاتى الفلسطينى، فى مواجهة الحرب غير المتكافئة التى أعلنتها إسرائيل ضد الفلسطينيين، خاصة وأن المراقب لتاريخ وقوع هذه العمليات يلحظ أولاً أنها تأتى دائمًا كرد فعل على الجرائم التى ترتكبها إسرائيل فى حق الفلسطينيين؛ وتعقب دائمًا تنفيذ إسرائيل لعمليات ضد الفلسطينيين، أو ضد قادة وأعضاء حماس فى الداخل أو الخارج، وثانيًا أن هذه العمليات تعقب تعرض الفلسطينيين لانتهاكات جسيمة يقوم بها الجيش الإسرائيلى فى حق الأطفال والمواطنين الفلسطينيين.

تنخرط إذن الحرب ضد السلطة الفلسطينية وأجهزتها ورئيسها فى

إطار الخطة الإسرائيلية التى أعدها شارون، والتى تقضى ببقاء الأمر الواقع الإسرائيلى المفروض على الفلسطينيين، وعدم حصول هؤلاء على أكثر مما حصلوا عليه حتى الآن؛ أى جزء من الضفة الغربية وآخر من غزة، وأن يعلنوا فيه ما يشاءون؛ دولة أو إمبراطورية، لا يهم المسمى طالما لا يمتد إلى الأراضى التى تسيطر عليها إسرائيل فى الضفة الغربية والمستوطنات والقدس، ويطرح قضية اللاجئين.

وفى هذا الإطار فإن إضعاف عرفات وسلطته وإفقاده مصداقيته دوليًا وفلسطينيًا، مهم لحمله على القبول بمفهوم وخطة شارون المتمثلة فى الحل الانتقالى طويل المدى من ٥ سنوات إلى عشر سنوات، تبقى الأمور فيها على ما هى عليه الآن، فليس صحيحًا أن إسرائيل لا تريد السلام، أو أنها لا تريد السلطة الفلسطينية، بل الصحيح أنها تريد هذا وذاك أى السلام وبقاء السلطة الفلسطينية، ولكن بمفهومها وشروطها للسلام مع الفلسطينيين؛ أى سلام يقتصر على المرحلة الراهنة التى أنتجتها اتفاقات أوسلو؛ سلام يتجنب القدس واللاجئين، سلام يحصر الفلسطينيين فى إطار الكانتونات الراهنة، وأخيرًا سلطة تقبل بهذا الأمر وقادرة على قمع معارضيه.

خبرت إسرائيل عرفات فى كامب دافيد الثانية، وفهمت جيدًا أنه لن يقبل ما هو دون الثوابت الفلسطينية المتمثلة فى الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة بعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين، وحل القضايا النهائية بطريقة ملائمة، ومن ثم فهى تريد تطويعه لقبول

الأمـر الواقع وتهيـئتـه نفسـيًا لـذلك، ووضعـه فى تناقض دائم مع الطموحات الفلسطينية وهى مهمة مصيرها الإحباط والفشل.

لم يبق أمام إسـرائيل إلا البحث عن "الخائن المنتظر"؛ أى قـيادة بديلة لعرفات ولمنظمـة التحرير الفلسطينية تقبل أقل بكثـير مما رفضه عرفات فى كامب دافـيد الثانية؛ أى تقبل مفـهوم شارون للسلام مع الفلسطينيين، وأن تتولى بشكل سافر قمع بقية الشعب الفلسطينى فى الضفة الغـربية وغزة، وأن تكون هذه القيـادة الذراع الأمنية لإسرائيل فى الأراضى المحتلة، وحتى هذا البحث سيذهب سدى؛ لأن الساحة الفلسطينيـة التى استنفـرتها الانتفـاضة ليس بمقـدورها أن تخلق هذه القيادة، بل العكس هو الصحيح، أى أنها قادرة على خلق قيادة أكثر راديكاليـة من القيادة الحـالية التى تحـرص إسرائيل على إضـعافـها، وتبديد هيبتها ومكانتها.

والحال أن الخـيار الإسـرائيلى الراهن يتـمثل فى اسـتخدام الـقوة العسكرية والأمنية ضد الشـعب الفلسطينى، بمستويات أعلى، وتفوق استـخدامها هذه الـقوة طوال الفترة السـابقة، وهو خيـار له حدوده ومضـاعفاته وتداعـياته على الصـعيد الفلسطينـى والعربى والدولى، وليس بمقدوره أن يوفر لإسرائيـل الأمن ولا الأمان ولا أن يحقق لها الأهداف السياسية التى تسعى إليها، بل من شأنه أن يفضى إلى تآكل المجتـمع الإسرائيلى، وأن يبـرز إلى حيـز الوجود هشـاشته البـنيوية

والنفسية، وأن يشوه الصورة الدولية التى تحرص إسرائيل على صياغتها وبلورتها فى وجدان ووعى الرأى العام الغربى والدولى، وقد خبرت إسرائيل طوال العامين الماضيين حدود استخدام القوة وعجزها عن قمع مصادر العنف والمقاومة المسلحة، بل تواتر هذه المقاومة واتساعها فى الزمان والمكان.

وما يعنينا فى المقام الأول هو المأزق الفلسطينى الراهن، وكيفية معالجته والخروج منه، بأقل الأضرار الممكنة وبالحدود الدنيا من الخسائر السياسية والمعنوية، مع الاحتفاظ بمقومات الموقف الفلسطينى وأهدافه الحالية؛ ولاشك أن تجاوز هذا المنعطف الخطير فى المرحلة الحالية من النضال الوطنى الفلسطينى بحاجة إلى الحكمة والحنكة والقوة المعنوية والشجاعة والجرأة فى قراءة الخريطة السياسية الحالية الفلسطينية والخريطة الدولية، التى ترسم معالمها مع الحملة الأمريكية الغربية على الإرهاب والحرب فى أفغانستان وتداعياتها.

وفى تقديرى فإن تجاوز المنعطف الراهن فى الساحة الفلسطينية يتضمن إبراز بعض العناصر الأساسية التى يمكنها أن ترسم معالم مخرج لائق ومشرف سياسيًا وعمليًا، فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا فى مقدمة هذه العناصر يجىء الحرص على الوحدة الوطنية الفلسطينية بكافة أجنحتها السياسية الوطنية العلمانية والوطنية الإسلامية، وهذه المهمة فى السياق الحالى، والذى أعقب العمليات الفدائية

الأخيـرة تقتضى من الجانبين تـفهمًا وحـساسية خـاصة لمواقف كل طرف، وتقـديرًا فـائقًـا وبصـيـرة نافـذة لأهداف النضـال الوطنى الفلسطينى، فأطراف الحركة الـوطنية الفلسطينية مطالبين بالنظر إلى منهج كل طرف باعـتبـاره يصب فى النهـاية فى البـوتقة الوطنيـة الفلسطينية، وتحـقيق أهدافها التى تحظى بالإجمـاع، سواء كان هذا النهج متمثلاً فى المفاوضات، وتداعـيات أوسلو وتينيت وميتشيل، أو المقـاومة المسلحـة والفدائـية للاحـتلال، وأن تتـجنب الأطراف التخوين والتكـفير والعمالة، وأن تعى أن الموقف الإسـرائيلى ينشد ضـرب هذه الوحـدة، ودفع الفلـسطينيين للاقـتـتـال والاضـراب الداخلى، وأن تآكل الانتفاضة ذاتها.

ولتـفويت تحـقـيق هذا الهدف يسـتلزم الأمـر مسـاعـدة السلطة الفلسطينيـة على ضـبط الأمور، وتفـادى الضـغوط الدوليـة الراهنة وتحاشى العـدوان الإسرائيلى المبيت على الشـعب الفلسطينى، وذلك قـد يقتـضى التهـاون مع قرار الرئيس الفلـسطينى بوقف العمليـات العسكرية والفـدائية حتى يتبين الخط الأبيض من الخـيط الأسود؛ أى حتى يتـبين حقيقة الجـهود الدولية والدبلومـاسية الأمريكية والـغربية ويتحقق الـشرط الدولى لاستئناف المفاوضـات، وإذا ما تبين أن هذه الجهـود قد تم إحبـاطها من قبل إسـرائيل، ففى هذه الحـالة سيكون اللجوء إلى المقاومة المسلحة قد اكتسبت شرعية أقوى من ذى قبل.

بيد أن ذلك لا يعنى التخلى عن المقاومة المسلحة بل وضع هذه المقاومة فى إطارها الصحيح والمنظور السليم والواقعى، ذلك أن الفلسطينيين لا يملكون ترف تجاهل القوى الدولية والضغوط الدولية وتأثيرها فى أى حل مقبل، كما أنهم يعلمون علم اليقين أن المقاومة وحدها ليست كافية، بل لابد من توفر بيئة إقليمية ودولية سياسية ودبلوماسية مواكبة وملائمة لها، تدعم حصارها السياسى والمعنوى، كما أن المقاومة تنخرط ضمن أدوات وأساليب النضال الوطنى لتحقيق الأهداف السياسية المطلوبة، وليست عمليات انتقام فردية أو جماعية، بل تقاس فاعليتها بمقدار الاقتراب من هذه الأهداف.

من ناحية أخرى فإن تقويض السلطة الفلسطينية وزعامتها الحالية يعتبر فى نهاية المطاف خصمًا من الرصيد الوطنى والاستقلال، المحلى والإقليمى والدولى للشعب الفلسطينى؛ فبقائها وتطورها وتدعيم مقرطتها وشفافيتها، وتدعيم مرحلة ما قبل نشأة الدولة، وهذا الهدف يستلزم الحرص على السلطة الوطنية والتجاوب مع بعض التزاماتها الدولية رغم الاختلاف حول طبيعتها.

ولتقليص هذه الفجوة بين السلطة ومعارضيها ينبغى الشروع فى بلورة وصياغة برنامج وطنى تشارك فى وضع خطوطه وملامحه كافة القوى المنخرطة فى النضال الفلسطينى، وتشارك فى تنفيذه وإدارته مع

إسرائيل والمجتمع الدولى، حتى يمكن تجنب الانشقاق فى الموقف الفلسطينى، وإغلاق باب الثغرات التى تنفذ منها إسرائيل لإضعاف الموقف الفلسطينى.

يضاف إلى ما تقدم أن قبول الهدنة أو وقف الكفاح المسلح لبعض الوقت لإنجاز الأهداف السابقة أى التجاوب مع الضغوط الدولية، والإبقاء على السلطة الفلسطينية، وتدعيم الوحدة الوطنية الفلسطينية، ينبغى أن يترافق مع الوعى بأهمية استمرار الكفاح المدنى الممتد ضد الاحتلال، وتخليص النظرة إلى هذا النمط من الكفاح مما يشعر بها، باعتباره سلاح الضعفاء أو الجبناء أو أن اللجوء إليه ينم عن الضعف وقلة الحيلة وافتقاد الشجاعة، ذلك أن الشجاعة الحقة والقوة الخارقة تتمثل فى التمسك بالأهداف الوطنية أيا كان الخلل فى علاقات القوى وموازينها والإصرار على تحقيق الأهداف، بصرف النظر عن طبيعة الوسائل المستخدمة، وعدم التمييز بينها باعتبارها أن بعض هذه الوسائل يتسم بالشجاعة والوطنية، وبعضها الآخر يتسم بالضعف والجبن طالما ظلت هذه الوسائل تستلهم استمرار الكفاح الوطنى وأهدافه، وقادرة على التعامل مع المعطيات والمستجدات التى تؤطر البيئة الوطنية والإقليمية والعالمية. ■

الفصل الثالث

الإعلام العربي والإسلامي .. ودعم القضية الفلسطينية

دور الإعـــلام المعاصــــــر

يقـوم الإعلام الغـربى بتوحـيد الـعالم، بعـد أن فشلت القـوة السافرة فى هذه المهمـة، ذلك أن القوة المرئية والظاهرة والممثلة فى الجيوش والأسـاطيل والطائرات والوجود العسكرى، تسـتدعى فى الغـالب الأعم مـقاومـةً سـافـرةً وواضحـةً، بل وأشكالاً أخـرى لمعاكسـتها ومقـاومتها حيث لا يـستعصى على الفهـم أهدافها فى السيطرة، والإخضاع وإملاء الشروط، وربما انهارت الإمبراطوريات الاستعمـارية فى الأربعينيات والخمسينيـات تحت وطأة هذه المقاومة وتعدد أشكالهـا، ووضوح أهدافها لـشعوب الجنوب المسلمة وغـير المسلمـة، أما فى حالة الإعـلام كقـوة معنوية، فربما يصـعب تبين أهدافـه بنفس الدرجـة من الوضوح فى حـالة القـوة بالمعنى الذى أشرنا إليه، فهو لا يستخدم سلاحا بالمعنى التقليدى.

كما أنه يتـخذ واجهات تتمـيز ظاهريًا بالبراءة، ويعلن أن مهـمته تتمثل فى نقل المعلومات وتدعيم الاتصال، وهذه القوة المقنعة يصعب تبين أهدافها الحقـيقية، ويندر أن تجد مقاومـة على غرار المقاومة التى عرفـتها شـعوبنا إبان السيطرة الاسـتعمـارية، إذ يبدو الإعلام كـقوة محايدة مـتخصصـة يقوم بها مجـموعة من المحتـرفين، ذوى تقنيات وتكنيكات وأسـاليب تعمل بطريقـة تلقائيـة مجـردة، وتتخذ مـظهر الميكانيزمات المجردة والبعيدة عن الفضاء السياسى والثقافى.

الإعلام الغربى وصورة المسلم

ولاشك أن المظهر البرىء للإعلام البعيد عن الثقافة والسياسة هو محض وهم وخداع، فالإعلام الغربى على وجه خاص يتمثل فى أدائه ويستلهم مختلف التمثلات Representations الغربية عن الآخر المختلف، وعلى نحو أخص الشرقى أكان مسلمًا أم غير مسلم، غير أنه فى استلهامه لتلك التمثلات لا ينتج نفس الخطاب الشائع، بل يعيد إنتاجه بطريقة تتوافق مع أداء الآلة الإعلامية وأساليبها وتقنياتها، فهو يبث رسالته عبر العديد من الأشكال والصيغ والمواد الإعلامية عن الشرقى المسلم والعربى، وتستجيب هذه الأشكال لتمثلات المواطن الغربى عن هذا الآخر المختلف، فما هو غير غربى هو Exotique أى غريب وطريف؛ لأنه لا يدخل ضمن القواعد Normes والمعيارية الغربية، فالشرقى فى الإعلام الغربى ينتمى لعصر الحريم وألف ليلة وليلة، وهو غدار بطبعه يميل إلى العنف والإرهاب، ويرفض التفكير المجرد والمنطقى، ويميل إلى التفكير ما قبل المنطقى، وهو غالباً بدائى يحتقر النساء والحيوانات، وفوق ذلك فهو يستعصى على التحديث والحداثة، ويتمسك بماضيه.

على أن الإعلام الغربى عندما ينظر إلى الشرق والشرقيين، ليس بمقدوره أن يفصل بين الناظر والمنظور، أو الرائى والمرئى، ولا يستطيع أن يحول دون وقوع نوع من "الإسقاط" على موضوع الرؤية، وبناء على ذلك فإن عدداً من الصفات التى يلصقها تكمن فى وعى ولا وعى

الغربى ذاته، ويسقطها على الآخر، لأنــه لا يستطيع مواجهة ذاته بتلك الصورة المظلمة الكامنة فى أعماقه - أو فى الحدود الدنيا - ذلك الجانب المظلم فى شخصيته الذى يريد أن يتنكر له وأن يتهرب منه.

وربما لا تفلت المواد الإعلامـية التى بثها الإعلام الغـربى عن العالم الإسلامى من هذه القاعدة فهى غالباً مواد مبتسرة وتتوافق مع التمثلات الغربية عن العالم الإســلامى والمسلمين، وهى مواد تزيد من سوء فهم المواطن الغربى للإسلام ومـشكلات العالم الإسلامى، فى الوقت الذى تزعم فيه تعميق هذا الفهم؛ فالحـركات الإسلامية التى يزخر بها العالم الإسلامى تتميز معالجتها بالسطحـية وتعميم الأحكام المسبقة والمتحيزة، ولا تحظى بمعـالجات تضعـها فى سـياقهـا التاريخى الشـامل إذ تنعت بالتعصب والجهل والإرهاب.

وهذه المعيارية الغربية الإعلامية فـى معالجة مشكلات وقضايا العالم الإسلامى، لا تقتصر فقط على هذه المشكلات، وإنما تمتد لتطال جملة من قضايا الجنوب؛ فـالإرهاب ليس شرا كله، فبعض منه فـيه صلاح الأحوال لأنه يخدم مصالح الغـرب وعلى وجه خاص الولايات المتحدة ويكمن الشر فى أن جزءاً منه مناهض ويهـدد هذه المصالح، إن المعيارية الغربية تطبق بوعى الكيل بمكيالين فى نظرتهـا للقضايا التى تتعلق بعالم الجنوب.

الإعـــلام والإرهـــــاب:

وتؤكـد الشـواهد والدلائل على أن الإرهاب كـموضـوع للإعـلام الغـربى والذى يتخـذ منه مـادة إعلامـيـة تستـهـدف النيل من الدول الإسلامـية والعربيـة والتشـهير بهـا فى المحافل الدوليـة، لا يبلغ عدد ضحاياه منذ البدء وحتى الآن عـدد ضحايا العنف فى الولايات المتحدة الأمريـكية فى يوم واحـد، وعلينا أن نستـخلص دلالة ذلك فى سـياق إلصاق تهـمة العنف بالعالم الإسلامى، ذلـك أن العنف يكمن فى بنية الثقافة الأمريكية والغربية وليس بالضرورة عنصرا تكوينيا فى ثقافتنا.

ولا يقتـصر توافق الإعلام الغـربى مع الأهداف السيـاسية المبـاشرة فـقط، بل يتعـدى ذلك ليتـوافق مع بنيـة المصالح المعـقدة والمتـداخلة للغرب، فالإعلام يحاول من خلال الدعاية والإعلان "ايجاد مستهلكين محتملين وفعليين" من خلال توفير دوافع عميقة تحث على الاستهلاك؛ أى استهـلاك السلع الغربية وتجعل من هذا الاسـتهلاك تحقيـقا للمكانة الاجتماعيـة والأدبية، ومقوما من مقومات الوجود والشـخصية ويوجد عبـر هذه الآلية توترات نفسـية وإجتـماعية وأسـرية تعكس آثارها على تماسك الأسرة والمجتمع بأسره.

إعـادة تشـكيل الإنســان:

ويحـرص الإعـلام على ايجـاد تراتبـيـة للقـيم تخلو من الأصـالة والانسانية، يجىء فى مقدمتهـا الاستغراق فى الاستهلاك والإفراط فى

الطموح، الذى لا يتلاءم مع الإمكانات، واستبدال الواقع الحى والمعقد بآخر وهمى ومتمثل Reprersentee قد يفضى بالمرء إلى الانفصال عن واقعه، ودفعه نحو حافـة المرض النفسى من فرط تعلقه بواقع آخر ليس بمقدوره أن يحياه.

لم يعد الإعلام حريصًا أو مهـتمًا بالقيم الأصيلة التى تدفع الإنسان لإضفاء معنى على وجوده، وتعميق جذوره فى الحياة، وتدعيم تواصله مع بنى البشر عـبر "التثاقف" وتهـذيب الحواس والروح، بل يحرص على إعلاء شأن المنفـعة واللذة باعتبارهما المبـادىء العليا التى ينبغى أن توجه السلوك البشرى فى الحياة.

لقد عمق الإعلام من إحساس البـشر بوحدتهم، ودعم ميولهم نحو العزلة والتوجس إزاء الآخرين، إذ ضـيق المجال العام إمام الإنسان، لم يعد هذا الأخير بحاجة للانتـقال إلى هذا المجال للاتصال والتواصل مع بنى جلدته، كما كـان الحال فى الماضى حيث اقتحم التليـفزيون المجال الخـاص، وقام بنقل المجـال العـام إلى داخل غرف النوم والصـالون، وتعمـقت الصلة بين المرء وبين جهاز التليـفزيون بأكثر مما تعـمقت بينه وبين الدائرة التى يعيش فيها، إن هـذا التحول الخطير جعل من المواطن مجرد مـستقبل ومـتلق لما يقوم به حرفـيو الاتصال والإعلام باخـتياره وتقديمه له، مستقبل لا يملك سوى قـبول ما يقوم به آخرون لا يعرفهم ولا تربطهم به أيـة صلة بتـقـديمه له. ويمارس هؤلاء وصـاية من نوع غـريب على المواطن، فـوحدهم أدرى بمـا يصلح حالـة ويقوم أمـره،

وحدهم أدرى بما يفيده وبما تعزه، فهم أدرى باحتياجاته من نفسه وأقدر على تلبيتها.

وهذه الآلية من شأنها أن تخلق بدورها آلية للاستلاب وخلق "مواطن تليفزيونى" ذى شخصية اعتمادية تفتقد إلى الحس النقدى وتغلب عليه الثقافة الشفهية.

إن توحيد أنماط الاستهلاك والحياة هى مهمة يضطلع فيها الإعلام بالدور الأكبر، وهى مهمة لا تتم لا تلقائيًا ولا عفويًا وإنما تشتمل على بعد إكراهى قسرى، حيث لا تقوم علاقة تكافؤ بين المرسل والمستقبل، وإنما علاقة تتأسس على عدم التكافؤ تتفاقم يوما بعد يوم، فالمرسل دائمًا يقبع فى الشمال بينما المستقبل فى الجنوب، والخط الذى يصل بينهما يبدأ دائمًا من الشمال ليصل إلى الجنوب، الأول حيث الاحتكارات العالمية للإعلام والمعلومات الأمريكية والأوروبية واليابانية والتى تقوم بإنتاج المسلسلات والحلقات التليفزيونية وتبيع حقوق بثها وعرضها فى الجنوب، والشمال حيث شبكة المعلومات، التى يمتلكها عبر العالم تحتكر الأخبار والأحداث، وتنتقل منها إلى بقية أنحاء العالم، وحصاد هذه العلاقة غير المتكافئة بين الشمال والجنوب فى مجال الإعلام والمعلومات ليس فقط تنميط الأذواق والثقافة، وتوحيد أنماط الاستهلاك والحياة، والتى هى بدورها مصالح غربية وأنما أيضا يدخل ذلك كأحد مكونات التجارة العالمية، حيث تساهم تجارة المعلومات بنصيب كبير من التجارة العالمية.

وقد كشفت حرب الخليج ضد العراق باعتبارها نموذجاً - كما يقول الاستراتيجيون - لحروب المستقبل، عن الدور الخطير للإعلام، حيث قام الإعلام الغربى بعرض الصور على الجمهور فى إطار "نمط استعراضى" على غرار ألعاب الفيديو، فقد توافقت الصور مع "المتخيل الجماعى" الغربى والذكريات السائدة، وكان الهدف منها هو خلق احتياطى مضطرب من التمثلات ينخرط فى منظور مفهومى واحد، أى قراءة موحدة للحدث فى الثقافة الغربية، ورغم ندرة هذه الصور وغيابها فى عديد من الأحوال، فإن ما عرض منها كان نموذجًا واضحًا للتجريد واللاواقعية، إذ بدأ من خلالها قذف العراق بالقنابل كما لو كان مجرد رحلة فى عالم التكنولوجية الحديثة، وكأن نتائج هذا القصف لم تكن دمارًا وخرابًا لمنازل ومدارس ومصانع أقامها العراقيون بسواعدهم، ووضعوا لبناتها حجرًا فوق آخر، وكانت هذه الصور معلقا عليها، بمعنى أنها لم تكن بحاجة إلى أن يعلق عليها المشاهدون فقد تكفل الخبراء بهذه المهمة.

صراع المصالح والمبادئ فى الإعلام الغربى

لقد أثبتت الوقائع على نحو بيِّن أنه خلف احتكار الغرب للكونية تكمن السياسة الخبيثة، المرتكزه على المصالح، وليس على المبادىء، وأن الجانب الذى يتطلع إلى الكونية فى الثقافة والحضارة الغربية سرعان ما يتوارى عندما يستشعر الغرب أن مصالحه مهددة، ويبدو الأمر كما لو

كانت هذه الـكونية غطاءً - فى عـديد من الحالات - للمصـالح المادية العيانيـة المباشرة، وهكذا ضمن هذا المنظور يبـدو الخيار المطروح هو أن نكون رهينة للآخر الغـربى أو أن نبنى هويتنا فى مواجهتـه، وهو خيار صعب فى إطار الظروف المعقدة التى يمر بها عالم اليوم.

وبالإضافـة إلى ما تقـدم فإن بعض المخططين الأمـريكيين فى دوائر البحوث والإعلام يتصور أنه بمقدور الولايات المتـحدة أن تسيطر سياسيًا على العالم بفضل "قدرتها التى لا تضـاهى فى إدماج النظم الإعلامية المعقدة، وقدرتها على التحكم فـى القوة اللامادية أو القوة الناعمة، أى تقنيـات الإعلام التى ترسم حدود فـضاء التـوجيه والتـحكم الآليين، ويدخل ضمن هذا الإطار شبكة الإنترنت، والتى تعتبر التجسيد الفعلى للسيطرة فى عالم القـوة اللامادية، فالاهتمام يتركـز حول المشتركين فى هذه الشبكة، ويتم تجاهل مفردات الهوية التقليـدية، كالقومية والانتماء العرقى والدين والجنس والموقع الجغـرافى، ذلك أن هذه المفردات تنتمى لعالم القوة المادية الملموسة على الأرض فى نظر أصحاب النظرة الجديدة لآليات التحكم والتوجيه.

الرأسمالية بين الأرض والفضاء

وهكذا فإذا كانت الرأسمالية التقليـدية، رأسمالية القرن التاسع عشر والقرن العشريـن قد اتخذت من الأرض مجالاً حيويًا لسـيطرتها، فإن الرأسمالية الجديدة، رأسمالية نهـاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة

تتخذ من الفضاء مجالاً للسيطـرة والتميز و"موئلاً جديدًا للروح" وفقًا لبيان "استـقلال الفضاء السبرانى" لجون بيـرى بارلو أحد أبرز الباحثين فى المستقبليات وأحد منشئى مؤسسة الحدود الإلكترونية بدافوس.

وفى هذا السـياق فـإن مـفاهيم الدولة والسـيـادة الوطنية والسـوق التقليدية تبدو كما لو كانت لزوم ما لا يلزم، فهذه القوة العابرة للحدود والقومـيات والثقـافات للتحكم الإلكتـرونى، ولا تحظى فيه صـرخات الفقـراء إلا بالاستنكار والاحتقـار، وتمتاز هذه القوة بقدرة فـائقة على الاختـراق لدفاعات الخـصوم، وقد يرى المواطن السـلطة السياسـية فى مجـتمـعه تتـهاوى أو فى الحـدود الدنيا عـاجزة أمـام هذه القوة غـير الملموسة.

وقد لا تتضح طبـيعة هذه المخاطر قـبل مضى بعض الوقت، ولكن المعنيين بمتابعة آثار هذه التـطورات ينبهون لها قبل وقوعـها، فمن يدرى ربما يكون فى ذلك فـائدة من نوع ما مثل التـوجه لتقنـين هذه السيطرة الجديدة عبر الفضاء، أو حفز التفكير فى طبيعة وحدود مفهوم التقدم - التكنولوجى منه علـى وجه خـاص - على ضوء اعـتبـارين أساسـيين أولهما الإدراك على نحو بين المسافة التى تفصل بين قدرة العقل البشرى على الإبداع وبين قدرتـه على التحكم والسيطرة عـلى نتاج هذا الإبداع والأمثلة عـلى ذلك عديدة لا حصـر لها يبـرز منها على نحـو خاص اكـتشـاف الذرة والمخاطر التى ترتبـت على ذلك وتمثلت فى مخـزون الأسلحة النووية وآثار إجراء التجـارب النووية ومخاطر الإشعاع النووى

الناجم عن المفاعلات النووية، وعلاقة ذلك كله بإفساد البيئة والتوازن الطبيعي القائم فيها وعجز الإنسان - صاحب هذه المكتشفات - عن معالجة هذه المخاطر والآثار، أما ثانيهما فيتعلق بالحاجة - فى بعض الأحيان - وفى لحظات محددة من التطور لمعاكسة اتجاهات هذا التطور نظراً لخطورته على منظومة القيم الإنسانية وآثاره على تعميق اختلال الكائن الإنسانى، وعلى عكس - ما يبدو فى هذا الأمر من تخوف وتوجس من عملية التطور ورجعية فى النظر إليه، فإن هذا الموضوع قد يكون ضرورة لابد منها إذا ما أردنا أن نحتفظ عبر التطور بوحدة الكائن الإنسانى وتوازنه النفسى والروحى.

التطور التكنولوجى والإعلام المعاصر

فى إطار الثورة التكنولوجية المعاصرة والتغيرات التى تعترى عالم اليوم اجتماعية وسياسية واقتصادية تزداد صعوبة إدارة مسرح الاتصال بالجمهور محلياً وعالمياً عن ذى قبل، فعلى الصعيد التكنولوجى والتقنى ظهر نمط جديد للاتصال عبر الإنترنت، بل أصبحت هذه الشبكة من أهم وسائل ما يسمى بالإعلام الجديد، وعلى صعيد التغير فقد تنوعت النظم الاجتماعية وانكسرت فكرة الولاء الحزبى التقليدى وزادت أهمية الناخبين وتدعمت نزعات الاستقلال والشك لديهم وزادت حدة المشكلات السياسية المطروحة.

ونجم عن ذلك اشتداد المنافسة بين السياسة والإعلام للوصول إلى

الجمهـور، وسعى الساسة لجمـاعات المصالح لتحقـيق أهدافهم، بينما سعى الإعـلام والنخبـة الإعلاميـة إلى استخـدام صناع جدد للأخـبار ومصادر التعليق وإجـراء التحقيقات مع متعهـدى الفضائح فى البرامج الحـوارية واستـغـلال مـواقع الانترنـت، وفى هذا السيـاق تضـاءلت الاعتبارات الأخلاقية التقليدية لدى أطراف عملية الاتصال.

من ناحيـة أخرى فـإن الإعلام الجديد عـبر الإنترنـت خلق تحديات جـديدة لنظام الاتصال القـديم المتـمثل فى وسـائل الإعـلام التقليـدية كالتلـيفزيون والراديو، وفـرض عليهـا منافسـة قوية وضـرورة تحديث شبكاتها وبرامجهـا ومتابعة تغير أذواق الجمهور وثقـافته وإعادة تعريف دور القائمين بالاتصال والارتفاع بمستوى الخدمة المقدمة للعامة والخاصة والأقليات فى مجالات الثقافة والفنون والتعليم والمواد الراقية.

وقد حـفزت حـرية الوصول إلى وسائل الإعـلام الجديدة شـركات الاتصال الكبرى على الاندماج وخلق كتل ضـخمة للسيطرة على منابر التوزيع ومحتوى الاتصال.

ولاشك أن هذا التطور الكبيـر فى مجال الاتصـال والإعلام الناجم عن التطور التقنى والتـغير السياسى والثقـافى قد أثر فى طبيعة ومـهمة ووظيفة الإعلام ومضاعفـة تأثيره، حيث أفضى ذلك التطور إلى انتقال الإعلام من وظيفة نقل الأخبار والوقـائع والأحداث من أماكن وقوعها إلى جمهـور المشاهدين والمستقبلين، والاكـتفاء بمجرد تسجيلهـا أو بثها مبـاشرة إلى وظيفة صـنع الأحداث والوقائع وتمهيـد مسرح العـمليات

وتهيـئته فى كثـير من الأحيـان، ولعل أحداث تفكك أوروبا الشرقـية وانهيار الـنظم الشيوعيـة تعتبر مثـالاً واضحًا على ذلك، ففـى رومانيا اتخذت الثورة الشعبية ضد نظام شـاوشيسكو من التليفزيون، مقراً لها، ووجه قادة هذه الثورة الجمهور والأحداث عبر شاشة التليفزيون وأصبح هذا الجهاز بمثـابة هيئة أركان الثورة، وفـى حالات عديدة فى الكوارث والزلازل والسيول وغـيرها من المآسى الإنسانية طرحت أجـهزة الإعلام ذاتها كفاعل فى الأحداث، إذ لم تكتف بنقل وقائع ما يجرى بل حثت المواطن على المبادرة والـفعل وإظهار التـعاطف عبـر التبرع والمسـاعدة بالأشكال المادية وغـير المادية والتطوعـية فى إنقاذ الضـحايا وتخـفيف معاناتهم.

والأخطر من ذلك أن التغير فى طبيعـة ووظيفة الإعلام قد كسر إلى حد كبير سطوة الدولة الإيديولوجية على المواطنين خاصة مع بدء موجة الخصخصة على الصعيد العـالمى، وأصبحت أجهزة الإعلام تقوم بدور أيديولوجى كبيـر فى التعبئة والحشد، وتقـدير الأولويات والأفضليات، ورسم معالم الأجندة السياسية والاقتصادية للمجتمع.

من ناحية أخـرى فإن أية سلطة فى كل المجتمـعات كانت ولا تزال تحتفظ بسرية بعض الملفات والمعلومات فى إطار ضيق ومحدود من ذوى الثقـة والمسؤولين فى الدائرة الضـيقـة لصنع واتخاذ القـرارات، بيد أن اتساع وتعـقد مهمـة ووظيفة الإعلام، واعـتماده على المنافـسة والربح والاستـحواذ على جـمهور المشـاهدين والإعلان قـد دفع بالإعلام فى

الغديد من الأحـيان لتـخطى حاجز السـرية وكسره عـن طريق السعى للحصول على المـعلومات عبر الثغـرات الممكنة فى النظام، وهو الأمر الذى استلزم فى عديد من الحالات فـرض الرقابة على الإعلام وسيطرة دوائر صنع القرار على المعلومات بطريقة تحكمية.

الإعـلام والانتفاضـة

تنخرط مهـمة هذا البحث فى الكيفيـة التى يمكن للإعلام العربى - الإسلامى أن يسـاعد بها فى دعم الانـتفاضـة، ومن الجلى أنها مهـمة إعلامية فى المقام الأول وقد تتقدم على مهمة الدعم المالى والمادى.

وفى تقديرنا فإن مهمة دعم الانتفاضة إعلاميًا تقتضى بادىء ذى بدء مخاطبة الرأى العام العالمى، وتتطلب تحديد مهمات متدرجة ونوعية فى مثل هذه المخـاطبة، فى مقدمـتها كسـر احتكار إسرائيل واليـهود لموقع "الضحية الأولى" فى الماضى والحاضر والمستقبل حيث شغلت إسرائيل هذا الموقع منـذ اندلاع الانتـفـاضـة وتصـــوير الفلسطينيـين على أنهم إرهابيون معتدون على الدولة اليهودية، وقبل نشأة إسرائيل حظى اليهود بتعاطف العالم الغربى باعتبارهم الضحية الأولى للنازية.

وهذه المهمة تتـطلب وتتضمن مهمـات فرعية ناجـمة عنها ألا وهى فضح إسرائيل كقوة احتلال لا تحترم اتفاقيات جنيف الأربعة أو القانون الدولى الإنسانى، وتقوم بمخـالفتها وانتهاكـها على طول الخط، وتقوم إسرائيل باحتلال الأراضى الفلسطينية تحت مسميات أسطورية وتوراتية،

إن حمل الرأى العام العالمى على النظر لإسرائيل كـقوة احتلال سيفضى إلى تغييرات مؤثرة ذلك أن الإعلام الصـهيونى والغربى المؤيد لإسرائيل يتعمد إثارة اللبس والالتباس والإبهام، ويقوم بالتغطية على الواقع الذى تخلقـه إسرائيل حـيث لا يعتـبر إسـرائيل قوة مـحتلة، أو فى أفـضل الحالات يعتبرها قوة احتلال خيرة وليبرالية !

على صعـيد آخـر فإن الإعلام الإسـلامى والعربى ينبـغى أن يقوم بتصـحيح صورة الفلسطينى الـعربى المسلم والمسيـحى لدى الرأى العام الغـربى عن طريق التمـييـز الواضح والحـاسم بين الإرهاب الذى يدينه المسلمون والعالم بأسـره، وبين حق المقاومة المشروعة للاحـتلال بكافة أشكالهـا، ويقع نضال الفلسطينيين تحـت بند المقاومـة التى تعتـرف بها القوانين الوضعية والسماوية وكافة الشرائع التى يعرفها الإنسان.

خطاب إعلامى موجه للرأى العام الغربى

وهكذا فإن مهـمة الإعلام الإسلامى والعـربى يجب أن تنخرط فى عمليـة طويلة ومعـقدة موجـهة للرأى العام الغـربى هدفهـا هو تبديل الصورة القائمة فى الذهن الغربى، أى تبـديل صورة إسرائيل واليهودى كضحيـة أولى، وأن القوة التى تستخدمها ضـد الفلسطينيين مشروعة؛ لأنها تنخرط فى إطار مبدأ الدفاع المشروع عن النفس، وتكريس صورة إسـرائيل "كجـلاد" ومـعتـدى ومـدمر لمقـومـات المجتـمع والكيـان الفلسطينى، وكقوة احتلال لا تقيم للأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية

أى اعتبار، فى الوقت ذاته تدعيم صورة الفلسطينى العربى "كضحية" للعدوان الإسرائيلى الصهيونى، ووضع نضاله السلمى وغير السلمى فى إطار المقاومة المشروعة.

ورغم البساطة الظاهرية لهذه المهمة على الورق، أى تبديل بعض المفردات والكلمات والصفات لكل من إسرائيل وفلسطين إلا أنها معقدة ومركبة وطويلة تستلزم الدرس والبحث والتقصى وطرح الأسئلة وعلامات الاستفهام، وحشد العديد من الإمكانيات والخبرات والكفاءات البشرية والتنظيمية والسياسية الضرورية لإنجازها.

وبادىء ذى بدء تستلزم هذه المهمة القيام بمسح شامل للرأى العام الغربى والأسس المعرفية والإدراكية والثقافية التى تحركه وتؤثر فيه وطبيعة اللغة والمفردات والخطاب الذى يمكن أن يستحثه على التعاطف والاستجابة والانخراط فى مناصرة القضية الفلسطينية، وكذلك معرفة الإطار الذى يصنع فيه الرأى العام الغربى، وهموم المواطن العادى وأولوياته وعلاقته بالقضايا السياسية والخارجية التى تبتعد عن همومة الداخلية المباشرة.

وذلك يقتضى أولاً افتراض حسن النية لدى المواطن الغربى، فموقفه من القضية الفلسطينية أو من غيرها من القضايا ذات الصلة بالعالم العربى والإسلامى ليس بالضرورة ناجمًا عن مؤامرة تنسج خيوطها فى الظلام أو عن كراهية دفينة وعفوية وغريزية تدفعه ضدنا بل ينبغى النظر إلى ذلك على أنه ناجمًا عن سيطرة إعلامية وثقافية

تنسجها المؤسسة السياسية والإعلامية، التى تلعب فيها الصهيونية واليهود واللوبيات اليهودية المختلفة دورًا مهمًا ومؤثرًا.

وكثير من الغربيين لا يعرفون بالضرورة حقيقة ما جرى وما يجرى فى فلسطين، وتقتصر معرفتهم على ما يقدم إليهم عبر وسائل الإعلام باستثناء مخططى السياسة الخارجية والدوائر البحثية والمتخصصة ودوائر صنع القرار والاستراتيجيات ولما كان هناك غياب ملحوظ إسلامى وعربى فى الساحة الإعلامية والاتصالية وفقدان الرواية الأخرى للوقائع والحادثات فإن من الطبيعى أن يقع الغربيون والرأى العام الغربى ضحية لأحادية النظر والسطحية والتبسيطية والاستسلام للمعارف المقدمة عبر الإعلام.

وذلك لا يقلل بطبيعة الحال من أهمية الموروث الثقافى المتمثل فى الأحكام المسبقة والنمطية والجاهزة لصورة المسلم والعربى فى الثقافة الغربية والذى يعود للحقبة الكولونيالية والاستشراق والمعرفة المشوهة للشرق وقدرة هذا الموروث على تسهيل مهمة الإعلام الغربى والصهيونى، بيد أن ذلك الموروث قد يستدعى بقوة فى حالات التأزم وسوء الفهم، ويمكن عبر الحوار والخطاب تقليص تأثيره بل معاكسته.

على صعيد آخر فإن مهمة تبديل صورة فلسطين وإسرائيل تتطلب خطابا حديثًا أخلاقيًا وإنسانيًا يركز على مفاهيم حقوق الإنسان فى الحياة والكرامة والعيش متحررا من الاحتلال والخوف ومفاهيم التضامن الأخلاقى والمعنوى والمجتمع المدنى والأهلى، ذلك أن الرأى الغربى لم يعد يستسيغ المقولات الإيديولوجية الصارمة والكلية والانقسامات

السياسية الحادة، فالتطور التقنى والسياسى للمجتمعات الغربية قد قلل الفوارق الإيديولوجية بين اليمين واليسار التى حكمت مسار أوروبا طوال فترة طويلة من القرن العشرين واقتربت البرامج السياسية لهذين المعسكرين أحدهما من الآخر، وظهرت قواسم مشتركة أخلاقية وحقوقية وإنسانية بين جمهور هذه التيارات حيث يمكن لها أن تتعايش فى حكومات مشتركة، وتنفذ برامج اقتصادية وسياسية مشتركة، باختصار فإن الإيديولوجية المسيطرة الآن هى إيديولوجية رخوة ليست صارخة.

على أن مشكلة الخطاب الموجه للرأى العام الغربى يفترض حلها أن يكون خطاب موحدا قويا، ودون ذلك العديد من التناقضات، ففى العالم العربى والإسلامى خطابات عديدة حول الصراع مع إسرائيل والصهيونية، فثمة خطاب أوسلو، وخطاب معارضو أوسلو، وخطاب الحد الأدنى للحل، أى خطاب الدولتين فى أرض فلسطين التاريخية، وثمة من ناحية أخرى خطاب الحل الديموقراطى والإنسانى، وخطاب الدولة الواحدة ثنائية القومية، فأى هذه الخطابات يمكننا أن نتعامل به مع الرأى العام الغربى، ذلك أن الرأى العام الغربى ليس بمقدوره أن يتعامل مع كل هذه الخطابات والقوى السياسية التى تقف وراءها حول قضية واحدة.

خطاب واحد أم خطابات متعددة؟

وإذا كنا فيما بيننا مختلفين حول طبيعة الحل وطبيعة الخطاب كعرب

وكمسلمين بل وكفلسطينيين فما بالنا إذا ما توجهنا للغرب والرأى العام فيه؟!

وقد تكون محاولة البحث عن خطاب موحد موجه للرأى العام الغربى محاولة يائسة ومثالية فمن الطبيعى أن يكون هناك خلاف وتعدد فى الآراء بصدد هذه القضية الخطيرة والمصيرية؛ ولن يكون بمقدور أى طرف فرض تصوره باعتباره الأفضل والأمثل وكبديل عن هذه المحاولة يمكننا أن نفكر فى صياغة خطاب أخلاقى وإنسانى وحديث يجمع بين عناصر مختلفة من هذه الخطابات تنتظم فى إطار حل مرضٍ ومقبول فى أرض فلسطين فى المدى الزمنى البعيد، فمثلا أن يقتبس هذا الخطاب من أوسلو ضرورة التزام إسرائيل بالاتفاقات وتجريم الاستيطان وتغيير المعالم الجغرافية والديموجرافية فى الأراضى المحتلة وحظر الهجرة اليهودية باعتبارها تشجع إسرائيل على طرد الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم، وبالمثل أن يقتبس الخطاب من حل الدولة ثنائية القومية ضرورة المساواة فى الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين اليهود وغير اليهود من الفلسطينيين فى إسرائيل لتدعيم الوجود العربى والهوية العربية، وفضح العنصرية الصهيونية، وزيف الديموقراطية الإسرائيلية.

وبالمثل يمكن لهذا الخطاب أن يقتبس من الحل الديموقراطى فى فلسطين اللجوء إلى الاستفتاء حول من له حق العيش فى فلسطين ومستقبلها أو حظر لجوء إسرائيل للقوة فى صراعها مع الفلسطينيين

وهكذا يمكن صياغة خطاب يجمع بين عناصر الحل الجزئى والحل الكلى وأخرى من حل الدولتين والدولة الواحدة ثنائية القومية أو الديموقراطية، ويجمع بين بعض عناصر الوضع الراهن والوضع المستقبلى، وذلك فى إطار واحد يجمع بين المرونة والمبدئية فى آن واحد بين المواقف السياسية والأخلاقية والإنسانية، وبين المتغيرات والثوابت، ويكيف نفسه مع البيئة الثقافية والفكرية الغربية التى ينشد تعاطفها وتأييدها للقضية الفلسطينية.

وهذه التركيبة للخطاب الموجه تجنبنا الوقوع فى المثالية المفرطة أو البحث عن وهم تجانس الخطاب فى واقع ملىء بالانقسامات فى الرؤى والأفكار والسياسات.

يرافق مهمة صياغة الخطاب الإعلامى الموجه للرأى العام الغربى مهمة أخرى لا تقل جسامة عنها، ألا وهى الكادرات الإعلامية والبشرية التى يكون بمقدورها إخراج هذا الخطاب إلى حيز النور، إذ ينبغى أن يتوفر لهذه الكادرات المعرفة باللغات الأجنبية، وعلى نحو خاص اللغات الأولى الإنجليزية والصينية والهندية وغيرها من اللغات الأوروبية المختلفة كالأسبانية والفرنسية، فمخاطبة الرأى الغربى تقتضى أن يكون المتحدث متقناً للغة التى يتحدث بها الرأى العام، وعارفًا بمكنونها ومنطقها، وأن يكون فضلاً عن المعرفة باللغات ذوا ثقافة واسعة تاريخية وسياسية متعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى وقضاياه وتعقيداته وكذلك تاريخ أوروبا وصراعاتها وتطورها أى أن يكون باختصار جامعا

للثقافتين الإسلامية والغربية على حد سواء.

تأسيس بيت خبرة إعلامى إسلامى

وربما يكون من المفيد هنا وفى هذا المجال الدعوة لتأسيس "بيت خبرة إعلامى إسلامى عربى" يضم نخبة من رجال الإعلام والكادرات المشهود لها بالكفاءة، والتى تتوفر لها مؤهلات مخاطبة الرأى العام الغربى، ويتولى هذا البيت رسم معالم استراتيجية هذا التخاطب ومحاوره وأدواته ووسائله، وأن يقوم بدراسة كيفية هذه المخاطبة والأسس التى ترتكز عليها وتحديد المهمات النوعية لكافة الكادرات التى يمكنها أن تساهم فى ذلك إن فى الداخل وإن فى الخارج، ويتولى مهمة التنسيق بين هذا وذاك والمتابعة والتقييم.

ولا بأس من الاستعانة فى البدايات الأولى ببعض شركات الإعلام والاتصال الغربية أو بعض شركات العلاقات العامة، فقد لجأت إسرائيل إلى هذا الأسلوب لتلميع صورة شارون أثناء زيارته لواشنطن، ودفعت ملايين عديدة من الدولارات، رغم أنها تتمتع بانحياز الرأى العام الغربى لها، وتحظى بوجود إعلامى عبر اللوبى اليهودى فى أمريكا وغيرها من الدول الأوروبية، وتنعم بوجود جاليات يهودية كبيرة ومؤثرة فى العالم الغربى.

ويمكن لمثل هذه المؤسسة أى بيت الخبرة الإسلامى العربى أن تندرج

فى إطار مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامى.

وقد شعرت بعض الـدول العربية الإسلامية بالحاجـة لمخاطبة الرأى العام الغربى بـعد أحداث ١١ سبتـمبر فى الولايات المتحـدة الأمريكية لتـصـحيح صـورة المسلمين والعـرب فى أذهان الرأى العـام الغـربى، وخصصت بـعض دول مجلس التعاون الخليـجى قنوات للبث باللغات الأجنبية لهذا الـغرض، وخصصت مصر بعض مسـاحات البث باللغة العبـرية لمخاطبة الرأى العام الإسـرائيلى، وهى مجرد خطوات صـغيرة بحاجة إلى دعم مدروس ضمن خطة شاملة.

وقف إسلامى وعربى لدعم نضال الشعب الفلسطينى

لاشك أن تمويل هذه الخطة بحاجة هو أيضا لوقـفة، فمن الثابت أن عديدا من التوصـيات والقرارات التى تسفر عنها المؤتمرات قـد يقدر لها أن تظل حبـراً على ورق إما بسـبب قصور التـمويل أو بسـبب اليأس وقصر النفس والاكتفاء بتسجيل المواقف.

وخطة كهذه بحـاجة لتمويل منتظم وكـبير ومستـمر، ولا يكفى ما تقرر فى مؤتمـر وزراء الإعلام العرب من تخصيص مـبلغ مليون دولار للدفاع عن عدالة القـضية الفلسطينية، فـهذا المبلغ لا يغطى سوى أربع نشرات إعلامـية على شاشات التليـفزيون الأمريكى يستـغرق كل منها نصف دقيقه، وقد يقبل أو يرفض مـقابل نشر صورة غلاف للموضوع

الرئيسى فى مجلة نيوزويك الأمريكية.

وقـد يدفع البعض بأن الأمـر فى مـؤتمر وزراء الإعلام العـربى لم يقتـصر على تخصـيص هذا المبلغ فقط، بل أسفـر عن تشكيل لجنتين الأولى موسعـة من سبع دول عربية تقوم بجولة لجـمع مبلغ ٢٠ مليون دولار سنويا لتمـويل هذه الخطة الإعلامية، والثـانية مصغـرة للإشراف على إنفـاق هذا المبلغ، وفى الحالتين تخـصيص مبلـغ مليون دولار أو تشكيل هذه اللجان لجمع مبالغ أخرى وإنفاقها للدفاع عن عدالة القضية الفلسطينية فإن الأمـر قاصر عن الوفاء بالهدف أو تـنفيذ الخطة التى لم تكن موجودة منذ البداية، وفقاً لما كشف عنه الستار مؤخراً.

ويزداد الأمـر سوء أو تفـاقمًـا إذا ما علمنا أن إسـرائيل التى تحظى بتعـاطف ميكانيكى وتلقائى وعفـوى وعضوى نتيـجة أسباب تاريـخية وثقـافيـة ودينيـة فى الغـرب تلجـأ إلى الدعـاية والإعلان والإعـلام، وشركات العلاقـات العامة لتزيين صورتها أمـام الرأى العام، وإكساب ممارساتها الشرعية وتبريرها.

إذ أنفقت إسـرائيل ما يقرب من الستـة عشر مليون دولار لتـجميل صورة الإرهابى شـارون لدى زيارته واشنطن ولقائه بالرئـيس الأمريكى بوش مؤخرًا، وقام بيريز وزير الخارجيـة بتبرير أعمال شارون وممارساته وأستأجر أربع شركات متخصصة فى العلاقات العامة، حصل كل منها على أربعة ملايين دولار.

فى أثناء الحرب الفيتنامية الأمـريكية تبرع كل مواطن فيتنامى بدولار

واحد، وتمكنت هانوى من استقطاب الكاتب الأمريكى هارسون سالسبورى لصالح القضية الفيتنامية، ونشر العديد من المقالات فى نيويورك تايمز، وقد نجحت حملة فيتنام الإعلامية فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد أن وزير الخارجية، وهو دين راسك آنذاك أرسل رسالة إلى رئيس تحرير نيويورك تايمز يقول فيه إن مجلته أصبحت هانوى تايمز.

جندت إسرائيل داليا رابين لقيادة حملات العلاقات العامة وذلك بهدف تبرير مواقف حكومة الوحدة الوطنية ونفى تهمة العنصرية والإرهاب عنها، ولاشك أن اختيار داليا رابين يعود إلى أنها ابنة اسحق رابين ـ رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق ـ الذى لقى حتفه على أيدى متطرف يهودى واستنادها إلى ما يسمى "بوديعة رابين" أى والدها حول استمرار السلام مع العرب والفلسطينيين ولكن وفقاً للمفهوم الإسرائيلى.

وهكذا فإن تمويل هذه الخطة الإعلامية يمثل ضرورة حيوية حيث يصوغ الإعلام التقليدى العقول وينمط المواقف ويبلور كيفية الاستجابة وأنماط التعاطف ويؤثر فى المواقف والسياسات، والنضال الفلسطينى بحاجة ماسة لهذا وذاك نظراً للخلل فى ميزان القوى العسكرى مع إسرائيل فلسطينيا وعربيا.

ويمكن للتمويل أن يتخذ صورة استحداث وقف إسلامى وعربى على صعيد العالم الإسلامى والعربى للإعلام الإسلامى والعربى لدعم

الانتفاضة وتمويل خطة التوجه للرأى العام الغربى، ويتشكل هذا الوقف من تخصيص بعض الموارد ورؤوس الأموال من قبل الأفراد والجماعات والمنظمات والهيئات العربية والإسلامية الأهلية والرسمية للإنفاق على دعم الانتفاضة فى كافة الميادين والحقل الإعلامى الموجه للرأى العام الغربى على نحو خاص بحيث يذهب ريعه للصرف على هذه المجالات النوعية عن طريق الإدارة المخصصة للإشراف على هذا الوقف أو هذه الأوقاف التى ستخصص لدعم نضال الشعب الفلسطينى والانتفاضة.

وفضلاً عن أن هذه الفكرة أى فكرة الأوقاف المخصصة لدعم الشعب الفلسطينى تتجنب الدهاليز الرسمية والبيروقراطية وتغير السياسات والمواقف، وتفتح مجالات أوسع فرديًا وجماعيًا للمشاركة والتفاعل مع قضية الشعب الفلسطينى فإنها أيضا نابعة ومتوافقة مع الثقافة الإسلامية والتقاليد الإسلامية، وتستحث بعث هذه التقاليد الحضارية فى المجتمعات العربية والإسلامية.

مستقبل السلام فى الشرق الأوسط.. خلفية المشهد الراهن

تسارع وقع الأحداث فى منطقة الشرق الأوسط، منذ أواخر مارس وأوائل أبريل عام ٢٠٠٢، بشكل يجعل من الصعب على المراقب متابعتها، أو تحديد النقطة التى ينبغى أن يبدأ بها فى السباق الزمنى لوقوع هذه الأحداث، ومما يزيد الأمر تعقيدًا أن المشهد السابق واللاحق فى الشرق الأوسط، يجمع بين عناصر متعددة ومتنوعة تنتمى للبيئة

الإقليميـة والبيئـة الدولية والبيئـة المحليـة للصراع العـربى الفلسطينى الإسرائيلى، بـحيث يتوجب عـزل هذه العناصر بعـضهـا عن البعض الآخر، وكـذلك تحديـد الكيفـية التى تفـاعلت وتداخلت فى إطارها، لتنتج فى النهاية ذلك المشـهد الذى نراه، وتأثيره على عمـلية السلام أو عملية اللاسلم واللاحرب التى بدأت معالمها واضحة للعيان.

ولتكن البـداية هى البيـئة المحليـة والإقليميـة للصراع بين الـشعب الفلسطينى وإسـرائيل، من أجل إنهاء الاحـتلال، إسرائيل تـلك القوة القائمة بالاحتلال، ولكنها لا تريد أن تعترف بذلك، وتجد من يساندها فى التنكر لواقع الاحتلال والتهرب من الاعتراف به.

والواقع أن المواجهـة بين الفلسطينيين والإسـرائيليين كانت حـصيلة لتراكم كبير من الغموض وسـوء الفهم والإرجاء والمماطلة والتسويف، فى تنفيذ الاستحقاقات التى رتبتها أوسلو بمسارها المعروف، فمنذ البداية كانـت إسرائيل تمنى النفس بأن تكون الـسلطة الفلسطينية امـتدادًا أمنـيًا لأجهزة الأمن الإسرائيلية، وأن يكون عرفات على غرار أنطوان لحد فى الجنوب اللبنانى سابقاً، حيث عولت على التفاوض واللقاءات وشبكات المصالح الاقـتصادية والمالية التـى ارتبطت بإسرائيل والنخبـة الفلسطينية الحـاكمـة، من أجل ترويض عـرفـات والسلطة الفلسطـينية للـقبـول بالأهداف الإسرائيليـة، أى السقف الذى حـددته إسرائيل لسلامـها مع الفلسطينيين، وهو دولة فلسطـينية - منقوصـة - السيـادة فى جزء ولو كبيـر من الضفة الغربية تتـراوح بين ٧٠٪ و٨٠٪ منها و٦٠٪ من قطاع

غزة، وتواجد رمزي فى القـدس الشرقية، ومناقشة ما لقـضية اللاجئين قد تقضى بعودة بضع عشرات الآلاف فى مدى زمنى معين.

بيد أن إصـرار إسرائيل فى عـهد باراك على وضع نهـاية للصراع، والدخول فى صلب قضـايا المرحلة النهائية، قد عـجل باتضاح مواقف الجـانبين الفلسطينى والإسـرائيلى، ووضع حد ونـهاية للتـلاعب على الغموض والتـفاهمات غير المكتـوبة والشفوية وغيـر الملزمة، والحال أن وضعت المطالب بشكل واضح وتحددت المواقف كذلك منها بشكل أكثر وضوحاً.

فى كامب دافيد الـثانية رفض عرفات السيادة الإسـرائيلية على الحرم الشريف فى القـدس القديمة، كمـا رفض التنازل عن أجزاء كبـيرة من الضفة الغربية للمستوطنات الإسـرائيلية والقواعد العسكرية الإسرائيلية، ورفض قبول عودة مائة ألف لاجىء فلسطينى من الجيل الأول فى مدى عشـر سنوات، فى مقـابل إنهاء ملـف اللاجئين، وتخـصيص بضـعة مليارات من الدولارات لإعادة تأهيلهم وتـوطينهم، وإنهاء الصراع على هذا الأساس.

بدأت انتفـاضة الأقصى والاستـقلال إثر تواطؤ اليمين واليـسار فى زيارة شارون للمـسجد الأقـصى، وبدأ مسلسل التحـرش بالفلسطينيين عبـر تفجـير غضـبهم وسـخطهم، ومحاولة قـمع انتفـاضتهـم بالقوة المسلحـة، وهو المسلسل الذي لم ينتـه حـتى الآن، واتخذ مع شـارون أبعـاداً خطيـرة، حـاولت إسـرائيل أن تحـصل بالقـوة المـسلحـة من

الفلسطينيين علـى السلام الذى تريده، وبالشـروط التى تريدها بعـد أن فشلت فى الحصول عليه عبر المفاوضات.

أما على الجانب الفلسطينى فقد تعامل مع الفترة الانتقالية، والكيفية التى صـاغت بها إسـرائيل معـالم هذه الفتـرة، عدم اتصـال الأراضى الفلسطينية ببعضها البعض، الفـصل بين الضفة وغزة والمعابر والحواجز وتكثـيف الاستـيطان والمستـوطنات، ومـا دون ذلك من ترتيبـات هذه المرحلة، تعامل معـها الفلسطينيون باعتبـار أنها مؤقتة، وأنهـا لا محالة إلى زوال مع المرحلة النهـائية، داعب الفلسطينيـون الأمل فى الخلاص من الاحـتلال والمسـتـوطنات خـلال هذه المرحلة، وكـان ذلك مبـرراً ومسوغًا لاحتمال تبعاتها وملامحها، وفى كامب دافيد الثانية تبين الخيط الأبيض من الخـيط الأسود، وتبين لهم أن الأمل لم يكن مـحض وهم وسراب، ومن ثم كان الانفـجار، وكانت الانتفاضة المسـتمرة منذ ٢٨ من سبتمبر عام ٢٠٠٠ وحتى الآن.

صعود شارون إلى الحكم فى إسرائيل بعد سقوط باراك، على خلفية تحقيق الأمن للإسـرائيليين، وتحت شعار "دعوا الجيش ينتـصر" إشارة إلى تقييد سلطة الجيش فى قمع الانتـفاضة فى عهد باراك، أعد شارون عدة خطط لتحقيق الأمن الموعود فى مائة يوم "وخطة جهنم" وغيرها، وكان رهان شارون كسر شـوكة الفلسطينيين وإرادتهم، وفرض شروطه عليهم، أى اتفاق مرحلى طويل المدى لا يمنحهم أكثر مما حصلوا عليه، وتحـقيق الأمن للإسـرائيليين عـبر اسـتخـدام القـوة، بينما كـان رهان

الفلسطينيين إفشال خطط شارون وإثبات أن القوة الإسرائيلية لا تكفل تحقيق الأمن، وظلت هاتان الاستراتيجيتان القوة والأمن الإسرائيلية، وإثبات عجز القوة عن تحقيق الأمن وارتباط هذا الأخير بالسياسة، وهى الاستراتيجية الفلسطينية هما اللتان شكلتا المشهد السابق لأحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ .

القمة العربية.. ومبادرة السلام

تبنت القمة العربية الدورية التى عقدت فى بيروت فى السابع والعشرين والثامن والعشرين من مارس ٢٠٠٢، مبادرة السلام التى قدمها الأمير عبد الله ولى العهد السعودى، ويتمثل مضمونها فى انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة حتى حدود ٤ من يونيو ١٩٦٧ وقبول قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وفى مقابل ذلك تلتزم الدول العربية بإقامة علاقات عادية وطبيعية مع إسرائيل فى حدود الخط الأخضر وتقبل الدول العربية بإنهاء الصراع معها.

رفضت القمة أيضاً التهديد بالعدوان على أية دولة عربية وعلى نحو خاص العراق، وتمت مصافحة بين نائب الرئيس العراقى والأمير عبد الله ووزير الخارجية الكويتية، ومثَّل ذلك بداية صفحة جديدة فى تاريخ الملف العراقى - الكويتى.

الرد الإسرائيلى على القمة

بعد مضى ٢٠ ساعة فى بعض الروايات، و٢٤ ساعة فى بعضها الآخر، قامت إسرائيل بالرد على مبادرة السلام العربية بالهجوم الشامل على المدن والقرى الفلسطينية، وأعادت احتلالها مرة أخرى وحاصرت الرئيس الفلسطينى فى رام الله، واعتقلت الآلاف من أبناء الشعب الفلسطينى بذريعة انتمائهم لمنظمات إرهابية، وقتلت العديد منهم بالإعدام رميًا بالرصاص أو هدم المنازل عليهم وطردت سكان مخيم جنين بعد حصاره وارتكاب المذابح الجماعية فيه، وعمل مقابر جماعية، باختصار قامت إسرائيل بهدم ممتلكات الفلسطينيين وتقويض بنى السلطة الوطنية والاعتداء على مقدساتهم الدينية.

الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل

حصلت إسرائيل على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بهذا العدوان، بعد أن تمكنت إسرائيل واللوبى اليمينى الصهيونى من بناء أرضية مشتركة مع الجناح اليمينى المتشدد فى الإدارة الأمريكية ممثلاً فى تشينى ورامسفيلد ونائبه وغيرهم، تتوحد حوله الأهداف الإسرائيلية والأمريكية فى العالم والشرق الأوسط على نحو خاص.

كانت الإدارة الأمريكية لديها من الأسباب ما يبرر هذا التوافق

والتــواطؤ، حــيث ترى أن الموقف العــربى من محــاربة الإرهاب كــان غامــضاً، ورفضت بــعض الدول العربية الانخــراط مبــاشرة فى الحلف العــسكرى الذى شكلتــه الإدارة الأمريكيــة، لضــرب قواعــد الإرهاب واكتفت بالتعاون الأمنى وإدانة الإرهاب.

من ناحية أخرى فـقد رفضت الدول العربية صراحــة وضمناً ضرب العراق بعد النجاح الجـزئى للحملة العسكرية الأمريكية فى أفـغانستان، ولمس نائب الرئيس الأمـريكى فى زيارته للمنطقة عـدم موافـقة الدول العربية على ضــرب وتهديد العراق، أو إسقــاط نظام صدام حسين عن طريق القوة الأمـريكية، وموافقتــها على ضرورة خضــوع العراق لنظام التفتيش الدولى وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة فى هذا الصدد.

على صعيــد آخر كانت الولايات المتحدة الأمريكيــة تحاول لجم القوة الإســرائيليــة حــتى لا تبطش بالفلســطينيين، مـقــابل إطلاق يدها فى العراق، ولما تبــينت صعوبة إجراء هذه المقــايضة أطلقت فيمــا يبدو يد شارون العسكرية لتأديب الفلسطينيين، ووضع حد لانتفاضتهم، ووقف نشاطاتهم المقاومة للاحتلال.

فى وقت مضى كانت إسرائيل تحاول تقليص خسائرها التى يمكن أن تنجم عن اســتراتيجــية الولايات المتــحدة الكونيــة إزاء الشرق الأوسط والعالم العربى والإسلامى، وألا يكون اســتقرار هذه المنطقة من منظور المصالح الأمــريكية على حساب إســرائيل، أما فى الوقت الراهن ومنذ أحداث ١١ من ســبتــمبــر فقد حــاولت إسرائيل أن تخلق تطــابقاً بين

الأهداف الأمريكية والأهداف الإسرائيلية، فالولايات المتحدة تقاوم الإرهاب على الصعيد العالمى بينما إسرائيل تقاومه فى الشرق الأوسط وفى فلسطين تحديدًا.

بتطور الأحداث وتداعياتها ظهر تقسيم للعمل بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فيما يتعلق بمقاومة الإرهاب، فأخذت الولايات المتحدة على عاتقها إصدار قوائم الحظر والتحريم أى تحديد المنظمات الإرهابية فى المنطقة، وعلى رأسها حماس والجهاد وحزب الله وشهداء الأقصى وسرايا القدس، بينما تقوم إسرائيل بوضع هذه القوائم موضع التنفيذ والعقاب، ومن ثم حدث تطابق جزئى بين أجندة الولايات المتحدة وأجندة إسرائيل، تطابقت مفردات خطاب بوش وشارون بشكل لافت للنظر، فالإرهاب عدو للحضارة وخطر على العالم الحر، ولم تتمكن واشنطن من رؤية تطلع الفلسطينيين إلى إنهاء الاحتلال كمقاومة مشروعة تعترف بها الشرائع الوضعية والدينية.

يعزز من هذا التطابق أن المناخ ما بعد ١١ من سبتمبر فى الولايات المتحدة، جعل من كل عملية انتحارية أو استشهادية ضد إسرائيل شاهدًا ودليلاً حيًا يذكر الولايات المتحدة بأحداث ١١ من سبتمبر وخطورتها، ويمنح مبررًا لمزيد من العسكرة ومزيد من الإنفاق العسكرى، ويعطى شرعية لحربها ضد الإرهاب.

ومصدر الخطر الذى تراه الولايات المتحدة فى مثل هذه العمليات، يكمن فى اعتبار الموت فى حد ذاته سلاحاً فتاكاً، ذلك أن النظام العالمى

بقيادة الولايـات المتحدة والنظام الإقليمى وإسـرائيل فى داخله بلغا من القوة حدا كفيلاً بإنزال وإلحاق الهزيمة بكل من تسول له نفسه محاربتهما وفقاً لقواعد اللعبة التى أرسيـا قواعدها، أى لعبة القوة التقليدية وهكذا فالأمر يختلف مع هذا النمط من العمليـات حيث خلقت لعبة جديدة، تتمحور حـول الموت والاستشهاد، ليس بمقدور أى نظام مواجـهتها أو التنبؤ بها وإبطال مفعولها.

مستقبل السلام فى المنطقة

سوف تراوح عـملية السـلام فى مكانها حـيث هى الآن بين السلم والحرب أو إن شـئنا الدقة بين اللاسلم واللاحـرب، بافتراض صـعوبة تراجع أى من الجـانبين الفلسطينى أو الإسـرائيلي؛ لأن تراجع الجـانب الأول أى الفلسطينى ليس له مقـابل سياسى واضح، بعد كـل الخسائر التى تكبـدها الفلسطينيون، وليس بمقـدور أية قيـادة فلسطينية أن تـقبل خطة شارون لاتفاق مرحلى طويل المدى، وتجنب قضايا حساسة كقضية القـدس واللاجئين والدولة وإنهـاء الاحـتلال، كـما أنه ليس بمقـدور إسرائيل خـاصة فى ظل التـحالف اليـمينى القـومى واليسـارى برئاسة شارون أن تقـدم تنازلات للفلسطينيين فى هذه الـقضايا، تحـت ضغط القوة والعنف والمقاومة أو حتى فى المفاوضات بسبب السقف الإسرائيلى للسلام مع الفلسطينيين.

من ناحية أخرى فإن تصور أن القوة العسكرية الإسرائيلية قادرة على

إنهاء تمرد الفلسطينيين ضد الاحتلال، وإخضاعهم لقبول شروطها أمر مستبعد، ذلك أن الفلسطينيين عرفوا الطريق لنيل حقوقهم بعد سنوات طويلة من المفاوضات العبثية، كما أنهم يعرفون جيدًا آلية وديناميية حركات التحرير الوطنى وطبيعة ميزان القوى التى حصلت فيه هذه الحركات على الاستقلال، حيث كان مختلاً دائمًا لصالح القوى المستعمرة، ولم يحل ذلك دون حصول الشعوب على حريتها.

فإذا كان الشعب الفلسطينى غير قادر على إنجاز استقلاله بقوة السلاح والمقاومة فإن إسرائيل ليست بدورها قادرة على إخضاعه إلى مالا نهاية للاحتلال بالقوة العسكرية.

والحال أن استمرار حالة اللاسلم واللاحرب تكاد تكون مؤكدة، إذا ما بقيت الشروط والظروف الأخرى على حالها، وأعنى بها تحول فى الرأى العام الإسرائيلى لصالح إنهاء الاحتلال وإخلاء المستوطنات، أو تدخل دولى حاسم من قبل الأمم المتحدة تلعب فيه الولايات المتحدة الأمريكية دورًا حاسمًا وهذان الأمران مستبعدان فى اللحظة الراهنة.

لن يتحقق سلام فى المنطقة مع الشعب الفلسطينى طالما بقيت فى إسرائيل معالم الإجماع حول خطوط الحل النهائى مع الشعب الفلسطينى والدول العربية حول القدس الموحدة، ورفض عودة اللاجئين ورفض قيام دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع ذات سيادة ورفض إخلاء المستوطنات، هذا الإجماع الداخلى الإسرائيلى يقف عائقاً فى وجه أية تسوية ممكنة وناجحة، لإنهاء الصراع العربى الفلسطينى الإسرائيلى،

وليس بمقدور شارون أو باراك أو بيريز أو غـيره إنهاء الصراع دون تطور مـواتى فى الرأى العام الإسـرائيلى، يحـبذ هذا الحل، ومن الصـعب تفكيك هذا الإجـماع إلا بإرادة إسـرائيليـة سيـاسيـة من قـبل النخبـة الحاكمـة، وعلى نحو خاص جناحـها العلمانى والعمـالى والقوى التى تؤيد السلام مع العرب.

إذا كان ذلك غير ممكن ويستغرق حدوثه وقتاً طويلاً - إذا ما افترضنا إمكانية حدوثه - ويدفع الفلسطينيـون والإسرائيليون ثمن هذا الانتظار، فإن تدخلاً دوليـاً حاسماً وصادقاً يمكـنه أن يفرض حلاً مقبلاً ومـرضياً للجانبين، إذا مـا تبنت الولايات المتحدة هذا المـبدأ واستصـدرت قراراً ملزمًـا من مـجلس الأمن، وضـغطت على إسرائـيل بما فيـه الكفـاية لتنفيـذه، ومثل هذا التدخل سيـعفى الجانبين من مشـقة عدم مقـبولية التراجع ودفع ثمن الاستمرار فى حالة اللاحرب واللاسلم.

وعـمليًـا فـإن هذا الحل لن يكون جـديدًا، فـالصـراع العـربى - الإسرائيلى منذ البـداية يشتمل على بعـد دولى واضح ومسئوليـة دولية دون لبس، وسـبق للمجـتمع الـدولى أن أقر مـثل هذا الحل فى إقليم تيمور الشرقية وكوسوفا وغيرها.

بيد أن هذا الحل لـن يكون ممكناً دون موقف عـربى واضح وصريح إزاء الولايات المتحـدة الأمريكية، وكذلك موقـف أوروبى قوى ضاغط على الولايات المتحدة، لتبنى هذا الحل، وذلك فـى أسوأ الأحوال قيام إسرائيل بارتكاب مجازر فى حق الشعب الفلسطيـنى تستثير الرأى العام

العـالمى، وتخلق قوة ضـغط على صـانع القرار الأمـريكى، وفى كل الأحوال فـإن المقاومة الفلسطينيـة للاحتلال تظل حـجر الزاوية فى أى تطور مقبل تستهـدف حل الصراع ومعالجته، فالمقاومـة قادرة على تغيير معطيات الموقف، وتعديل المواقف فى إطار تفاعلاتها الإقليمية والدولية وشرعيتـها القانونية والسياسية، وليس لدى الفـلسطينيين ما يفقدونه فى إطار الوضع القائم، أى استمرار الاحـتلال ومسلسل الإخضاع والإهانة وفقدان الأمل فى مستقبل يحقق لهم الكرامة والأمن.

الانقسام الإسرائيلى حول عملية السلام

عندما سـئل رئيس الوزراء الإسرائـيلى الأسبق إسحـق رابين، قبل انتخابات عام ١٩٩٢؛ أى من قادة إسرائيل تريد تطبيق سياسته؟ أجاب بوضوح إننى امـتداد لمناحم بيـجين، وقد وجدت هذه الإجـابة صدى هائلاً فى الشارع الإسرائيلى، فـاتخذها رابين شعارًا انتخـابيًا، وعندما سئل نيتانياهو السؤال ذاته قال إننى امتداد لبيجين وبن جوريون.

ربما تحمل هذه الإجابات طابعًا إعلاميًا وظرفيًا، مؤقتًا بسبب توقيتها مع بدء الحمـلات الانتخابيـة، وغلبة الطابع البـراجماتى عليـها؛ نظراً لسعى المرشحين لكسب أصوات الناخبين من اليمين فى حالة رابين ومن معسكر اليسار فى حالة نيتـانياهو، وقد تحمل أيضًا هذه الإجابات طابعاً تجـزيئـيًا أى مـنعزلاً عن سـيـاسـة وتفكيـر هذا وذاك من المرشـحين الإسرائيليين للانتخابات.

ومع ذلك فإنها تشير إلى درجة من التوافق والاتفاق حول الخطوط الأساسية لما تريده إسرائيل من التسوية والسلام، ولما بين البرامج السياسية للعمل والليكود من تداخل وتشابك إزاء ما يتعلق بالتسوية مع العرب والفلسطينيين وأمن ومستقبل إسرائيل.

والواقع أن انخراط إسرائيل الجزئى فى خيار التسوية والتفاوض مع العرب، كان ناجمًا عن تداخل عدد كبير من العناصر والعوامل التى تنتمى للبيئة الداخلية فى إسرائيل، وأخرى تنتمى للبيئة الإقليمية والدولية، وتدخل هذه العوامل فى حقول متباينة؛ الاستراتيجية والمخاطر الديموجرافية، وإيديولوجية خاصة بنقاء الدولة اليهودية، وتغير أنماط الإدراك المتبادلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وصورة إسرائيل فى الخارج مع بدء الانتفاضة، وعلى الصعيد الدولى والإقليمى وقعت حرب الخليج الثانية ضد العراق، وشرعت الولايات المتحدة المنتصرة فى الحرب فى إعادة ترتيب المنطقة على قاعدة الاستقرار والتسوية، ولم يكن بمقدور إسرائيل الفكاك من هذه الترتيبات لارتباطها بالمصالح الكونية للولايات المتحدة الأمريكية.

يضاف إلى ما سلف أن ثمة تغييرات عديدة فى المجتمع الإسرائيلى والعلاقات التى تربط الفرد بالنظام السياسى والسلطة وتأثير الهجرة والتنوع الطائفى، وقد وجدت هذه التغيرات طريقها إلى المجتمع والسلطة فى إسرائيل، وتراكمت فى الوعى واللاوعى أسئلة عديدة، وربما مشروعة أيضًا حول الموقف من العرب، ومستقبل وهوية إسرائيل، وطبيعة نظام

القيم الـذى ينبغى تبنيـه، وموقفـهم من الفلسطينين على نحـو خاص؛ أولئك الـذين يرزحـون تحت الاحتـلال، ولا يفـصل بينـهم وبين الإسرائيليين، سوى ذلك الخط الوهمى الذى يطلق عـليه الخط الأخضر، والذى يفصل الضفة الغربية عن إسرائيل.

على أن هذه العـوامل لم تؤثر فى طبـيعـة وحـدود السلام المرغـوب إسرائيليًا ولا فـى درجة التوافق الأخلاقى والسيـاسى فى إسرائيل والذى يتمحور حول حق إسرائيل فى الوجود وضمان الأمن لها بوسائلها الخاصة وبمعزل عن القوى الكبرى وأن يتمـحور هذا الأمن فى ترتيبات أمنية وهو الأمر الذى عبر عنه باراك عبـر لاءاته المبكرة عقب انتخابه فى مايو ١٩٩٩ لا للعودة إلى حدود ٦٧، ولا لتقسيم القدس، ولا لعودة اللاجئين، ولا لتفكيك للمستوطنات، ومع ذلـك فإن هذا التوافق لم يكن بمقدوره كبت هذه الأسئلة والحؤول دون ظهورها.

وهى أسئلة وجدت تعبـيراتها وتجلياتها السياسية والثـقافية والفكرية فى إسرائيل عبر فترة زمنية ممتدة، ومرت بمراحل التكون والاختمار والكمون، ثم الخروج إلى الحـيز العـام والفضـاء العام الإسـرائيلى تدريجيـا، حتى فرضت نفـسها على النقـاش العام السياسى والـفكرى، وحملت النخب السياسـية والحزبية على مجاراة تطور الرأى العـام، وتجذر الوعى بضرورة مواجـهة هذه الأسئلة الصـعبة، وأن الهـروب منها أو إرجـائها إلى وقت آخر، لن يفعل - وربما لم يفـعل - سوى تراكمها واستفـحالها على نحو يؤذن بتهديدات جـديدة، حاول الخطاب الإسرائيلى والصهيـونى التقليدى

درءها بالحرب والقـوة المسلحة العسكرية، عـبر عسكرة المجـتمع وتعبئـته لمواجهـة الخطر الخارجى، وتدعيم وحـدته فى مواجهة العـدو أى العرب المحيطين بإسرائيل.

بيـد أن القوة الـعسكرية وخطـاب الردع والتفـوق، لم يكن بمقـدوره السيطرة على التغيرات العميقة الجارية تحت السطح، كما لم يكن بمقدوره أيضًا الحـؤول دون خروجـها إلى الفضـاء العام، حـتى لو كان المجـتمع يخضع لنوع من "الإسبـرطية العسكرية"، ذلك أن الخبرة التاريخـية تشير إلى عدم كفاية القوة للاحتفـاظ بوحدة المجتمع وتماسكه حتى لو استندت إلى قوة إضافية فرعية هى قوة الإيديولوجيا الصهيونية، فالإيديولوجيا نظراً لطبيعتها التعبوية تفقد فاعليتها مع اتجاه المجتمعات إلى الاستقرار، وتشكل المؤسسات والبنى الرسمية والحزبية.

وربما يكون الأمر فى إسـرائيل مختلفًا قليلا عن هـذا السياق؛ نظرا للطبيعـة الدينية الميثولوجية للصـهيونية، وخصوصيـة الديانة اليهودية، وحرص اليهود على تأكيد هذه الخصـوصية سواء كانوا مدفوعين لذلك بمعاداة الآخـرين لهم، أو بحكم طبيعـة التكوين النفسى ورغبـتهم فى اعـتـزال الآخـرين، ومع ذلك - بل وربما رغم ذلك - يمر المجـتـمع الإسرائيلى بمرحلة تغير وانتقال، نتيجة تداخل عوامل متشابكة وتفاعلها عبر فترة زمنية ممتدة، وقد دفع به هذا التغير والانتقال إلى قبول التعامل مع خيار السـلام والتسوية، ولا نقول قـبول خيار التـسوية والسلام مع العرب والفلسطينيين منهم على وجه خـاص، ذلك أن إسرائيل - وكما

هو واضح - لم تتبنى خيار التسوية والسلام بشكل قاطع وحاسم، إذ لا تزال تراوح بين القبول والرفض لخيار السلام والتعايش مع العرب، ولا يزال الانقسام حول السلام قائمًا وإلا لما استطعنا تفسير صعود نيتانياهو والمأزق الذى وجدت فيه هذه العملية منذ صعوده وعودتها مجددا إلى الحركة فى عهد باراك. ثم توقفها مع بدء الانتفاضة الثانية وصعود شارون فى فبراير عام ٢٠٠١ .

قد يكون بمقدورنا أن نبرز العوامل والعناصر التى دفعت إسرائيل لقبول التعامل مع خيار التسوية والسلام مع المحيط العربى على النحو التالى :

أولاً: قصور أداء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية عن تحقيق هدف إسرائيل الكبرى.

ثانياً: تفادى المعضلة الديموجرافية.

ثالثاً: تأثير الانتفاضة فى المجتمع الإسرائيلى.

رابعاً: ظهور أجيال جديدة من الإسرائيليين.

خامساً: الحفاظ على صورة إسرائيل فى الخارج.

سادساً: اهتزاز الإجماع الاستراتيجى.

سابعاً: الحؤول دون النزوح وتثبيت السكان ومواجهة المشكلات الاقتصادية.

ونعتقد أن معالجة تأثير هذه العوامل فى المزاج الإسرائيلى العام والبيئة

الداخلية فى إسرائيل قد يفسر الاستعداد الذى أبداه الإسرائيليون للتعامل مع التسوية والسلام مع العرب، كنظرية قابلة للتحقيق جزئيًا أو كليًا، وهذا التعامل يتخذ منذ مدريد طابعًا تجريبيًا خاصة مع الفلسطينيين، وربما ليس بمقدورنا أن نجزم بأن قوة الدفع التى أحدثتها هذه العوامل قادرة على إنجاز هذه العملية أى التسوية، وهو ما يتأكد الآن بعد بدء الانتفاضة الثانية وصعود شارون.

بيد أن قائمة العناصر التى أشرنا إليها لا تستبعد العديد من المؤشرات والمؤثرات ذات الصلة بهذه البيئة الداخلية، والتى يحتمل أن تكون قد أسهمت فى تهيئة هذه البيئة للتعامل مع عملية التسوية، ذلك أنه قد يصعب إعداد قائمة نهائية وحصرية، إذ قد تفصح الظاهرة الإسرائيلية عن عناصر أخرى، بافتراض أن التغير هو قانون الظاهرة البشرية، كما أنها يمكن أن تكشف عن مقاومة جديدة فى المستقبل للانخراط فى عملية التسوية والسلام مع العرب.

بالإضافة إلى العناصر السالف الإشارة إليها، والتى ساهمت فى تهيئة إسرائيل لقبول التعامل مع خيار التسوية وهى كما أسلفنا قصور المؤسسة العسكرية عن التوافق والتطابق مع الخريطة التوراتية لإسرائيل وتأثير الانتفاضة والخطر الديموجرافى، بالإضافة إلى ذلك يمكننا أيضا القول إن المجتمع الإسرائيلى يموج بتغيرات مجتمعية عديدة من بينها ظهور أجيال جديدة من الإسرائيليين لم تعاصر نشأة الدولة، ولم تنخرط فى القيم التى أرساها الجيل القديم، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن ٦٠٪ فى إسرائيل

من جيل "الصـابرا" أى الذين ولدوا فى إسرائيل ولم يهاجروا إليـها من بلدان أخرى بثقافـات وخبرة تاريخية مختلفـة وهذه الأجيال الجديدة يمكن افتـراض أنها تتحـرر من الميراث التـقليدى التاريخى للـيهود المتـمثل فى الاضطهاد الحقيقى أو المتخيل وأفران الغاز والتصفية الجسدية خلال الحرب العالمية الـثانية باستثناء مـا تلقوه فى المدارس والمعاهد والجـامعات عن هذا التاريخ.

وفضـلا عن ذلك فإن هذه الأجـيال الجـديدة من الإسرائيليين تتـحرر نسبيا من قيم الجماعية والتـضحية وتغليب مصالح الدولة على ما عداها، إذ تنخـرط هذه الأجيـال فى قيم جـديدة تركـز على الفردية والمصلحـة الشخصـية والبحث عن المستقـبل الفردى، وتشير العـديد من تصريحات المسؤولين وعـلماء الاجتـماع الإسرائـيليين إلى خطورة هذه الظاهرة على المجتـمع الإسرائيلى، ومن المفارقـات ذات الدلالة هى أن عدوان ١٩٦٧ وبالرغم من انتصار إسرائيل فإنه كان وراء العديد من هذه التغيرات القيمية إذ وضحت الميول الاستـهلاكية والترفيهيـة وتخلصت الأجيال الجديدة من الروح الجمـاعية واستـسلمت للاسترخـاء والاستمـتاع بالحياة بعـيداً عن الكيبوتسات والعمل المنتج الجماعى، وبالمثل فإن انتصار ١٩٦٧ أفضى إلى تدعيم التفكيـر الأسطورى والتوراتى إذ أصبحت مـقولة "أرض إسرائيل الكاملة" قـاب قـوسين أو أدنى من التـحقق، وقـد عـزز ذلك من روح التطرف والأصوليـة والعنصرية والاستـيطان وتغذية التيـارات الدينية على حساب تآكل نفوذ التيارات العلمـانية، وقد كانت محصلة ذلك أن دفعت

إسرائيل ثمن هذا الانتصار بتغذية تيار العنف الذى أفضى بحياة رابين، واهتزاز ما كان يسمى بالإجماع على عدم استخدام السلام ضد يهودى من قبل يهودى آخر.

ربما أمكننا القول أيضًا إن محصلة تفاعل هذه العناصر التى أشرنا إليها أن أدرك الإسرائيليون أو قطاعات كبيرة منهم على الأقل، وكذلك النخبة الإسرائيلية حدود استخدام القوة بل وربما عجز القوة بمفردها عن تأمين الأهداف الأسطورية والتوراتية والتى تعلنها الصهيونية، وأن هذه القوة تفقد فاعليتها فى المحيط العربى الواسع الذى يموج بمقاومات تحتية وثقافية لا تؤخذ بعين الاعتبار فى حسابات موازين القوى الظاهرة.

وفى مقابل ذلك يبدو الخيار التفاوضى حول تأمين وجود إسرائيل والاعتراف بها مقابل التخلى الجزئى عن الأراضى المحتلة أفضل من الاستمرار فى مسلسل الحروب خاصة، وأن الاقتصاد الإسرائيلى بحاجة لدفعة قوية تحرره من الاعتماد على الخارج ومصادر التمويل الخارجية، وتمكنه من تحقيق مستوى معيشى مرتفع للسكان تحفيزًا لهم على البقاء والحيلولة دون النزوح إلى الخارج بعيدًا عن مناخ الحرب والتهديد باستخدام العنف حيث اكتشف الكثيرون من أعضاء الجاليات اليهودية بالخارج أن إسرائيل لم تعد منطقة جذب واستقرار وبديل ملائم لأوضاعهم الحالية، إذ لا تمثل حتى الآن سوى نسبة صغيرة من اليهود مقارنة بالعدد الإجمالى لليهود فى العالم.

خيار التسوية والسلم بين العمل والليكود واليمين الدينى

يلاحظ بشكل عام فى البلدان الديمقراطية تضاؤل دور الخلاف الأيديولوجى، بين اليمين الليبرالى واليسار الاشتراكى؛ خاصة فيما يتعلق بالمشروعات السياسية والمجتمعية الكبرى؛ حيث لم يعد الخلاف بين هذه التيارات خلافًا عقائديًا نظريًا، كما كان عليه الحال منذ عدة عقود، وإنما ينحصر هذا الخلاف على التكتيكات والتفصيلات لتحقيق نفس الأهداف، وانهارت فيما يبدو الحدود بين الأيديولوجيات واتخذت طابعًا "رخوًا" ودخلت عليها تيمات ذات طابع إنسانى عام كحقوق الإنسان والتضامن، وهى قيم ذات طابع إنسانى عام بأكثر مما هى قيم سياسية وأيديولوجية.

والحالة الإسرائيلية لا تمثل استثناءً من ذلك؛ إذ شهد الخلاف الأيديولوجى بين الليكود والعمل تراجعًا ملحوظًا؛ فالأول يرفع "راية أرض إسرائيل الكاملة" والثانى يتبنى مفهوم الحل الوسط. ورغم هذا الخلاف المعلن إلا أنه من الناحية العملية لم يكن بمقدور الأول أى الليكود اتخاذ قرار بضم الأراضى الفلسطينية المحتلة، والتى هى من وجهة نظره جزءًا من أرض إسرائيل، خاصة وأنه صعد إلى الحكم، وبقى فيه منفردًا أو مشتركًا مع العمل حتى عام ١٩٩٢، ويحكم بالائتلاف مع اليمين الدينى والقومى منذ ١٩٩٦ وحتى صعود باراك فى عام ١٩٩٩، ويعود مجددًا ليحكم مع صعود شارون وبالائتلاف مع اليمين الدينى المتطرف.

ويقف وراء عدم قدرته على ضمن الأراضى المحتلة عوامل ديموجرافية وإقليمية ودولية، تحول دون تحقيق هذه النظرة الأيديولوجية التوراتية.

ولاشك أن عجز الليكود عمليًا عن تحقيق رؤيته الأيديولوجية يضعه فى طريق الحل الوسط البراجماتى العملى، الذى كان حزب العمل يقوم بتنفيذه فعلاً، وهو التخلى عن بعض هذه الأراضى مقابل السلام والتسوية، وقد لا يستطيع الليكود أن يعلن تخليه عن خطابه الأيديولوجى، ولكن ممارسة السلطة وحدود التوازنات التى تفرضها هذه الممارسة تجعل من الفارق بينه وبين العمل فارقًا كميًا أكثر منه نوعيًا، وجزئيًا أكثر منه كليًا.

تمحور تصور العمل للتسوية فى البدء حول مفهوم الحل الوسط الإقليمى ومشروع إيجال آلون، والذى بمقتضاه تنسحب إسرائيل من بعض المناطق كثيفة السكان العرب للأردن فى إطار ما أسمى الخيار الأردنى. ولكن مع تطور الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بالذات مع بدء الانتفاضة الأولى، والقرارات التى ترتبت عليها خاصة قرار الأردن بفك الارتباط القانونى بالضفة الغربية، وقرار المجلس الوطنى الفلسطينى بإعلان قيام دولة فلسطين عام ١٩٨٨ بالجزائر، أفضت هذه القرارات إلى استبعاد الخيار الأردنى. ولكن بقيت الخطوط الرئيسية للحل السياسى من وجهة نظر العمل هى مشروع آلون، ولكن فى إطار الخيار الفلسطينى هذه المرة.

ومن المفارقات أن رابين وإسرائيل هما اللذان بادرا بالاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية وبعرفات شخصيا لعقد مفاوضات سرية فى أوسلو من وراء ظهر الوفد الفلسطينى الذى كان يتفاوض فى واشنطن فى إطار صيغة مدريد.

كان تقـدير العمل آنذاك وعلى رأسه رابين أن الفـرصة مواتيـة لإحداث اختراق على جبهة المفاوضات الفلسطيـنية بالذات، بمقتضاها تعترف إسرائيل بمنظمة الـتحرير الفلسطينـية كمـمثل للشعـب الفلسطينى، وتعتـرف منظمة التحرير الفلسطينية بوجود إسرائيل، وهى الصـيغة التى ضمنت اتفاق إعلان المبادىء الذى وقع فى ١٣ من سبتمبر عام ١٩٩٣ فى واشنطن حتى وصلت إلى قمة كامب دفيد الثانية لمعالجة قضايا المرحلة النهائية.

وتتحدد طبيـعة الانقسام الحالى إزاء عملية التـسوية والسلام فى العقل الإسرائيـلى على ضوء قاعـدة الحكم الذاتى الموسع للفلسطينيـين فى غزة والضفـة الغربية، يتـحول هذا الحكم الذاتى مع العـمل إلى دولة منزوعة السلاح أو مـحدودة التـسلح لا تسيطر على مـجالهـا الجوى ومـحدودة السيـادة، بينما يتحـول هذا الحكم الذاتى إلى كيـان فلسطينى مع الليكود محدود الصلاحيات.

يتقرر هذا التـصور لدى العمل وباراك على ضوء قـاعدة الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيلـيين، فصل فيزيائى كـما يذهب إلى ذلك بعض المعلقين عبر الجـدار الإليكترونى، ونقاط المراقبة والتـفتيش فى حين أن الليكود ينظر إلى الحـكم الذاتى الموسع للفلسطينيين باعـتـبارهم أقليـة تعيش فى أرض إسرائيل. كـما يحاول شارون منذ صعوده، عـبر عقد اتفاق مرحلى طويل الأمد مع الفلسطينيين، بعد قمع انتفاضتهم بالقوة، وإعادة احتـلال المدن الفلسطينية من جديد، وتقويض بنى ومـؤسسات السلطة الفلسطينية. ■

الفهــــــرس

د.عبد العليم محمد عبد العليم

السـيرة الذاتيـة والعلميـة

* مواليد محافظة المنيا - جمهورية مصر العربية، ٢٨ من أغسطس ١٩٤٦

* الوظيفـة الحالية: مسـاعد مدير مركـز الدراسات السياسـية والاستراتيـجية بالأهرام، ورئيس برنامج الدراسات الإسرائيلية.

* اللغات: اللغة العربية (الأم) - اللغة الفرنسية - اللغة الإنجليزية.

• المؤهـلات العلميـة:

- دكتوراه المرحلة الثالثة فى الدراسات السياسـية من جامعة باريس بفرنسا عام ١٩٨٥.

- دبلوم الدراسات السياسية المتعمقة من جـامعة مونبلييه - كلية الحقوق - عام ١٩٨١.

- بكالوريوس كلية الاقتصاد والعلوم السياسيـة - جامعة القاهرة - شعبة علوم سياسية عام ١٩٧٢.

• الخـبرات:

- خبيـر بمركز الدراسات السياسـية والاستراتيجـية بالأهرام، ورئيس تحرير مجلة «مـختارات إسرائيليـة» ورئيس برنامج الدراساتب الإسرائيليـة بالمركز ١٩٩٢ - ١٩٩٩.

- خبير بمركز التخطيط الفلسطينى بمنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧ - ١٩٩٢.

- شارك فى سلسلة كتب «اتجـاهات الصحافة الإسرائـيلية» التى صدرت عن المركز أعـوام ١٩٨٠ - ١٩٨١ القسم الخاص بتحلـيل التطورات الاجتماعـية فى إسرائيل.

- الخطاب السياسى: تحليل الحقل الأيديـولوجى للخطاب الساداتى، كتاب الأهالى ١٩٩٠.

- الحكم الذاتى فى الـقـانون الدولى: دراسـة مـقـارنة لبـعض الأنماط، والمشكلات، القاهرة، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ١٩٩٤.

- حرب الخليج: حـصاد المواجهة بين التـاريخ والمستقبل مـركز الدراسات والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣.

- الانتخابات الإسرائيلية «الكنيست الرابعة عـشرة ١٩٩٦» ومستقبل التسوية، مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد جامعة القاهرة ١٩٩٦.

- محرر كتاب: تسوية الصراع العـربى ـ الإسرائيلى دور مصر الإقليمى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية ١٩٩٧.

- مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى: الدولة الفلسطينية الموحدة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية ١٩٩٩.

- حول المشروعيـة الثقافية والوطنية لحقـوق الإنسان، رسائل النداء الجديد رقم «٣٨»، ١٩٩٦.

- تحولات المجتـمع الإسرائيلى فى ضوء انتخـابات مايو ١٩٩٦ سلسلة قضايا استراتيجية التى تصدر عن المـركز العربى للدراسات الاستراتيجية رقم (٦)، ١٩٩٦.

- أمين عام الجمعية العربية لحقوق الإنسان (فرع المنظمة العربية لحقوق الإنسان) فى باريس ١٩٨٩ - ١٩٩١.

- مساعد مدير الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

• المؤتمرات والندوات:

- شارك فى العديد من المؤتمرات والندوات بمصر، والخارج حول القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى والمفاوضات العربية الإسرائيلية وحقوق الإنسان وإصلاح منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولى، عقدت هذه المؤتمرات فى القاهرة، وأسيوط، وتونس، وعمان، وباريس، ومالطا، وغيرها من البلدان الأوروبية.

- شارك فى العديد من المؤتمرات والندوات التى عقدتها مراكز البحوث فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وبصفة خاصة مركز البحوث والدراسات السياسية، ومركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، ومركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط.

• محاضرات:

- ألقى العديد من المحاضرات فى الجمعيات الأهلية، وبصفة خاصة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والجمعية المصرية للعدالة، والسلام، والهيئة العامة للاستعلامات، والمعهد الدبلوماسى والقنصلى.

• المؤلفات والإنتاج العلمى:

- الحكم الذاتى والأراضى الفلسطينية المحتلة، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨١.

- العرب، والغرب نحو حوار إيجابي: كراسات استراتيجية رقم (٣٦)، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، ١٩٩٥.

• دراســــــات:

العديد من الدراسات حول الخطاب السياسى، والصراع العربى الإسرائيلى، وحقوق الإنسان، نشرت فى العديد من المجلات: المنار، والوحدة، والسياسة الدولية، وشؤون فلسطينية، وقراءات، والحوار، والعديد من الصحف: الأهرام، الأهالى، الاتحاد، وأخبار الخليج، والوفد.

• دراســات باللغــة الفرنســية:

نشرت بعض الدراسات بمجلة اللوموند الدبلوماسى الفرنسية الشهرية، وجريدة ليبراسيون اليومية، ومجلة المسلم الفصلية حول الحكم الذاتى، وإصلاح هيئة الأمم المتحدة بالتواريخ التالية: مارس ١٩٩٢ لوموند ديبلوماتيك/ ١٩ من يونية ١٩٩٢ ليبراسيون.

١٥ من يونيو - ١٥من سبتمبر١٩٩٢ مجلة المسلم.

• مشــاركة فى مناقشــة رســائل جامعيــة:

- شارك فى مناقشة رسالة الدكتوراه المقدمة عن جماعات السلام فى إسرائيل اتجاهات الثنائية القومية والتقسيم فى الحياة السياسية فى إسرائيل ١٩٢٢ - ١٩٩٦ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

- شارك فى مناقشة رسالة ماجستير بمعهد البحوث والدراسات العربية حول المتغيرات العالمية الراهنة وآثارها على النظام الإقليمى العربى حالة المملكة الأردنية الهاشمية ١٢من ديسمبر عام ١٩٩٩■

